ملامح التفكير النحوي
عند ابن فضّال المجاشعي

(مشروع بحثي ممول من عمادة البحث العلمي
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

إعداد:

الدكتور:محمد بن عبد العزيز العميريني

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين؛ نبينا محمد, وعلى آله وصحبه الطاهرين, وأصحابه الغر الميامين, ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن العناية بالعربية وتراكيب الكلام شغلت تفكير أئمة اللغة منذ الصدر الأول للإسلام, وكان في طليعتهم صحابة رسول الله- ﷺ-؛ ومن تبعهم من علماء اللغة العربية الذين تعج بهم كتب الأخبار والأدب والتراجم, وقد روي أن لكثير من هؤلاء العلماء المتقدمين كتباً ومصنفات في علم النحو؛ وكان يطلق في ذلك الحين على النحو والصرف, واسمه يعمها, وجاء سيبويه من بعد هؤلاء العلماء وألف كتابه, وجمع فيه ما تفرق من أقوال كثير ممن تقدم عليه من علماء العربية؛ كأبي الخطاب الأخفش؛ المعروف بـ"الأخفش الأكبر", وأبي عمرو بن العلاء, وأبي زيد، وعيسى بن عمر, ويونس, والخليل بن أحمد, وغيرهم ممن كان في طبقتهم من أئمة اللغة, وكان الخليل أكثر العلماء الذين نقل عنهم سيبويه, ومن ثم يمثل كتاب سيبويه طوراً متأخراً من أطوار الدراسات النحوية المتقدمة على يد علماء العربية قبله، فضلاً عن أنه يعد سجلاً لآراء الخليل في علمي النحو والتصريف، ولم يك سيبويه-في كتابه- جمّاعاً لأقوال المتقدمين عليه فحسب, بل له شخصية قوية بدت واضحة في ابتداع بعض القواعد؛ وحسن التعليل لها, وجودة الترجيح عند اختلاف آراء السابقين, واستخراج الفروع من القياس, وعنايته بالشواهد من القرآن الكريم, وشعر العرب ونثرهم؛ لتثبيت القواعد والأحكام, ومن ثم عظم شأن كتاب سيبويه حتى صار لفظ "الكتاب" علماً بالغلبة له, ولعظم شأن هذا الكتاب تناوله علماء العربية من بعد سيبويه بالبحث والدراسة, فمنذ أن ألفه سيبويه في البصرة حظي بعناية علماء العربية في مختلف القرون والأمصار, إذ أقبلوا عليه, واحتفوا به منذ أن انتقل من البصرة إلى الكوفة, ثم بغداد, ثم المغرب والأندلس, والشام ومصر, وقد تناوله علماء العربية في هذه الأمصار بالشرح والتفسير والاستقصاء والتوسع, وما إلى ذلك من مقتضيات البحث التي أسهمت في النهوض بعلم النحو, ومن ثم اتخذت الدراسات النحوية منهجاً متطوراً لم تشهده دراسات أخرى في مضامير العلوم المتنوعة, فمنذ نشأة هذا العلم في العراق التأم عقده, وانتظم شتاته, ثم تطور وتدرج به التطور بمسايرة الزمن, وأضيف إليه من علماء القرون الهجرية التي تلت عصر سيبويه ما صيره فناً مستكمل الدعائم, مرتب الأبواب, منظم التقاسيم,

فازداد فيه التدوين والتصنيف شيئاً فشيئاً, حتى كمل علم النحو, وأوفى على الغاية على يد علماء البصرة والكوفة وبغداد قبل تمام القرن الخامس الهجري, ثم شع نور هذا العلم في سائر البلاد الإسلامية التي احتفظت به, وفي طليعتها الأندلس والمغرب, ومصر, والشام وما يتاخمها.

هذا.. ومن علماء العربية في القرن الخامس الهجري؛ الذين أسهموا في تثبيت دعائم علم النحو وتمام أصوله أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي, المتوفى ببغداد سنة تسع وسبعين وأربعمائة (٤٧٩هـ), فقد تيسر لي الاطلاع على بعض مصنفاته المطبوعة[١]، فصادفت فيها علماً غزيراً, وجهداً منظماً, واستحوذ على إعجابي ما وقفت عليه في هذه المصنفات من جمال الصنعة, وسهولة العبارة, وحسن التعليل, وبراعة التحقيق, ويسر الأسلوب, وجودة الصياغة, وبسط قواعد النحو؛ ليفيد منها المبتدئ والمنتهي على السواء, فضلاً عن أنه أشبع مسائل النحو التي تناولها درساً وتحليلاً وتعليلاً؛ وما إلى ذلك من الأمور التي تفصح عن عبقرية ابن فضال النحوية, وتشهد بعلو قدره, وتضعه بين أئمة اللغة الكبار.

وقد لفت انتباهي أن ابن فضال ؛ صاحب هذه المنزلة العلمية السامية لم يكتب لاسمه ما كتب لاسم غيره من معاصريه ومن قبلهم ومن بعدهم من الذيوع والانتشار, وقد دفعني ذلك كله لأن اختار علي بن فضال المجاشعي موضوعاً لهذه الدراسة؛ لتستبين سبيله بعد احتجابه عن ميدان الدراسة النحوية, وذلك بالتعرف على حياته, وآثاره, والكشف عن معالم منزلته العلمية, وثقافته اللغوية, والوقوف على منهج تفكيره النحوي؛ ومجالاته, ومظاهره, ثم تقويمه, ومن ثم ترجمت لهذه الدراسة بـ"ملامح التفكير النحوي عند ابن فضال المجاشعي", والعزم معقود على أن الدراسة في هذا الموضوع تنتظم في ثمانية مباحث مسبوقة بالمقدمة, وتمهيد مكون من مطلبين:

أولهما: خصص لترجمة ابن فضال؛ تتضمن الحديث عن حياته وآثاره.

ثانيهما: في إلقاء نظرة عامة على اللغة العربية قبل نشأة علم النحو.

---

(١) مصنفات ابن فضال التي أتيح لي الاطلاع عليها هي:"شرح عيون الإعراب", تحقيق ودراسة:حسناء عبد العزيز القنيعير,ونسخة أخرى بتحقيق الدكتور:عبد الفتاح سليم، و"المقدمة في النحو", تحقيق الدكتور: حسن شاذلي فرهود, و"النكت في القرآن", تحقيق ودراسة الدكتور:إبراهيم الحاج علي, و"الإشارة إلى تحسين العبارة", تحقيق:حسن شاذلي فرهود.

- أما المباحث فجاءت على النحو التالي:-

المبحث الأول: أفرد للحديث عن الفكر النحوي من حيث مجالاته, ومصادره عند ابن فضال, وذلك في مطلبين:

أحدهما: الحديث عن الفكر النحوي ومجالاته.

والآخر: عرض لمصادر الفكر النحوي عنده.

المبحث الثاني: خصص لبيان الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن فضال.

المبحث الثالث: حوى عرضاً وتحليلاً لمظاهر الفكر النحوي عنده, وذلك بتسليط الضوء على مسلكه في تناول:"نظام الجملة" و"المفردات" و"العامل الإعرابي"و"الإعراب"و "العلة النحوية" و"الأحكام النحوية" و"تصنيف الأبواب" و"التأويل النحوي", وما إلى ذلك من المظاهر الأخرى.

المبحث الرابع: موقف ابن فضال من الحدود, والمصطلحات النحوية, وذلك في مطلبين:

الأول: في بيان موقفه من الحدود النحوية.

والآخر: في إيضاح موقفه من المصطلحات النحوية.

المبحث الخامس: أفرد للحديث عن منهج التفكير النحوي عند ابن فضال، وموقفه من النحويين.

المبحث السادس: خصص لاستعراض الملامح التي تفصح عن مذهب ابن فضّال النحوي، وتأثره بشيوخه وغيرهم من علماء اللغة والنحو الذين سبقوه، وتأثيره فيمن بعده.

ثم الخاتمة وقد أوجزت فيها ما ذكرته في ثنايا هذه الدراسة، كما تحدثت فيها عن تقويم الفكر النحوي لدى ابن فضّال، ثم ثبت بالمصادر والمراجع.

وقبل أن أشرع في دراستي هذه عن فكر ابن فضال النحوي أشير إلى أن هناك دراستين حوله **الأولى**: للطالب سليمان الزميع وهي رسالة ماجستير حول المسائل النحوية والصرفية في كتاب "النكت في القرآن" تحدث في التمهيد عن ابن فضال وكتابه النكت في القرآن، ثم تحدث في القسم الأول عن آرائه النحوية والتصريفية وجمع ما يزيد على (١٢٠) رأياً، ثم تحدث في القسم الثاني والأخير عن بعض القضايا المنهجية كمصادر ابن فضال من العلماء والكتب،

ومنهجه في عرض رأيه واختياره وعرض آراء غيره، والأصول النحوية عنده، وموقفه من النحويين واتجاهه النحوي، وموقفه من القراءات، وتقويم منهج ابن فضال وآرائه بناءً على الدراسة المتقدمة، وكل تلك الدراسة قائمة على كتاب واحد من كتب ابن فضال وهو كتاب:"النكت في القرآن"، **والدراسة الأخرى** رسالة ماجستير –أيضاً– قام بها محمود الذيب حيث تحدث في الفصل الأول من رسالته عن حياة ابن فضال المجاشعي وحياة عبيد الله الفزاري صاحب كتاب (عيون الأخبار) الذي شرحه ابن فضال، وتحدث الذيب في الفصل الثاني عن كتابي ابن فضال اللذين قامت عليهما دراسته، وهما كتابا:"شرح عيون الأخبار"، و"الإشارة إلى تحسين العبارة"، فوصفهما وبين أسلوب المؤلف فيهما، وذكر مصادر النقل فيها من العلماء، وتحدث في الفصل الثالث عن الأصول النحوية في هذين الكتابين، وأشار إلى ظاهرتي القياس والتعليل فيهما، وتحدث في الفصل الرابع عن الشواهد الموجودة في الكتابين، كما تحدث –أيضاً– في الفصل الخامس عن مصطلحات ابن فضال فيهما، وكان الختام بالفصل السادس الذي تحدث فيه عن الخلاف النحوي وموقف ابن فضال منه، وسرد لأجل ذلك عشرين مسألة تحدث عنها ابن فضال ووافق فيها البصريين أو الكوفيين أو انفرد عنهم برأي مستقل، وكل هذه المعلومات التي لديّ عن رسالة الذيب إنما استقيتها من الفهرس الذي حصلت عليه لرسالته، ولعل أبرز الفروق بين بحثي هذا وبين الرسالتين المشار إليهما سابقاً أن بحث الزميع مقتصر على كتاب واحد من كتب ابن فضال وهو كتاب"النكت في القرآن"، وبحث الذيب مقتصر على كتابين من كتب ابن فضال وهما كتابا "شرح عيون الأخبار" و "الإشارة إلى تحسين العبارة"، وأما بحثي فإنني قد اعتمدت فيه على كل الكتب الثلاثة السابقة لابن فضال وزدت عليها كتاباً رابعاً له وهو كتاب "المقدمة في النحو"، وما قد يرد من تشابه في العنوانات الرئيسة بين البحوث فهذا أمر تقتضيه طبيعة البحث، فأنا لا أستطيع أن أتحدث عن الفكر النحوي لابن فضال دون الإشارة إلى الأصول النحوية عنده، وإلى مصطلحاته ومنهجه، ولا يمكنني تجاهلها بسبب ورودها في بحث آخر عن ابن فضال، والأهم أن طبيعة البحوث الثلاثة مختلفة، فبحث الزميع دراسة لابن فضال من خلال كتابه"النكت في القرآن"، وكذلك بحث الذيب دراسة لابن فضال من خلال كتابيه "شرح عيون الأخبار" و"الإشارة إلى تحسين العبارة"، وأما بحثي فهو دراسة لظاهرة الفكر النحوي عند ابن فضال، ولذا لم أكن معنياً بما كان معنياً به الباحثان الآخران من دراسة الكتاب المحدد الذي اعتمدا عليه، ولا بجمع آراء ابن فضال واختياراته، وإنما كنت معنياً بدراسة الأمور التي تعين على فهم الفكر النحوي

عند ابن فضال وتدل عليه، وهذا هو الجديد الذي أظن أنني قد انفردت به وهو المهم بالنسبة لي ومن أجله كتبت البحث.

وبعد.. فإن القصد من هذه الدراسة يتمثل في الكشف عن نحو علم من أعلام العربية المغمورين؛ الذين زُوِيت عنهم الدراسات النحوية؛ والتعرف على طرائقه في تصنيف علم النحو, والأمل في الله كبير في أن يحالفني التوفيق فيما إليه قصدت, وأن تكون هذه الدراسة إضافة نافعة لمكتبة النحو والعربية, والله أسأل أن يهديني سواء السبيل, فهو حسبي, وبه أعتصم, وعليه أتوكل, وهو– تعالى– ولي التوفيق.

التمهيد

ازدهرت الدراسات النحوية في القرن الخامس الهجري؛ الذي عاش فيه ابن فضال؛ إذ بلغ الاهتمام بعلم النحو في هذا القرن حداً فاق الاهتمام بغيره من العلوم والمعارف، فمع بداية القرن الخامس الهجري ظهر جيل من علماء اللغة العربية النابغين؛ المشتغلين بالدراسات النحوية, وكان أكثرهم في العراق التي أقام بها ابن فضال بعد أن طوف الأرض وتجول في مصر, والشام, وغيرهما, ومن ثم يعد العصر النحوي الذي أظل ابن فضال عصر النضج والارتقاء, والوصول إلى حد التمام والاكتمال في مناهج الدراسة اللغوية, وبخاصة دراسة النحو العربي, وكان له يد طولى في تشييد صرح هذه الدراسة وإعلاء بنائها؛ إذ إنه عاش حياته في ظل بيئة علمية ناضجة بالتنافس, مزدهرة بالتأليف وتشجيع العلماء, وإن كان الجو السياسي– في ذلك العصر – حافلاً بالمكائد والتطاحن.

ولما كانت حظوظ العلماء كحظوظ سائر الناس، تختلف وتتنوّع وتتفاوت، ويصيبها ما يصيب الناس من ذيوع أو خمول؛ فإن ابن فضال قُدِّر له أن يكون مغموراً, ولم يتح لآرائه أن تذيع, ولم يُهيأ لمصنفاته أن تنتشر, فقد طوته يد النسيان, حتى قل ذكره, وكاد اسمه ينسى في زحام من ذاع اسمه من النحويين المشهورين, ومن ثم قصدت إلى أن أترجم لابن فضال في مطلب من المطلبين اللذين يشكلان هذا التمهيد؛ لإماطة اللثام ونفض الغبار عن ذلك العالم النابغة؛ الذي أثنى عليه علماء عصره, ومن جاء بعدهم, ويتأتى ذلك بالتعرف على حياته العامة, وإلقاء الضوء على جهوده, وإسهاماته العلمية في اللغة والنحو والتصريف والأدب والتفسير, وذلك بالوقوف على ما انتهى إلينا من مصنفاته التي أُثِرت عنه.

المطلب الأول

ابن فضال المجاشعي حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو علي بن فضّال– بتشديد الضاد– بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة بن همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم(١)، وكنيته أبو الحسن– على المشهور في كتب التراجم(٢)–, وذكر ابن كثير أنه يكنى أبا علي(٣).

ولقبه الذي اشتهر به:"المجاشعي"؛ نسبة إلى جده الأعلى(٤), ولقب –أيضاً– بالفرزدقي؛ نسبة إلى الفرزدق, الشاعر المشهور؛ لأنه من ذريته(٥), ويضاف إلى لقبه–أحياناً– التميمي؛ نسبة إلى قبيلته بني تميم(٦) ولقب في بعض كتب التراجم بـ"القيرواني", نسبة إلى مدينة القيروان في بلاد المغرب(٧) وهي المدينة التي هاجر إليها ابن فضال.

مولده, ورحلاته:

ولد المجاشعي في هجر(٨), وهي مدينة كبيرة في بلاد البحرين, وقد سكتت جميع المصادر التي ترجمت له عن تحديد سنة مولده, ولم يلبث ابن فضال في مسقط رأسه"هجر" إلا فترة صباه, ثم رغب عنها إلى الترحال والتطواف في بلاد المشرق والمغرب– جرياً على عادة العلماء في ذلك الزمان–, فبعد أن هجر موطنه دخل بلاد المغرب وأقام بها كثيراً, واتصل بكبرائها وشيوخها, فتعلم وتفقه, وعلم وفقّه(٩), وفي هذه الفترة توجه إلى قرطبة, وهناك التقى بمكي بن أبي أبي طالب في منزله, وحدث عنه, ثم رحل بعد ذلك إلى بلاد المشرق, حيث

(١) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٩٩/٢، ومعجم الأدباء ٩٠/١٤–٩١.
(٢) انظر: المصدرين السابقين، وبغية الوعاة ١٨٣/٢، وروضات الجنات ص٤٦٢.
(٣) انظر: البداية والنهاية ١٣٢/١٢.
(٤) انظر: بغية الوعاة١٨٣/٢، وروضات الجنات ص٤٦٢، وطبقات المفسرين ص٤٢١.
(٥) انظر: بغيةالوعاة١٨٣/٢، وروضات الجنات ص٤٦٢، وطبقات المفسرين ص٤٢١، ومعجم الأدباء ٩٠/١٤.
(٦) انظر: طبقات المفسرين ص٤٢١، وهدية العارفين ٦٩٣/٥.
(٧) انظر: إنباه الرواة ٢٩٩/٢، وبغية الوعاة ١٨٣/٢، وهدية العارفين٦٩٣/٥.
(٨) انظر: طبقات المفسرين ص٤٢١.
(٩) انظر: إنباه الرواة٢٩٩/٢، ومعجم الأدباء ٩٠/١٤.

مكث في مصر فترة, ثم تابع رحلته إلى بلاد الشام, فأقام بها مدة يسيرة لم تمكنه من مدارسة العلماء فيها, ومن بلاد المشرق توجه ابن فضال إلى نيسابور, فأقام بها مدة, وصادف من أهلها قبولاً حسناً, وفيها اتصل بالعلماء وقرأ عليهم, واتصل بالناس وأقرأهم, ثم نزح إلى غُزنة, فأقام بها مدة طويلة, واتصل برؤسائها وأكابرها, فأنعموا عليه, وصنف لكل منهم ما ارتضاه, ومن غُزنة توجه المجاشعي إلى العراق, حيث وضع فيها عصا الترحال, وأقام ببغداد, وفيها انخرط في جماعة نظام الملك الحسن بن إسحاق الطوسي الوزير مع أفاضل العراق, وبها أقرأ النحو واللغة, وحدّث عن بعض شيوخه في المغرب, واستمر على ذلك حتى وفاته(١).

منزلته العلمية:

عاش علي بن فضال حياة حافلة بالمعرفة والبحث والدرس والتأليف, ومن ثم تبوأ منزلة علمية سامية, بها نال الثناء الحسن من العلماء المعاصرين له, وممن جاء بعدهم؛ إذ أكثروا من تقريظه؛ اعترافاً بفضله وسعة علمه وحفظه, فضلاً عما قيل عن سمو منزلته العلمية في بعض كتب التراجم, فمن ذلك قول ابن كثير:"له من المصنفات الحسان الدالة على علمه وغزارة فهمه"(٢).

وفاته:

اتفقت كتب التراجم التي ترجمت لابن فضال على أنه توفي في يوم الثلاثاء؛ الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين وأربعمائة من الهجرة(٤٧٩هـ), وفي جلها أن وفاته كانت في بغداد, وأنه دفن في مقبرة باب من أبواب بغداد القديمة, وهو باب أبرز(٣)، وانفرد صاحب النجوم الزاهرة بأن وفاة ابن فضال كانت في غُزنة(٤).

آثار ابن فضال, وشعره:

(١) انظر: إنباه الرواة ٢٩٩/٢، ومعجم الأدباء ٩٢/١٤.
(٢) انظر: البداية والنهاية ١٣٢/١٢.
(٣)انظر:إنباه الرواة٣٠٠/٢، والبداية والنهاية١٣٢/١٢، وشذرات الذهب٣٦٣/٣، ومعجم الأدباء٩٣/١٤.
(٤) انظر: النجوم الزاهرة ١٢٤/٥.

كان علي بن فضال–رحمه الله– إماماً في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسير[١], وكان له جهود في البلاغة, والعروض, والتاريخ؛ ومحاولات في نظم الشعر, ومن ثم تنوعت مصنفاته وتعددت, وما انتهى إلينا من أسماء آثاره في التصنيف بلغ تسعة عشر مصنفاً, وروى له بعض أصحاب كتب التراجم شعراً جيداً أنشده في أغراض مختلفة؛ إذ أنشد في"الغزل"و"الشكوى والعتاب" و"النصائح" و"الحكم" و"وصف الطبيعة" و" محبة النبي–ﷺ– والتمسك بسنته ومنهاجه", والغزل هو أكثر ما جاء عنه من هذه الأغراض, وفيما يلي عرض لما أثر عن ابن فضال من المصنفات.

أولاً: في النحو:

١–"الإشارة إلى تحسين العبارة", أشار إلى هذا الكتاب ياقوت الحموي[٢], والقفطي[٣], وغيرهما[٤],وهذا الكتاب حققه الدكتور/حسن شاذلي فرهود, ونشره سنة١٩٨٢م.

٢– "إكسير الذهب في صناعة الأدب والنحو", وهذا الكتاب في خمسة مجلدات, صنفه ابن فضال لأبي المعالي الجويني, المعروف بـ"إمام الحرمين", قيل: إنه لما دخل نيسابور اقترح عليه الأستاذ أبو المعالي أن يصنف باسمه كتاباً في النحو, ووعده بمكافأة, فصنفه, وسماه"الإكسير"[٥].

٣– "شرح عيون الإعراب", وهذا الكتاب صحف عنوانه في بعض كتب التراجم بأن سمي:"شرح عنوان الإعراب", وصواب تسميته:"شرح عيون الإعراب"؛ لأنه شرح لكتاب مختصر صنفه الإمام عبيد الله بن أحمد الفزاري في القرن الرابع الهجري, والمذكور في كتب التراجم التي ترجمت للفزاري أنه ألف في علم النحو كتابين فقط, أحدهما بعنوان:"صناعة الإعراب", والآخر بعنوان:"عيون الإعراب", وهو الذي أقدم المجاشعي على شرحه, وهذا الكتاب أشار إليه ياقوت الحموي[٦], الحموي[٦], والقفطي[١], وغيرهما[٢],وحققه الدكتور/عبد الفتاح سليم؛ في كلية

(١) انظر: إنباه الرواة ٣٠٠/٢، وبغية الوعاة ١٨٣/٢، ومعجم الأدباء ٩١/١٤.
(٢) انظر معجم الأدباء ٩٢/١٤.
(٣) انظر: إنباه الرواة ٣٠٠/٢.
(٤) انظر: روضات الجنات ص٢٣٦.
(٥) انظر: معجم الأدباء ٩٧/١٤.
(٦) انظر:السابق ٩٢/١٤.

اللغة العربية, جامعة الأزهر, ونشرته دار المعارف المصرية سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م, وحققته–أيضاً–الدكتورة/ حسناء عبد العزيز القنيعير؛ في كلية الآداب, جامعة الملك سعود, ونشرته الدار الوطنية للطباعة والنشر سنة ١٤١٣هـ /١٩٩٣م.

٤- "شرح معاني الحروف", أشار إليه ياقوت الحموي[٣], والقفطي[٤], وغيرهما[٥].

٥- "العوامل والهوامل في النحو"- وهو في الحروف خاصة-, أشار إليه ياقوت الحموي[٦], والقفطي[٧], والخوانساري[٨], وغيرهم[٩].

٦- "الفصول في معرفة الأصول", أشار إليه ياقوت الحموي[١٠], والقفطي[١١], وغيرهما[١٢].

٧- "المقدمة في النحو", أشار إليه ياقوت الحموي[١٣], والقفطي[١٤], والخوانساري[١٥], والداودي[١٦], وإسماعيل باشا البغدادي[١٧], وهذا الكتاب حققه ونشره في القاهرة الدكتور/ حسن شاذلي فرهود, سنة ١٩٨٠م.

ثانياً: في التفسير:

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/٣٠٠.
(٢) انظر بغية الوعاة ٢/١٨٣.
(٣) انظر: معجم الأدباء ١٤/٩٢.
(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/٣٠٠.
(٥) انظر: روضات الجنات ص٢٣٦.
(٦) انظر: معجم الأدباء ١٤/٩٢.
(٧) انظر: إنباه الرواة ٢/٣٠٠.
(٨) انظر: روضات الجنات ص٢٣٦.
(٩) انظر: بغية الوعاة ٢/١٨٣.
(١٠) انظر: معجم الأدباء ١٤/٩٢.
(١١) انظر إنباه الرواة ٢/٣٠٠.
(١٢) انظر: روضات الجنات ص٢٣٦.
(١٣) انظر: معجم الأدباء ١٤/٩٢.
(١٤) انظر: إنباه الرواة ٢/٣٠٠.
(١٥) انظر: روضات الجنات ص٢٣٦.
(١٦) انظر: طبقات المفسرين ص٤٢١.
(١٧) انظر: هدية العارفين ٥/٦٩٣.

١-"الإكسير في علم التفسير", وهو مؤلف في خمسة وثلاثين مجلداً, أشار إليه ياقوت(١), والقفطي(٢),وغيرهما(٣).

٢-"البرهان العميدي", وأُطلق عليه اسم:"التفسير الكبير"؛ لأنه كتاب في التفسير؛ كبير الحجم, يقع في عشرين مجلداً, أشار إليه ياقوت(٤), والقفطي(٥), والخوانساري(٦).

٣- شرح(بسم الله الرحمن الرحيم), وهو كتاب كبير, أشار إليه ياقوت (٧), والقفطي(٨),وحاجي خليفة (٩).

٤-" كتاب النكت في القرآن", وهو كتاب نهج فيه المجاشعي منهج مكي بن أبي طالب في كتابه:"مشكل إعراب القرآن"؛ إذ تناول ابن فضال في هذا الكتاب بعض الآيات المشكلة الواردة في جميع سور القرآن الكريم بحسب ترتيب المصحف, من ثلاثة جوانب؛ "أصول اللغة" و"النحو" و"التفسير", وأحياناً يعرض فيما يتناوله من الآيات المشكلة لجانبي: البلاغة, وعلم الكلام، وقد حقق هذا الكتاب الدكتور/إبراهيم الحاج علي؛ في مكة المكرمة, ونشرته مكتبة الرشد؛ بالمملكة العربية السعودية, سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

ثالثاً: في الأدب, والعروض:

١- شجرة الأدب في معرفة أئمة الأدب, أشار إليه ياقوت(١٠), والخوانساري(١١), وغيرهما(١٢).

٢- شرح عنوان الأدب, لم يذكر هذا الكتاب إلا الداودي(١).

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٩٢/١٤.
(٢) انظر: إنباه الرواة ٣٠١/٢.
(٣) انظر: لسان الميزان ٢٤٩/٤.
(٤) انظر: معجم الأدباء ٩٢/١٤.
(٥) انظر: إنباه الرواة ٣٠٠/٢.
(٦) انظر: روضات الجنات ص٢٣٦.
(٧) انظر: هدية العارفين ص٦٣٩.
(٨) انظر: معجم الأدباء ٩٢/١٤.
(٩) انظر: كشف الظنون ٦٩٣/٢.
(١٠) انظر: معجم الأدباء ٩٢/١٤, ٩٦.
(١١) انظر: روضات الجنات ص ٢٣٦-٢٣٧.
(١٢) انظر: طبقات المفسرين ص٤٢١.

٣- معارف الأدب, وهو كتاب كبير الحجم, صنفه المجاشعي في نحو ثمانية مجلدات, أشار إليه ياقوت(٢), والقفطي(٣),وغيرهما(٤).

رابعاً: في البلاغة:

١-سر السرور, لم يذكر هذا الكتاب إلا ياقوت(٥), وإسماعيل باشا البغدادي(٦).

٢-مدرج البلاغة, هذا الكتاب انفرد بذكره عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب(٧).

خامساً: في التاريخ:

صنف ابن فضال في التاريخ كتاباً واحداً؛ بعنوان: "الدول والتاريخ"-أو- "الدول في التاريخ", أشار إليه ياقوت(٨), والخوانساري(٩), وغيرهما(١٠).

---

(١) انظر:المصدر السابق.
(٢) انظر: معجم الأدباء ٩٢/١٤, ٩٦
(٣) انظر: إنباه الرواة ٣٠٠/٢, ٣٠١.
(٤) انظر: روضات الجنات ص٢٣٦.
(٥) انظر: معجم الأدباء ٩٢/١٤, ٩٦.
(٦) انظر: هدية العارفين ٦٩٣/٥.
(٧) انظر: خزانة الأدب ٢٣/١.
(٨) انظر: معجم الأدباء ٩٢/١٤.
(٩) انظر: روضات الجنات ص٢٣٦.
(١٠) انظر: البلغة ص١٥٥.

المطلب الثاني

نظرة إلى اللغة العربية قبل نشأة علم النحو

نشأت اللغة العربية نقية سليمة مما يشينها من أدران اللغات الأخرى؛ خالصة لأبنائها, ومهد نشأتها قلب شبه الجزيرة العربية؛ في القسم الجنوبي منها؛ المتمثل في بلاد الحجاز, ونجد, واليمن وما حولها, ويكاد يجمع علماء التاريخ على أن هذا الجزء من شبه جزيرة العرب هو الموطن الأول للساميين, ومنه تفرعت الهجرات السامية إلى العراق, والشام وما يجاورهما, ومن ثم تعد اللغة العربية هي اللغة السامية الأم, أما اللغات السامية الأخرى فهي لهجات, أو لغيات ناقصة النمو, تحوي عنصراً, أو أكثر من الخصائص العامة للغة العربية الفصحى؛ إذ إنها جامعة لكل خصائص الساميات.

فالموطن الأول للساميين الذي انطلقت منه العربية الفصحى هو موطن العرب البدو؛ الموثوق بعربيتهم؛ لأنهم كانوا أحفظ للغة, وأصون لقديمها من غيرهم.

وقد احتفظت اللغة العربية بخصائصها السامية دون غيرها من الساميات, التي اندثرت خصائصها إلا النزر القليل في بعض منها, فالمستشرقون في بحثهم للغات السامية ومقارنة بعضها ببعض يتخذون– عادة– اللغة العربية الفصحى نموذجاً لأقدم صورة كانت عليها شقيقاتها الأخرى, ويفترضون أن اللغة العربية قد انعزلت في شبه جزيرة العرب, فاحتفظت أكثر من غيرها بظواهر سامية قديمة, أما اللغات السامية الأخرى فقد طرأ عليها من التغير والتطور ما باعد بينها وبين الأصل السامي القديم(١).

هذا.. ومن أهم الظواهر السامية التي احتفظت بها اللغة العربية ظاهرة الإعراب؛ التي استأثرت باهتمام علماء العربية, فأشبعوها بحثاً ودراسة, مستعينين في ذلك بكل ما يعرفونه من وسائل التعليل والجدل حتى صارت هذه الظاهرة علماً, اختلط مفهومه بمفهوم علم النحو, وقد ترتب على ذلك أن سمي النحو– أحياناً– "علم الإعراب", ويعد هذا العلم أهم سمات اللغة العربية, قال أحمد بن فارس:" من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ, وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام, لولاه ما

(١) انظر: من أسرار اللغة ص٢١٥.

مُيِّز فاعل من مفعول, ولا مضاف من منعوت, ولا تعجب من استفهام, ولا صدر من مصدر, ولا نعت من توكيد..." (١).

ويقرر مؤرخو اللغة العربية وعلماؤها أن الإعراب قديم قدم اللغة العربية الفصحى؛ إذ إنه سليقة فطرية سليمة, فالعرب بهذه السليقة نطقوا كلامهم معرباً في أول تبلبل ألسنتهم بنطق لغتهم.

وقيل: إنهم نطقوا أولاً كلامهم غير معرب, فأفضى ذلك إلى اشتباه المعاني فأعربوا كلامهم, ثم نقل الكلام المنطوق إلى عرب الجاهلية معرباً, فمنذ ذلك الزمان لم تنطق اللغة العربية مجردة من الإعراب(٢).

فإن صح القول بكون العرب نطقوا كلامهم أولاً غير معرب فتلك مرحلة تاريخية قديمة لا أثر لها في اللغة التي عرفها عرب الجاهلية وعرفناها عنهم, والدليل على ذلك أن ما وصل إلينا من شعرهم ونثرهم نصوص معربة, فضلاً عما ورد من أن العربي السليم الفطرة لم يكن يفهم اللغة إلا معربة, وأن علماء العربية إذا وجدوا أعرابياً يفهم الكلام الفاسد أو الشاذ أو الملحون ردوه وأسقطوه ولم يسمعوا كلامه, وعدوه لين الجلد, مضيعاً للسليقة(٣).

والحاصل أن اللغة العربية لبثت أحقاباً طويلة متماسكة البنيان, غير مشوبة بلحن الأعجام, وظلت سليقة العرب الناطقين بها سليمة إلى أن انبلج نور الإسلام وغمر الأقطار المتاخمة لشبه الجزيرة العربية, فأخذ العرب الأقحاح يختلطون بغيرهم من أصحاب اللغات الأخرى, الذين دخلوا الإسلام, قال الزبيدي– في ذلك–: "... ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر الإسلام وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان, فدخل الناس فيه أفواجاً, وأقبلوا إليه أرسالاً, واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة, واللغات المختلفة, ففشا الفساد في اللغة العربية, واستبان منها الإعراب الذي هو حليتها والموضح لمعانيها, فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب, فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه, وتثقيفها لمن زاغت عنه" (٤), من ذلك نقف على أن بداية ظهور

(١) الصاحبي ص٤٣.
(٢)انظر: الإيضاح ص ٦٧, ٦٨, ٦٩.
(٣)انظر: البيان والتبيين ١٦٢/١, ١٦٣.
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص١–٢.

اللحن كانت في الإعراب, حيث فشا الخطأ في ضبط أواخر الكلمات, وهذا ما أشار إليه أبو الطيب اللغوي إذ قال: "... واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب..."[١].

فالسليقة السليمة كانت متوفرة لدى العرب, والإعراب مرآة لهذه السليقة؛ لأنه استمد خيوطه من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل شبه الجزيرة العربية؛ إلا أن خطر اللحن بدا يزحف منذ عهد النبي– ﷺ–[٢], وأخذت ظاهرة اللحن تنمو بنمو اختلاط العرب بغيرهم ؛ إذ خرجوا من شبه الجزيرة العربية لنشر تعاليم الإسلام في الأقطار التي اعتنق أهلها دين الإسلام, فاختلّت الألسنة, وفشا الخطأ في ضبط أواخر الكلمات العربية, وكلما توغل العرب الفاتحون في بلاد الأعاجم, وامتد السير قدماً زادت اللغة بعداً عن الفصحى, ومن ثم صار اللحن ظاهرة واسعة الانتشار؛ فادحة الخطر على لغة القرآن الكريم؛ إذ إنه لم يسلم من وقوع اللحن, فقد وردت روايات عديدة في كثير من المراجع ترشد إلى وقوع اللحن في بعض نصوص القرآن الكريم, وفي بعض أساليب العربية الفصحى؛ لا يتسع المجال لسردها, وقد وقعت هذه اللحون في عهد الصحابة والتابعين– رضوان الله عليهم أجمعين–, ونظراً لانتشار اللحن أهابت العصبية العربية بالعلماء في الصدر الأول للإسلام أن ينهضوا لصد ذلك السيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية, فاستفرغوا كل ما عندهم من عزيمة وإعمال فكر لوضع فن وسمُوُه بالنحو, ومن ثم كانت نشأة علم النحو.

(١) مراتب النحويين ص٥.
(٢)انظر: مراتب النحويين ص٥, ولمع الأدلة ص٩٦.

المبحث الأول:

مجالات الفكر النحوي, ومصادره عند ابن فضال

تواترت روايات أكثر المؤرخين على أن أول من أصّل النحو وأعمل فكره فيه أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة سبع وستين من الهجرة(٦٧هـ), ثم اقتفى أثره في ذلك نصر بن عاصم, وعبد الرحمن بن هرمز؛ إذ وضعوا للنحو أبواباً, وأصّلوا له أصولاً, ثم جاء التالون لهؤلاء العلماء الثلاثة والآخذون عنهم فوصلوا ما أصلوه من ذلك, فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول, ومد من القياس, وفتق من المعاني, وأوضح من الدلائل, وبين من العلل[١].

ثم توالى التأصيل في علم النحو على يد عبد الله بن أبي إسحاق, وعيسى بن عمر, وأبي عمرو ابن العلاء, والخليل بن أحمد, ويونس بن حبيب, وكل عالم من هؤلاء العلماء له حظ موفور من النظر والابتكار, والكشف والتأسيس, والتفصيل والتمحيص, وهذه العناصر هي الأسس التي قام عليها مصطلح" الفكر النحوي".

ثم كان كتاب سيبويه المتوفى سنة ثمانين ومائة من الهجرة(١٨٠هـ)؛ جمع فيه الأسس والمبادئ التي أرساها علماء اللغة في القرنين الأول والثاني الهجريين, وبخاصة شيخه الخليل, فضلاً عما استنبطه سيبويه بنفسه في ضوء أفكاره اللغوية, وبذلك يعد الكتاب هو المؤسس الحقيقي للفكر النحوي؛ أو" التفكير النحوي".

أقبل النحويون اللاحقون على كتاب سيبويه يدرسونه, ويوضحون مفاهيمه, ويبينون مراد سيبويه من مختلف عباراته, ويجتهدون في استخراج ما خفي من علمه؛ إذ استفرغ عناية علماء اللغة به في البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر والشام, ومن ثم بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الفكر النحوي, وهي مرحلة التجريد والكشف عن خبايا اللغة والوقوف على أسرارها وفقه نظامها, وكل ذلك يعد تأصيلاً للفكر النحوي.

ومع إطلالة القرن السادس الهجري انصرفت جهود علماء اللغة وبخاصة النحاة إلى التراث النحوي الذي آل إليهم بعد أن تبلورت مصطلحاته, وتحددت طرائقه, ونظمت أبوابه ومسائله, فأقبلوا على هذا التراث وأشبعوه بحثاً ودراسة, وتباروا في تصنيف النحو جمعاً, وشرحاً, وتحريراً, وتذييلاً, واختصاراً, وقد أفضى

(١)انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٢١، وطبقات فحول الشعراء ١٢/١.

ذلك إلى ظهور المتون, والشروح, والحواشي, ومن ثم وجدت آخر المراحل في تاريخ الفكر النحوي, وهي المرحلة التي استقام فيها منهج التفكير النحوي, وتكون بنيانه.

فالأصول التي تمثل الأسس المنهجية التي اتبعها النحويون في مختلف العصور؛ والضوابط التي تمثل القوانين التي ضبطت تفكيرهم في هذه الأصول هي ما تعرف بـ"مجالات الفكر النحوي", أما مصادره فتتمثل في علماء النحو, وآثارهم من المصنفات النحوية.

هذا.. والوقوف على حقيقة الفكر النحوي في العربية ومجالاته التي هيمنت على تفكير النحويين في مختلف العصور والأمصار يعد من ضرورة البحث؛ لأن التعرف على مصادر الفكر النحوي عند ابن فضال من مقتضيات هذه الدراسة, ولا يتأتى التعرف على هذه المصادر إلا في ضوء الوقوف على حقيقة الفكر النحوي والإلمام بمجالاته, وإيضاح ذلك في المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: الفكر النحوي, ومجالاته:

"الفكر النحوي" دراسة لغوية مستحدثة, عُرِّف بأنه النتاج الذي استخرجته عقول النحاة العرب من خلال التفكر في اللغة, والتعمق في النظر فيها, والوقوف على طريقة العرب في لسانها ومعهود خطابها وفق أسس ومبادئ ومنطلقات منهجية بنوا عليها ذلك الفكر, ويمثله في الحضارة العربية الإسلامية تراث ضخم من القواعد والضوابط والتفاسير والتعليلات التي حاول نحاة العربية إدراك سر هذه اللغة الشريفة في أساليبها وتراكيبها وانتظامها وفق مستويات من التفكير(١).

وقيل-في تعريفه-: هو"دراسة الخطوط العامة التي سار عليها البحث النحوي, والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم"(٢).

يستنبط من ذلك أن وظيفة الفكر النحوي تتمثل في تقرير الأحكام والقواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب, والقياس على تلك الأحكام والقواعد في إطار تفسيرات وتعليلات للتوصل إلى نظرية عامة تنطوي على معايير تحدد النظام العام الذي ينتظم فيه النحو بمجمله, وهذه النظرية هي ما تعرف بـ"التقعيد"(٣), ومن ثم نقف على أن ضوابط الفكر النحوي تنحصر في جملة من

(١)انظر: ضوابط الفكر النحوي١/٣٢.
(٢)انظر:أصول التفكير النحوي ص ٣-٤.
(٣)انظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ص٢٤٧.

المبادئ والقوانين التي تحفظ الفكر من الوقوع في الخطأ, وتعصمه من الزلل, وتمسكه فلا يفلت منها شيء, وذلك من خلال سياج منيع من المبادئ والمقولات المستنبطة من استقراء طريقة العرب ومعهود خطابها, فضلاً عن أن هذه المبادئ وتلك القوانين تضبط معاقد علم النحو؛ واتجاه النحوي في نظرته للغة؛ سواء في تكوين عناصر المنهج؛ أو في بناء النظرية التقعيدية(١).

التفكير النحوي بين" النحو" و" أصول النحو":

تقدم أن الفكر النحوي يُعنى بتقرير الأحكام والقواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب, والقياس عليها للتوصل إلى القواعد العامة لمختلف الظواهر النحوية والصرفية, إذن عناية الفكر النحوي ترتكز على فهم النحو, وتناول قضاياه ووصفها, ودراسة اللغة وظواهرها؛ للتوصل إلى اندراجهما– أي: اندراج اللغة المستعملة, والأصول والضوابط النحوية– في نظام متكامل متماسك(٢).

أما النحو فهو القواعد والأحكام والضوابط المستخرجة بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب, الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها(٣), فالنحو جملة من القواعد والضوابط والأحكام التي تمثل روح اللغة العربية ونظامها, في حين أن التفكير يتمثل في النظر فيما وراء تلك الروح وخلف ذلك النظام؛بحثاً عن التناسق بين اللغة العربية وثوابتها وما فيها من تفاوت في الاستعمالات، وبين ما استنبط من كلام العرب من الأصول والضوابط التي وضعها النحويون؛ للكشف عن نظرية عامة تنتظم النحو العربي بمجمله(٤).

وأما أصول النحو فهو علم يعنى بمعالجة فلسفة النحويين في" التعليل" و"التقعيد" و"التأصيل" من خلال الأدلة والمصادر التي بُني عليها التفكير النحوي, والطرق المنهجية التي تبحث في أسس القواعد ومسالك استنباطها, والمفاهيم الإجرائية التي اعتمدها علماء اللغة في دراسة العربية ورصد خصائصها, ومن ثم نقف على أن منهج أصول النحو يتمثل في منهج الفكر النحوي؛ ومنطقه الذي صدر عنه في بناء نظريته، إذ إن ضوابط أصول النحو تمثل الأسس المنهجية التي اتبعها النحويون في عملهم, وضوابط التفكير النحوي تمثل المبادئ والقوانين التي استطاع النحويون أن يضبطوا بها تفكيرهم في

(١)انظر: ضوابط الفكر النحوي ١/٤٠.
(٢)انظر :السابق ١/٣٤
(٣)انظر: المقرب ١/٤٥.
(٤)انظر: لمع الأدلة ص٨٠.

الأسس المنهجية التي تمثلها ضوابط أصول النحو, وأن يحتكموا إليها في وضع نظرية النحو العربي؛ لأن هذه المبادئ وتلك القوانين مستنبطة من الوقوف على طريقة العرب في لسانها, ومعهود خطابها, وأساليبها في تأليف الكلام وأوجه استعمالاته, وإدراك مقاصده وغاياته(١).

والحاصل أن الفكر النحوي يحكمه استقراء مديد, باشر فيه واضعو النحو الأوائل الوقوف على نصوص اللغة العربية التي كانت ملء أسماعهم وأبصارهم, فاستلهموا منها القواعد, واستخدموا فيها الحجج على صحة ما استنبطوه, وحاولوا تعليله من ظواهر؛ تارة بالخفة والثقل, وتارة بالفرق، أو الاتساع، أو الاستغناء، أو الحمل على النظير، أو اللفظ، أو المعنى, يحفظون لغة ورد بها سماع ولم تطّرد, ويقعدون لأخرى كثرت واطردت في كلام العرب(٢).

من ذلك نقف على أن مجالات الفكر النحوي تتمثل في الأصول التي اعتمد عليها النحويون في تقنين اللغة, ومعرفة كنهها وخصائصها وفي تقعيد النحو وإحكام مسائله وتحرير أحكامه؛ وما إلى ذلك من مصطلحات علم "أصول النحو"؛ التي تقوم على أركان ثلاثة:"الاستقراء" و"القياس" و"التعليل", وهذه الأركان الثلاثة محكومة بمقولات ضابطة مستنبطة من سنن العرب في كلامها, ومعهود خطابها(٣), وهي ما تعرف بأدلة النحو الإجمالية, وقد أحصاها السيوطي في مقدمة كتابه"الاقتراح" وجعلها ثمانية أدلة:السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، والاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل(٤)، ومنها–أيضاً– الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم وجود الدليل على نفي الحكم, والاستدلال بالأصول وصرح السيوطي بأن السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال هي أدلة النحو الغالبة, ودونها الأدلة الأخرى, وأن كلاً من الإجماع والقياس لابد له من مستند من السماع الصحيح(٥), وفيما يلي بيان موجز لهذه الأدلة:

١–السماع:

(١)انظر :نظرية التعليل في النحو العربي ص٢٤٧.
(٢)انظر :ابن يعيش النحوي ص٣٠٩.
(٣)انظر :ضوابط الفكر النحوي١/١٨٣–١٨٤.
(٤)انظر :الاقتراح ص٣٨.
(٥)انظر :السابق.

يعد السماع أهم أدلة النحو, وأعظمها أثراً؛ لأنه المرتكز الذي قعدت عليه قواعد النحو وضوابطه, ومنه تستنبط الأحكام, فضلا عن أن الإجماع والقياس يعتمدان عليه, ويرجعان إليه.

وعرف السماع بأنه" ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته, فشمل كتاب الله– تعالى–, وهو القرآن, وكلام نبيه– ﷺ–, وكلام العرب قبل بعثته, وفي زمنه وبعده, إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين, نظما ونثرا عن مسلم أو كافر "(١).

وقيل– في تعريفه–: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح, الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"(٢).

ويعد السماع هو الطريق الصحيح إلى فهم طبيعة اللغة، ومعرفة خصائصها، والتوصل إلى كشف أسرارها، ولذا عُد أصلاً من أصول النحو العربي المعتمدة قبل القياس؛ لأن من اللغة ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس، قال سيبويه:"لو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه"(٣).

يستنبط من ذلك أن المسموع الذي يحتج به في العربية يتمثل في نصوص القرآن الكريم, والحديث النبوي, وكلام العرب قبل فساد الألسنة, أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به, سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ولم يخالف قياساً معروفًا– على الأرجح–, وأما الحديث الشريف فإن النحاة المتقدمين كانوا مقلين جداً من الاحتجاج به والاعتماد عليه في التقعيد؛ إذ إنهم لم يحتجوا من كلام النبي– ﷺ– إلا بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي عنه, وذلك نادر جداً؛ إذا لا يوجد إلا في الأحاديث القصار على قلة, أما غالب الأحاديث فمروي بالمعنى, وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها, ومن ثم رووها بما أدت إليه عباراتهم, وتبع المتقدمين على هذا المسلك جل المتأخرين, وكثير من المحققين, وبعضهم أكثر من الاستدلال بالحديث؛ كابن مالك وغيره (٤).

وأما كلام العرب من شعر أو نثر فقد وضع العلماء له معايير ينبغي أن تتوفر في النص الذي يحتج به, وفي قائله, وفي ناقله وراويه, فالنص الذي

(١)انظر :الاقتراح ص٥٧.
(٢)لمع الأدلة ص ٨١.
(٣)الكتاب ٢/٢٠.
(٤)انظر: الاقتراح ص٥٧, ٦٢.

يحتج به يشترط فيه ليعد أصلاً يقاس عليه غيره أن يكون مطرداً, ومعنى ذلك: أن يستمر الكلام على وتيرة واحدة في جميع ما ورد عن العرب؛ بحيث لم يفارق منه شيء ما عليه بقية بابه [١].

وأما قائل النص المحتج به فيشترط فيه أن يكون من العصر الذي يعرف بـ" عصر الاستشهاد", وهذا العصر يمثل الفترة التي تبدأ بأول ما وصل إلى مؤسسي علم النحو من نصوص العصر الجاهلي, وتنتهي بأواسط القرن الثاني الهجري, ويشترط– أيضاً– أن يكون قائل النص من العرب الموثوق بعربيتهم, وهم قبائل قيس ,وتميم ,وأسد, وهذيل, وبعض كنانة, وبعض الطائيين [٢].

وأما عن قائل النص وراويه فإنه يشترط فيه أن يكون متصفاً بالصدق والأمانة والعدالة واتصال السند, وإن انفرد بنقل النص الذي يحتج به فإنه ينبغي أن يكون– حينئذ– من أهل الضبط والإتقان [٣].

وقد اعتمد النحاة على السماع وعدوه طريقاً مهماً ومنهجاً قويماً في تسجيل المادة اللغوية، ومن ثم تحليلها، وعناية أهل البصرة باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين، فأبو عمرو بن العلاء يأخذ عن أبي عقرب، كما أخذ عن الأعراب كثيراً، معروفين كأبي المهدي والمنتجع التميمي، وغير معروفين –أيضاً–، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب يأخذان عن العرب كما روى سيبويه في مواضع عديدة من كتابه، ومثلهما الأخفش الذي يسمع من قبائل مختلفة كبني سليم وغيرهم، وكذلك الخليل الذي يقرر سيبويه أنه رأى بعض ما سمعه مدوناً في عشرين رطلاً، وسيبويه نفسه يسمع من كثير من النحاة واللغويين والأعراب.[٤]

٢– القياس:

عرف أبو البركات الأنباري القياس بأنه" حمل غير المنقول– أي: غير المسموع– على المنقول إذا كان في معناه" [٥].

(١)انظر: الخصائص ١/٩٦–٩٧, والاقتراح ص٦٩, والمزهر ١/٢٢٦–٢٢٧.
(٢)انظر: الاقتراح ص٦٧، والمزهر ١/٢١١– ٢١٢.
(٣)انظر:المزهر ١/١٢٥, ١٢٩, ١٣٧.
(٤)انظر:أصول التفكير النحوي ٢٢–٢٣.
(٥)الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥.

وللقياس أربعة أركان, أشار إليها الأنباري إذ قال:" ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم" [١].

فالأصل يعنى به المقيس عليه, وهو ما اطرد من المسموع عن العرب.

والفرع يراد به المقيس, وهو ما لم يرد في شأنه سماع عن العرب.

والعلة ما يستنبط من مقاييس اللغة, وصرح الزجاجي بأن علل النحو على ثلاثة أضرب [٢]: العلة التعليمية؛ كقولهم: هذا مرفوع لأنه فاعل, وذلك منصوب لأنه مفعول, وما إلى ذلك, والعلة القياسية, وهي التي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه في الحكم لشبه لفظي؛ أو معنوي, كما في تعليل نصب اسم"إن" بأنها ضارعت الفعل المتعدي, فحملت عليه وأعملت عمله, والعلة الجدلية وهي كل ما يعتل به بعد العلة التعليمية والعلة القياسية؛ كأن يسأل في باب"إن" من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ , وبأي الأفعال شبهت, وما إلى ذلك.

وأما الحكم فهو ما يقتضيه الفرع من الإعراب قياساً على الأصل, كوجوب رفع ما لم يسم فاعله قياسا على الفاعل [٣], وهو إما واجب, أو ممنوع, أو حسن, أو قبيح, أو خلاف الأولى, أو جائز على السواء.

٣-الإجماع:

المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة [٤]، وليس المراد به إجماع العرب؛لأنه وإن كان ممكناً إلا أن الوقوف عليه أمر في غاية الصعوبة.

وعرّفه الأصوليون بأنه:اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة، وذهبوا إلى أن الإجماع الصادر عن القياس حجة أيضاً.[٥]

وشرط الاحتجاج بالإجماع ألا يخالف المنصوص؛ ولا المقيس على المنصوص, فإجماع النحويين على الأمور اللغوية معتبر, خلافاً لمن تردد فيه, وخرق الإجماع ممنوع [٦], قال السيوطي: "وإجماع العرب-

(١)لمع الأدلة ص٩٣, وانظر- أيضاً-: الاقتراح ص١٠٢.
(٢)انظر في تفصيل ذلك:الإيضاح في علل النحو ص ٦٤, ٦٥, ٦٦.
(٣)انظر: لمع الأدلة ص٩٣.
(٤)انظر: الخصائص ١/١٨٩، والاقتراح ص٩٤.
(٥)انظر: العدة ١/١٧٠، والمنهاج للباجي٢١، وإحكام الفصول ٥٠٠، والمعونة في الجدل ٣٣.
(٦)انظر:الخصائص ١/١٩١.

أيضاً– حجة, ولكن أنى لنا بالوقوف عليه, ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم, ويسكتون عليه" [١].

وأشار النحاة إلى أن الإجماع على الأمور اللغوية معتد به، وأن إجماع العرب حجة إذا أمكن التوصل إلى معرفته، غير أنهم لم يعدوا الإجماع أصلاً من أصول النحو في مرتبة السماع والقياس، وإنما كانوا يستأنسون به، ويأخذون به وإن كانوا أحياناً لا يتقيدون بذلك[٢].

٤– استصحاب الحال:

عرفه الأنباري بأنه:"إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[٣], ومن ذلك استصحاب حال الأصل في الأسماء؛ وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء, واستصحاب حال الأصل في الأفعال؛ وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب[٤].

وعرّفه بعضهم بقوله:هو استمرار الحكم، وإبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغيّر.[٥]

ويعد ابن جني أقدم النحاة الذين تطرقوا للحديث عن الاستصحاب، لكنه لم يسمه بهذا الاسم، واكتفى بذكر الأمثلة عليه، يدلنا على ذلك مواضع متفرقة من كتاب "الخصائص" منها:"باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُول، مالم يدع داع إلى الترك والتحول".[٦]، و"باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارىء عليها"[٧]، و"باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد"[٨]، وغيرها من الأبواب المتفرقة.

والاستصحاب من الأدلة المعتبرة, ومنزلته عند النحويين الأوائل بعد الإجماع وأشاروا إلى أن أدلة صناعة الإعراب ثلاثة:نقل وقياس

(١)الاقتراح ص٩٥.
(٢)انظر:الخصائص ١/١٩٠، والاقتراح ٩٥، ودراسة في النحو الكوفي ١٩٦.
(٣)انظر: الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦، ولمع الأدلة ص ١٤١.
(٤)انظر: الاقتراح ص١٦٣.
(٥)انظر: التعريفات ٣٨.
(٦)انظر: الخصائص ٢/٤٥٧.
(٧)انظر: السابق ٣/٢٦٩.
(٨)انظر: السابق ٢/٣٤٢.

واستصحاب حال[١], إلا أن أبا البركات الأنباري يرى بأنه أضعف الأدلة النحوية, ومن ثم لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل[٢].

المطلب الثاني:مصادر الفكر النحوي عند ابن فضال:

استقى ابن فضال مادته العلمية التي تبرز فكره النحوي مما نقله عن علماء اللغة الذين سبقوه, ومن آثارهم المتمثلة في مصنفاتهم ومروياتهم التي وصلت إليه, فهذه الآثار هي مصادر كتب ابن فضال التي صنفها في النحو وفي غيره من كتب التفسير التي ضمنها ظواهر نحوية وصرفية, ومن ثم يتناول البحث– في هذا المطلب– ما يفصح عن الفكر النحوي لدى ابن فضال المجاشعي, وذلك برصد ما أخذه عن سابقيه من علماء اللغة والنحو, وبخاصة الأقوال والآراء التي أثرت في توجيه تفكيره النحوي, فضلاً عما نقله من مصادرهم التي استقى منها مادته النحوية, وسيأتي ذلك بالاطلاع على كتبه الأربعة المطبوعة, وهي:"المقدمة في النحو" و"الإشارة إلى تحسين العبارة" و"شرح عيون الإعراب"و"النكت في القرآن", وبالاطلاع على هذه الكتب تبين أن المنهج الذي سلكه المجاشعي في تصنيفه كتاب"المقدمة"و كتاب" الإشارة" يتسم بالإيجاز والاختصار, ومن ثم خلا كل منهما من مصادر الفكر النحوي, أما المنهج الذي سلكه ابن فضال في الكتابين الآخرين فإنه يتسم بتتبع آراء النحويين ومناقشة هذه الآراء, وبيان موقعها من حيث الصحة والخطأ, فضلاً عن العناية بالعلل النحوية, ومن ثم تضمن كل من الكتابين قدراً كبيراً من مصادر الفكر النحوي, وفيما يلي بيان ذلك من خلال عرض موجز للاتجاه الغالب على المجاشعي في تصنيفه كل كتاب من كتبه الأربعة المطبوعة:–

أولاً: كتاب"المقدمة في النحو":

يعد هذا الكتاب خلاصة نحوية, ألفه المجاشعي لأحد القضاة, وجعله مدخلاً لمن أراد أن يتعلم مبادئ علم النحو, والسمة البارزة لمنهج ابن فضال في هذا الكتاب الإيجاز والاختصار, والبعد عن الخوض في تفصيل القواعد النحوية, وقد أبان المجاشعي عن قصده من الطريقة التي اتبعها في عرض موضوعات

(١)انظر: الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.
(٢)انظر: لمع الأدلة ص١٤٢.

هذا الكتاب؛ إذ قال: " وقصدت في جميع ذلك الإيجاز والاختصار وتجنب الإطالة والإكثار ليكون هذا الكتاب صغير الحجم كثير العلم, يفهم غنيه بالإشارة, ويكتفى بها عن طول العبارة"(١), فلحرص ابن فضال على تحقيق هذا الغرض لم يعرض في موضوعات هذا الكتاب لآراء النحويين, ولم يعن بالتعليل النحوي, فضلاً عن أنه لم يضمّن هذا الكتاب شواهد نحوية من الشعر والنثر؛ غير آية واحدة من القرآن الكريم, استشهد بها على زيادة"الباء" في فاعل الفعل"كفى", وهي قول الله تعالى:{وكَفَى بِالله شَهِيْدَاً} (٢), فلعل الذي حمله على ذلك التيسير على من أراد أن يتعلم أوليات النحو, ومن ثم خلا هذا الكتاب من مصادر الفكر النحوي.

ثانياً: كتاب" الإشارة إلى تحسين العبارة":

سلك ابن فضال في تصنيف هذا الكتاب المنهج الذي سار عليه في تصنيف كتاب"المقدمة"؛ إذ إن كتاب"الإشارة" كتاب مختصر في النحو والصرف, موضوعاته هي الموضوعات التي تناولها في كتاب"المقدمة" إلا أن المادة العلمية في هذا الكتاب أغزر منها في كتاب"المقدمة"؛ إذ ضمنه موضوعات صرفية خلا منها كتاب "المقدمة" , وهي:"ألف الوصل"و" ألف القطع" و"باب المخاطب" و"باب التصغير" و" باب النسب",و"باب الإمالة"، و"جمع القلة والكثرة"، و"باب المقصور والممدود" وذكر فيه عدداً غير قليل من الشواهد النحوية, إلا أن هذا الكتاب لم يحفل–أيضاً–بذكر آراء النحويين, والخلافات المذهبية, وذلك لأن الغرض الذي هدف إليه المجاشعي من وضع هذا الكتاب هو التسهيل على المبتدئين؛ كما قصد في وضع كتاب"المقدمة", ومن ثم لم يعن– في هذا الكتاب– بالعلة النحوية –أيضاً–, وقد أفضى ذلك إلى خلو كتاب"الإشارة" من مصادر الفكر النحوي.

ثالثاً: كتاب "شرح عيون الإعراب":

يمثل هذا الكتاب مرحلة النضج العلمي لدى ابن فضال المجاشعي إذ إن المنهج الذي التزامه في تصنيف هذا الكتاب ذو سمة خاصة تدل على سعة اطلاعه على مصادر سابقيه, وعمق فكره في معالجة القضايا النحوية, وقدرته على تمحيص آراء العلماء الذين أخذ عنهم قبل أن يثبت رأيه, وعنايته بالعلة

(١)المقدمة في النحو ص٢١, ٢٢, تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود.
(٢) سورة الفتح، الآية (٢٨)٠

النحوية, فضلاً عن أن طريقة ابن فضال التي التزم بها في عرض المادة النحوية في هذا الكتاب تقوم على "السؤال والجواب", ويبدو أن هذه الطريقة تفرد بها المجاشعي منذ أن بدأ التأليف في علم النحو حتى عصره, ولعل الذي أوحى إليه بهذه الطريقة في التصنيف اشتغاله بالتدريس زمناً في بغداد, وفي غيرها من البلدان التي طوف بها شرقاً وغرباً, ولقد حشد ابن فضال كتاب" شرح عيون الإعراب" بقدر كبير من آراء العلماء وأقوالهم, نقلاً عن مصنفاتهم؛ وعن مروياتهم التي وصلت إليه عن طريق شيوخه؛ ومعاصريه من علماء اللغة والنحو, ومن ثم تعددت المصادر التي استقى منها المجاشعي المادة النحوية التي جمعها في هذا الكتاب, وقد تنوع أخذه عن العلماء ونقله من مصادرهم, وذلك إما بالأخذ بالنقل حرفياً من مصادر من أخذ عنهم؛ أو مما حفظ من أقوالهم, مع ذكر صاحب القول, وإما بأن يأخذ بالمعنى مع إيراد الرأي والإشارة إلى صاحبه, وإما بالنقل حرفياً؛ أو الأخذ بالمعنى؛ دون الإشارة إلى صاحب القول أو الرأي, ومن ثم يعد كتاب "شرح عيون الإعراب" مصدراً رئيساً لإبراز ملامح الفكر النحوي عند ابن فضال؛ إذ إن هذا الكتاب يحوي حشداً كبيراً من مصادر الفكر النحوي؛ المتمثلة في العلماء الذين أخذ عنهم بالنقل حرفياً أو بالمعنى, وفي مصنفاتهم ومروياتهم التي جمع منها أقوالهم وآراءهم التي تمثل المادة العلمية لهذا الكتاب, ومن هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد، وسيبويه، ويونس بن حبيب، والكسائي، وقطرب، والفراء، والأخفش، والمازني، والمبرد، وابن السرّاج وغيرهم.

رابعاً: كتاب:"النكت في القرآن":

يعد هذا الكتاب لابن فضال من كتب التراث القيمة التي تعنى بدراسة معاني القرآن وإعرابه؛ إذ جمع فيه ما اختاره من المسائل المشكلة في إعراب القرآن الكريم ومعانيه, ورتبها بحسب ترتيب المصحف وعرضها عرضاً جيداً على الطريقة التي التزمها في عرض المادة التي ضمنها كتابه"شرح عيون الإعراب"؛ تلك الطريقة التي تقوم على "السؤال والجواب", وقد تناول ابن فضال المسائل المشكلة في الآيات التي اختارها من ثلاثة جوانب رئيسة, وهي: أصول اللغة, والنحو, والتفسير, وعرض لجوانب أخرى ثانوية؛ كالبلاغة, وعلم الكلام, والذي تعنى به هذه الدراسة هو الجانب النحوي في هذا الكتاب, فمن خلاله تتضح ملامح الفكر النحوي عند ابن فضال, وترصد مصادر هذا الفكر بالوقوف على المصنفات النحوية التي اتخذها المجاشعي مصادر للمادة النحوية التي

تناولها في هذا الكتاب, فضلاً عن الإلمام بمن سبقه من العلماء الذين نقل عنهم أقوالهم وآراءهم التي تناولها في دراسة الجانب النحوي في كتاب:"النكت في القرآن", وإيضاح ذلك ما يلي:-

الجانب النحوي الذي تناوله ابن فضال في بعض الآيات المشكلة الإعراب في كتابه"النكت في القرآن" يتمثل فيما نقله عن بعض علماء النحو البصريين والكوفيين والبغداديين من أقوالهم وآرائهم التي استقى منها المادة النحوية التي عول عليها في تناول مشكل إعراب الكلمات في بعض الآيات التي اختارها من سور القرآن؛إذ أورد لهذه الكلمات أوجهاً إعرابية محتملة في ضوء ما تحمله الآية التي تتضمن هذه الكلمات من المعاني, وقارن بين هذه الأوجه مستنداً في ذلك على ما نقله من آراء من أخذ عنهم من النحويين؛ وأقوالهم.

فأكثر ما نقله عن النحويين البصريين آراء سيبويه وأقواله, إذ أورد منها في كتاب"النكت" تسعة وأربعين نقلاً[١], منها-على سبيل المثال- قول ابن فضال: "وأما الأصل في قولنا: "الله" فقد اختلف قول سيبويه- في ذلك-, فقال مرة: الأصل "إله", فـ"فاء الكلمة"-على هذا-" همزة", وعينها"لام", و"الألف" ألف فعال زائدة, وقال مرة: الأصل"لاه", فوزنه على هذا:"فَعَل""[٢]، ومن النحويين البصريين الذين نقل عنهم ابن فضال في كتاب"النكت" أبو العباس المبرد, فقد أكثر من النقل عنه, إذ بلغ ما نقله من أقواله وآرائه في هذا الكتاب سبعة وعشرين نقلاً[٣], منها رأيه في تأويل قول الله تعالى:{ذَلِكَ الْكِتَابُ}[٤], قال ابن فضال:"وقال المبرد تأويله:" هذا الكتاب ذلك الكتاب الذي وعدتم بإنزاله في التوراة والإنجيل""[٥].

ونقل ابن فضال في"النكت" عن أبي الحسن الأخفش- من البصريين- عشرين نقلاً[٦], منها قوله في إعراب"امرؤ" في قول الله تعالى:{إِنِ امْرُؤٌ

(١) انظر-في ذلك-:النكت في القرآن ينظر فهرس الأعلام ٨٨٣/٢, ٨٨٤, تحقيق ودراسة الدكتور/إبراهيم الحاج علي.
(٢) النكت في القرآن ٢٧/١.
(٣) انظر: السابق- فهرس الأعلام-٨٩٥/٢.
(٤) سورة البقرة الآية الثانية.
(٥) النكت في القرآن٦٤/١.
(٦) انظر: السابق-فهرس الأعلام-٨٧٢/٢.

هَلَكَ}[١]:"ارتفع"امرؤ" بإضمار فعل يفسره ما بعده, تقديره:"إن هلك امرؤ هلك", ولا يجوز إظهاره ؛ لأن الثاني يغني عنه, وقال الأخفش: هو مبتدأ, وهلك خبره, والأول أولى" [٢].

والخليل بن أحمد أحد النحويين البصريين الذين أخذ عنهم ابن فضال في هذا الكتاب, إلا أنه لم يكثر من النقل عنه؛ إذ اكتفى بحوالي خمسة عشر نقلاً من أقوال الخليل وآرائه[٣], منها رأيه في علة منع صرف كلمة "أشياء" في قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لَا تَسْأَلُوْا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ}[٤], قال ابن فضّال : "ويسأل عن قوله:"أشياء" لم لم ينصرف؟.

وفيه بين العلماء خلاف؛ قال الخليل وسيبويه: أصله "شيئاء" على وزن "طرفاء", ثم قدمت "الهمزة" في آخره للتأنيث, فلم ينصرف لذلك" [٥].

أما النحويون الكوفيون الذين أخذ عنهم ابن فضال في كتاب "النكت" فلم يعوّل إلا على آراء اثنين منهم, هما"الفراء" وشيخه "الكسائي",إذ نقل المجاشعي عن الفراء خمسة وعشرين ومائة نقل[٦], ونقل عن الكسائي ثلاثة وستين نقلاً[٧], نقلاً[٧], منها سبعة عشر قولا في النحو, والباقي جله في القراءات, وبعض منها في أصول اللغة, فمن أقوال الفراء التي نقلها عنه ابن فضال في هذا الكتاب ما أورده إذ قال: "ومما يسأل عنه أن يقال: لم وحد "كافر" في قول الله تعالى:{أَوَّلَ كَافِرٍ}[٨], وقبله جمع؟٠

(١) سورة النساء، الآية (١٧٦)٠
(٢) النكت في القرآن ٢١٨/١-٢١٩.
(٣) انظر :السابق-فهرس الأعلام-٨٩٧/٢.
(٤) سورة المائدة، الآية (١٠١)٠
(٥) النكت ٢٢٩/١.
(٦) انظر: النكت-فهرس الأعلام-٨٩٢/٢.
(٧) انظر: السابق-فهرس الأعلام-٨٩٤/٢.
(٨)سورة البقرة، الآية (٤١)٠

وفي هذا أجوبة: قال الفراء: لأنه في مذهب الفعل, معناه:"أول من كفر به", ولو أريد الاسم لم يجز إلا الجمع, مثل قولك للجماعة:" لا تكونوا أول رجال يفعلون ذلك", ولا يجوز أن تقول:"لا تكونوا أول رجل يفعل ذلك""[١].

ومن آراء الكسائي النحوية التي نقلها عنه ابن فضال في"النكت" رأيه في علة منع الصرف في كلمة "أشياء", وذلك قوله:"وقال الكسائي: هو"أفعال"؛ إلا أنه لم ينصرف؛ لأنهم شبهوه بـ"حمراء" لأنهم يقولون:" أشياوات" كما يقولون حمراوات"[٢].

وأما النحويون البغداديون فأكثر من نقل عنه منهم في"النكت" أبو إسحاق الزجاج ؛ إذ نقل من أقواله وآرائه حوالي خمسين نقلاً [٣], منها قول المجاشعي:"قوله تعالى: {إِذْ قَالَ}[٤], موضع "إذ" نصب من وجهين: أحدهما: أن أن يكون على إضمار "اذكر", كأنه قال: "اذكر إذ قال إبراهيم", وهو قول الزجاج"[٥].

هذا.. والمصنفات التي استقى منها ابن فضال المادة النحوية لكتابه" النكت" ؛ أبرزها:"كتاب سيبويه", و"معاني القرآن؛ للأخفش", و"كتاب إعراب القرآن؛ للمبرد", وهو كتاب مفقود؛ ذكره بعض أصحاب كتب التراجم[٦], ومعاني القرآن للفراء, ومعاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج.

(١) النكت ١/١٣٧.
(٢) السابق ١/٢٣٠.
(٣) انظر: النكت–فهرس الأعلام–٢/٨٨١.
(٤) يعني قول الله تعالى:" ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت..الآية" سورة البقرة، الآية (٢٥٨)٠
(٥) النكت في القرآن ١/١٧٩.
(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/٢٥١، وبغية الوعاة١/٢٧٠، وطبقات المفسرين ٢/٢٦٩، ومعجم الأدباء ١٩/١٢١.

المبحث الثاني

الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن فضال

تقدم أن الأصول النحوية هي الأسس المنهجية التي سار عليها مصنفو النحو والصرف منذ أن بدأ التصنيف فيهما, وهذه الأسس تقوم على الاستقراء والتعليل المحكومان بما يعرف بأدلة النحو, وهذه الأدلة منها أدلة غالبة معتبرة, ودونها أدلة أخرى, فالأدلة الغالبة المعتبرة هي:"السماع" و"القياس" و"الإجماع"و"استصحاب الحال", والإجماع والقياس لابد لكل منهما من مستند من السماع الصحيح, أما الأدلة الأخرى فهي دون هذه الأدلة الأربعة في اعتماد النحويين المصنفين عليها, وأبرزها: الاستحسان, وعدم النظير, وعدم الدليل, ومنها الاستدلال بالعكس, والاستدلال ببيان العلة والاستدلال بعدم وجود الدليل على نفي الحكم, والاستدلال بالأصول, ويطلق على هذه الأدلة الأربعة:"الأدلة الجدلية", وابن فضال التزم بما التزمه غيره من النحويين المصنفين فأكثر من الاعتماد على ركائز الأصول النحوية المتمثلة في الأدلة الأربعة الغالبة, وبخاصة في كتابيه:"شرح عيون الإعراب"و"النكت في القرآن", وبيان ذلك فيما يلي:-

أولا: السماع:

السماع هو المرتكز الذي قعدت عليه قواعد النحو والصرف, ومنه استنبطت الأحكام والثوابت النحوية، إذ هو أهم أدلة النحو وأعظمها أثراً, والمسموع الذي يعتد به في الاحتجاج هو القرآن الكريم, وكل ما روي من كلام النبي ﷺ عند من أجاز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف مطلقاً, أو بالأحاديث التي ثبت فيها اللفظ عن الرسول ﷺ, و كلام العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم؛ شعرا كان أو نثراً, فهذه أنواع ثلاثة للكلام العربي الفصيح؛ المنقول بالنقل الصحيح.

والسماع من أبرز الأدلة التي اعتمد عليها ابن فضال في كتابيه: "شرح عيون الإعراب", و"النكت في القرآن الكريم", وفيما يلي عرض نماذج من الكتابين ليتضح موقف ابن فضال من السماع.

أ-معالم السماع في كتاب: شرح عيون الإعراب:

١-في بيان علة رفع المفعول الذي لم يسم فاعله نص المجاشعي على أن مذهب سيبويه-في ذلك- إسناد الفعل إليه كما أسند إلى الفاعل, ثم قال: "واستدل

على ذلك بأن العرب قد بنت أفعالاً للمفعول لم تنطق لها بفاعل؛ نحو قولك: "جُن زيد" و"سُل عمرو" و"زُهي الرجل" و"عقمت المرأة", وما أشبه ذلك" (١) .

٢-وقال المجاشعي- في حكم"حاشا" و"خلا"-: "قد جاء عن العرب الجر بهما والنصب" (٢), وقال في موضع آخر:"وكذلك "حاشا"و"عدا" و"خلا"- في الاستثناء-, إن شئت جررت بهذه الثلاثة, وإن شئت نصبت, حكى الجر بعدها عن العرب الليث بن مظفر" (٣).

٤- نص المجاشعي على أن"الواو" لها ستة مواضع؛ منها أن تكون جامعةً عاطفةً, ولا دلالة فيها على الأول منهما أي لمطلق الجمع, فلا تدل على الترتيب, ثم قال:"ومما يدلك على أنها لا ترتب "السماع"و"القياس" و"الاستعمال", فمن السماع قوله-سبحانه وتعالى-:{فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُر}(٤), والعذاب بعد النذر, بدليل قوله تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِيْنَ حَتَّى نَبْعَثَ نَبْعَثَ رَسُوْلاً}(٥), وقال تعالى: {وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدَاً وَقُوْلُوا حِطَّةٌ}(٦), وفي آية آية أخرى:{وَقُوْلُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدَاً}(٧), والقصة واحدة, ومنه قول حسان:

بهاليل منهم جعفر وابن أمه علي ومنهم أحمد المتخير(٨)

ومثله:

فملتنا أننا مسلمون على دين صدِّيقنا والنبي(٩)

---

(١) شرح عيون الإعراب ص٧٩.
(٢) السابق ص١٧٠.
(٣) السابق ص١٧٧.
(٤) سورة القمر، الآيات(١٦, ١٨, ٢١, ٣٠).
(٥) سورة الإسراء، الآية (١٥).
(٦) سورة البقرة، الآية (٥٨).
(٧) سورة الأعراف، الآية (١٦١).
(٨) هذا البيت من البحر الطويل, وهو لحسان بن ثابت في ديوانه: ص١٨٠، وشرح الجمل١/٢٢٧, و"البهايل" جمع "بهلول", وهو العزيز الجامع لكل خير, والحيي الكريم (انظر اللسان١/٥٣٥), والشاهد في هذا البيت أنه بدأ اللفظ بجعفر ثم بعلي ثم النبي-ﷺ- , فلو كانت"الواو" للترتيب لقدم النبي-عليه الصلاة والسلام- على جعفر وعلي.
(٩) هذا البيت من البحر المتقارب, وهو لأمية بن أبي الصلت في شرح الجمل ١/٢٢٧, وليس في ديوان أمية, ونسبه المبرد للصلتان العبدي في الكامل٣/١٨٣,تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم, والسيد شحاتة, والشاهد في هذا البيت أن الشاعر بدأ بالصديق أبي بكر ثم بالنبي-ﷺ-, فلو كانت"الواو" للترتيب لقدم ذكر"النبي" على "الصديق" لشرفه.

فهذا كلام غير مرتب"[١].

والحاصل أن ابن فضال اعتمد في هذا الكتاب على أركان المسموع الثلاثة:"القرآن الكريم" و"كلام العرب" و"الحديث الشريف"–على قلة–, وفي ذلك دلالة على أنه أحد العلماء الذين أجازوا الاستشهاد بالأحاديث التي ثبت فيها اللفظ عن النبي–ﷺ–, وأغلبها من الأحاديث القصار.

أما عن الاستشهاد من القرآن الكريم فقد أورد المجاشعي في هذا الكتاب عشرين ومائة شاهد [٢], جاء معظمها على قراءة الجمهور, وبعضها جاء على القراءات الأخرى التي تتفق وأصول المذهب البصري؛ لأنه كان بصري النزعة–على ما سيأتي–, والمستشهد به من آيات القرآن على قراءة الجمهور كثير كثرة تغني عن إيراد نماذج له, أما ما استشهد به على القراءات الأخرى فمنه ما ذكره المجاشعي في حكم إعمال"إن" المخففة وأخواتها المخففات, إذ قال:"وبعض العرب يعمل"إن" وأخواتها مخففات؛ لأن الفعل يعمل وهو محذوف؛ نحو:"لم يك زيد قائماً", وبذلك قرأ أهل المدينة:{وَإِنْ كُلَاً لَما لَيُوفَّيَنّهُمْ}[٣]"[٤].

ومن ذلك–أيضاً– ما أورده ابن فضال في باب"البدل", حيث نص على أن لفظ "صراط" الثاني في قول الله تعالى:{وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ *صِرَاطِ الله}[٥], نص على أنه يجوز فيه الجر على البدل, وبذلك قرأ الجمهور, ويجوز فيه النصب على المدح, ويجوز فيه الرفع على المدح–أيضاً–, ثم قال: "والعرب تقطع الثاني من الأول إذا أرادت المدح والتعظيم, أو الذم, أو الشتم, وعلى المدح حملوا قوله تعالى:{وَالْمُقِيْمِيْنَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ}[٦],وعلى الذم حملوا قراءة من قرأ:{وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ[٧] الحَطَبِ}[٨]".[٧]

(١) شرح عيون الإعراب ص٢٣٧–٢٣٨.
(٢) انظر: شرح عيون الإعراب–فهرس الآيات القرآنية–ص٢٩٠, ٢٩١.
(٣) سورة هود، الآية (١١١), وقراءة الجمهور:"وإن كلا.."–بتشديد "النون".
(٤) شرح عيون الإعراب ص١٠٨.
(٥) سورة الشورى، الآيتان(٥٢و٥٣)٠
(٦) سورة النساء، الآية (١٦٢)٠
(٧) القراءة بنصب لفظ"حمالة" على الذم, قراءة ابن محيص وعاصم, وغيرهما, وقراءة الجمهور بالرفع.(انظر البحر المحيط٨/٥٢٦).
(٨) سورة المسد، الآية (٤)٠ (٧) شرح عيون الإعراب ص٢٢٩– ٢٣٠.

وأما الاستشهاد بالشعر فقد أورد ابن فضال في كتاب شرح عيون الإعراب أحد عشر ومائة بيت من الشعر والرجز, منها ثمانية وأربعون شاهداً لشعراء معروفين؛ ولا خلاف في نسبتها إلى قائلها, وسبعة شواهد مختلف في النسبة لقائليها, والباقي لشعراء مجهولين؛ أي: لم يعرف قائلوها, ومنها أربعون شاهداً من شواهد سيبويه.

وجل الشواهد الشعرية التي استشهد بها ابن فضال في هذا الكتاب مستشهد بها في مختلف كتب النحو, وبعضها لم أقف له على ذكر في المصنفات النحوية المشهورة, ويبدو أن المجاشعي انفرد بالاستشهاد بها, منها– على سبيل المثال– ما ذكره في باب"البدل"؛ في المسألة التي يستدل فيها على أن البدل والمبدل منه من جملتين, وذلك إذ قال:"ويؤكد هذا أن العامل قد جاء مظهرًا, وذلك نحو قوله تعالى:{قَالَ الْمَلأُ الَّذِيْنَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِيْنَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ}[1],فقوله:"لمن آمن منهم" بدل من:"الذين استضعفوا" بلا خلاف, وقد ظهر الجار في البدل, وحكم الرافع والناصب في هذا حكم الجار, ومثله قول الشاعر:

نَهِل الزمان وعلّ غير مصرّد من آل عتّاب وآل الأسود
من كل فيّاض اليدين إذا غدت نكباءُ تلوي بالكنيف الموصد[2]

فأبدل قوله:"من كل فياض اليدين" من قوله:"من آل عتاب وآل الأسود", وأعاد الجار كما أعيد في الآية"[3].

أما شواهده من أمثال العرب وأقوالهم فلم تتجاوز مثلين؛ وثمانية عشر قولاً مأثوراً عن العرب, فالمثل الأول أورده ابن فضال شاهداً في باب"لا" النافية للجنس"؛ إذ نص على أن المعرفة إذا وقعت بعد"لا" ترفع وتكرر؛ كما في نحو:"لا زيد عندك ولا محمد", ثم قال:"إلا أن تجريها مجرى النكرة فإنك تنصبها, وعلى هذا قالوا:"قضية ولا أبا حسن لها"؛ أي:"ولا مثل""[4], والمثل الآخر أورده شاهداً في باب "حروف الجر" حيث نص على أن"إلى" قد تكون بمعنى"مع",

(١) سورة الأعراف، الآية (٧٥).
(٢) هذان البيتان من البحر الكامل, وهما من الشواهد المجهولة القائل.
(٣) شرح عيون الإعراب ص٢٢٨.
(٤) شرح عيون الإعراب ص١١٦–بتصرف–.

واستشهد على ذلك بقول العرب في المثل:" الذود إلى الذود إبل"[١]؛ أي:"مع الذود"[٢].

وأما الأقوال المأثورة عن العرب فهي ثمانية عشر قولاً[٣]منها: ما روى أن رجلاً قال لعبد الله بن الزبير:"لعن الله راحلة حملتني إليك!", فقال:"إن وراكبها"؛ أي"أجل وراكبها", استشهد ابن فضال بهذا القول على أن من معاني"إن" كونها حرف جواب بمعنى"أجل"[٤], ومنها: ما حكاه أبو زيد أنه سمع أعرابياً يقول:"اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ", استشهد بهذا القول على جواز النصب بـ"حاشا" في الاستثناء [٥].

ومنها ما ذكره ابن فضال في بيان حكم لفظ"وحده" من حيث تثنيته وجمعه وتأنيثه, وذلك قوله: "ويقال: هل يجوز تثنيته وجمعه وتأنيثه؟.

الجواب: أنه لا يجوز في اللغة المشهورة, إلا أن أبا زيد حكى عن الكلابيين أنهم يقولون:" وحدينا ووحديهما", وهذا يدل على أنهم يجعلونه في موضع الحال, ويضارعون به اسم الفاعل, ويؤكد هذا أنهم قد أضافوا إليه في قولهم:"نسيج وحده" و:"جحيش وحده" و"عيير وحده"؛ كما قالوا:"خادم نفسه""[٦].

ومن ذلك ما نص عليه ابن فضال من أن "أم" المنقطعة ترد على ضربين: في "الاستفهام", وفي"الخبر", ثم قال- في "أم" التي تكون في الخبر- :"ومثاله في الثاني قول العرب:"إنها لإبل أم شاء", كأنه قال: إنها لإبل متحققاً, ثم اعترضه شك فقال:"أم شاء", والمعنى: بل أشاء"[٧].

وأما الأحاديث الثلاثة التي استشهد بها ابن فضال في كتاب"شرح عيون الإعراب" فالأول قول النبي-ﷺ-:(لا يقتل قرشي بعدها صبراً بعد هذا اليوم إلى

(١) الذود: هو القطيع من الإبل, والمثل المذكور يضرب في اجتماع الكثير من ضم القليل إلى القليل.(ينظر:مجمع الأمثال، للميداني ٢٧٧/١).
(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص١٨٠.
(٣) انظر:السابق-فهرس الأمثلة المأثورة-ص٢٩١.
(٤) انظر: السابق ص١٠٥.
(٥) انظر:السابق ص ١٧٠.
(٦) السابق ص٢١٦.
(٧) شرح عيون الإعراب ص٢٤٥.

يوم القيامة)[١], قال ابن فضال معقباً: "لو رواه راو:"لا يقتل"- بالجزم-لأوجب ألا يقتل القرشي وإن ارتد, ومعنى الحديث مع الرفع أنه لا يرتد القرشي فيقتل" [٢].

والحديث الثاني هو قول النبي-ﷺ-:(ليس في الخضراوات زكاة)[٣],أورده ابن فضال في معرض حديثه عن حكم جمع الاسم المؤنث المختوم بألف التأنيث الممدود؛ كـ"صحراء" جمع سلامة؛ قال:"ولا يجوز أن يجمع هذا الجمع إلا الأسماء دون الصفات, لو قلت:"حمراوات" و"صفراوات" لم يجز, فأما قوله-عليه السلام-:(ليس في الخضراوات زكاة) فإنما جاز لأن "الخضراوات" صار اسماً للبقول" [٤]، والحديث الثالث ذكره شاهداً على كون "أم" تأتي في معنى"أل" للتعريف[٥]؛ في لغة حمير, أو طيء؛ أو بعض أهل اليمن[٦], وهو قول الرسول-الرسول-ﷺ:(ليس من امبر امصيام في امسفر)[٧].

ب-معالم السماع في كتاب:"النكت في القرآن":

اعتمد ابن فضال في هذا الكتاب على ركنين فقط من أركان المسموع, وهما القرآن الكريم, وكلام العرب؛ المتمثل في شعرهم؛ وأمثالهم؛ وأقوالهم المأثورة, أما الحديث الشريف فلم يلجأ إلى الاستشهاد به, فكتاب النكت في القرآن يفيض بالاستشهاد من القرآن الكريم؛ وقراءاته المختلفة ومن شعر العرب؛ وأمثالهم وأقوالهم المأثورة, أما الأحاديث الشريفة التي أوردها ابن فضال في هذا الكتاب فلم تكن شواهد نحوية.

أما عن الشواهد النحوية والصرفية من آيات القرآن الكريم بقراءاته فهي كثيرة كثرة تتجاوز حد كثرتها في"شرح عيون الإعراب"؛ لأن منهج هذا الكتاب يقوم على دراسة المسائل المشكلة الإعراب في آيات القرآن الكريم؛ دراسة تشمل

(١) الحديث من رواية الشعبي عن عبد الله بن مطيع, أخرجه مسلم في كتاب الجهاد١٣٤/١٢, وأحمد بن حنبل في مسنده ٤١٢/٣.
(٢) شرح عيون الإعراب ص٢٧.
(٣) هذا الحديث أخرجه الترمذي في صحيحه١٣٢/٣، والسيوطي في الجامع الصغير ٢٨٠/٢.
(٤) شرح عيون الإعراب ص٥٦.
(٥) انظر: السابق ص٢٤٥.
(٦) انظر: الجنى الداني ص٢٠٧, ومغني اللبيب ٤٨/١، واللسان ٢٣١/١.
(٧) هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله, وكعب بن مالك, وأخرجه البخاري في كتاب"الصوم". كتاب"الصوم".

جميع سور القرآن–على ما تقدم–, وفيما يلي أورد بعض النماذج التي تفصح عن موقف ابن فضال من الاستشهاد بآي الذكر الحكيم؛ والقراءات القرآنية في كتابه "النكت في القرآن"؛ فمن ذلك:

١–علل المجاشعي لجر لفظ"غير" في قول الله–تعالى–: (صِرَاطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الَمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِيْنَ)[١] فذكر أنه جر من ثلاثة أوجه جائزة فيه, وهي: كون لفظ"غير" بدلا من الضمير"هم" في:"عليهم"؛ إذ يجوز إبدال المظهر من المضمر, أو كونه بدلاً من الاسم الموصول:"الذين"؛ إذ يجوز إبدال النكرة من المعرفة, واستشهد على ذلك بقول الله–تعالى–:(لَنَسْفَعَاً بِالنَّاصِيَةِ* نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)[٢], والوجه الثالث كونه نعتاً لـ"الذين"؛ وإن كان نكرة[٣].

٢–من المسائل الصرفية التي استشهد لها ابن فضال في"النكت" بآيات القرآن الكريم الاستغناء بالجمع عن الواحد, والاستغناء بالواحد عن الجمع؛ إذ نص على أن العرب تستغني عن الواحد بالجمع, وعن الجمع بالواحد, ثم قال:"...وقال الله– تعالى– في الاستغناء بالجمع عن الواحد:(فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيْبُوا لَكُمْ)[٤], الخطاب للنبي–ﷺ– ومما جاء من قوله –تعالى– على الاستغناء بالواحد عن الجمع قوله –تعالى–:(ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلَاً)[٥], وهو كثير..." [٦].

٣– من القراءات القرآنية التي وجهها المجاشعي توجيهاً نحوياً ما ورد في لفظ "غير" في قول الله–تعالى–:(لَايَسْتَوِي القَاعِدُوْنَ مِنَ المؤْمِنِيْنَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ والمجَاهِدُوْنَ فِي سَبِيْلِ الله بِأَمْوَالِهِم وَأَنْفُسِهِم)[٧]؛ إذ قال :"... قرأ نافع وابن عامر والكسائي:"غير أولي الضرر"– بالنصب–, وقرا الباقون بالرفع, وقرئ في غير السبعة بالجر[٨], فوجه النصب أنه حال, وإن شئت كان استثناء, وأما بالرفع

(١) سورة الفاتحة، الآية(٧).
(٢) سورة العلق الآيتان (١٥)و (١٦).
(٣) انظر: النكت في القرآن ١/٥٠– ٥١.
(٤) سورة هود، الآية (١٤).
(٥) سورة الحج، الآية (٥).
(٦) النكت في القرآن ١/٣٦٧.
(٧) سورة النساء، الآية (٩٥).
(٨) هذه قراءة أبي حيوة والأعمش، انظر: البحر المحيط٣/٣٣٠.

فعلى أنه نعت لقوله: "القاعدون", وأما الجر فعلى أنه نعت لـ"المؤمنين", وأجود هذه القراءات الرفع؛ لأن الوصف على"غير" أغلب من الاستثناء"[١].

أما الشواهد النحوية من الشعر العربي فقد استشهد المجاشعي في "النكت" بحوالي ثمانين ومائتي بيت(٢٨٠), نسب منها اثنين وتسعين بيتاً إلى قائليها, وجميع الشواهد التي أوردها في هذا الكتاب مذكورة في مختلف كتب النحو واللغة, وبعضها من شواهد سيبويه؛ منها–على سبيل المثال– ما يلي:

١–في معرض حديثه عن اختلاف النحويين في علة نصب لفظ"شركاء" في قول الله–تعالى–:(فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكَم)[٢]، قال:"ذهب المحققون من أصحابنا إلى أنه مفعول معه, تقديره:"مع شركائكم", كما أنشد سيبويه[٣]:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال[٤]"[٥].

٢– في معرض استشهاده على الاستغناء بالواحد عن الجمع استشهد ابن فضال بما استشهد به سيبويه على ذلك[٦], وهو قول الشاعر:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص[٧]

أراد:بعض بطونكم, فذكر لفظ الواحد:"بطن" وأراد الجمع. [٨]

٣– استشهد المجاشعي على حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه بما استشهد به سيبويه على ذلك[٩], وهو قول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار[١]

---

(١) النكت في القرآن ١/٢١٠.
(٢) سورة يونس، الآية(٧١)٠
(٣) انظر الكتاب١/٢٩٨, بتحقيق:هارون.
(٤) هذا البيت من البحر الوافر, ذكره سيبويه ولم ينسبه, وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص١٤١, والشاهد فيه نصب لفظ"بني" على أنه مفعول معه.
(٥) النكت في القرآن ١/٢٨٥, وانظر–أيضاً–٢:/٤٩٧.
(٦) انظر الكتاب١/٢١٠(هارون).
(٧) هذا البيت من البحر الوافر, وهو من الخمسين التي لم يعرف لها قائل, والشاهد فيه ما ذكر في الأصل، انظر:الكتاب ١/٢١٠.
(٨) انظر:النكت في القرآن١/٣٦٧, والرواية–فيه–:"في نصف بطنكم".
(٩) انظر: الكتاب ٢/٢١٩(هارون).

والمعنى:يا قوم لعنة الله[٢].

وأما الأمثال وأقوال العرب المأثورة فقد استشهد ابن فضال في"النكت" بخمسة أقوال, يخص النحو منها مثلان فقط, وبستين قولاً مأثوراً؛ الشواهد النحوية منها ثلاثون قولاً[٣].

فالمثلان المستشهد بهما هما: قولهم:"استنوق الجمل", وقولهم: "أكلوني البراغيث", وقد أورد المثل الأول في معرض حديثه عن الخلاف في الأصل الذي اشتق منه لفظ الجلالة"الله"؛ إذ أورد في ذلك خمسة أقوال, منها أنه مشتق من:"التأله", وهو التعبد والتنسك, ثم نص على أن"التأله" مشتق من اسم (الله)– عز وجل–على حد قولهم– في المثل–:"استنوق الجمل"[٤], وأضاف شاهداً على ذلك من الأقوال المأثورة, وهو قولهم:"استحجر الطين"[٥], وأورد المجاشعي المثل الآخر في معرض تخريجه أوجه رفع اسم الموصول "الذين" في قول الله–تعالى–:(وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الّذِيْنَ ظَلَمُوْا)[٦]؛ إذ أورد في ذلك أربعة أوجه, منها أن يكون فاعلا مرفوعاً بـ"أسروا" على لغة من قال:"أكلوني البراغيث"[٧], وهي لغة حكاها البصريون عن طيء, وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة[٨], وقيل: إنها– أيضاً– لغة بلحارث بن كعب, قاله ابن هشام الأنصاري[٩].

أما الأقوال المأثورة المستشهد بها فمنها– على سبيل المثال– ما حكاه سيبويه من قولهم:"نشدتك الله لما فعلت"؛ أي:"إلا فعلت"[١٠]ذكره ابن فضال شاهداً على أن كون"لما" بمعنى"إلا" أحد الأوجه الثلاثة التي ترد عليها "لما" في

---

(١) هذا البيت من البحر البسيط, وهو من الخمسين المجهولة القائل، انظر:الكتاب ٢١٩/٢.
(٢) انظر: النكت في القرآن ٤٦٠/٢.
(٣) انظر– في ذلك–:النكت في القرآن١/٢٥, ٣٢, ٣٣, ٣٤, ٨٠, ١٠٣, ١٠٩, ١١٤, ٢٠٣,٢٥٣, ٢٩١, ٣٠٨, ٣٦٦, ٤١٤–و٢/٤٦٨, ٤٨٣, ٤٩٣, ٦٦٩, ٧٠٩, ٧٢٠, ٧٣٩, ٧٦٣.
(٤) انظر:كتاب الأمثال، لأبي عبيد بن سلام ص١٢٩.
(٥) انظر: النكت ٢٥/١.
(٦) سورة الأنبياء، الآية(٣).
(٧) انظر: النكت ٣٩٦/١.
(٨) انظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، لابن هشام٩٨/٢.
(٩) انظر:مغني اللبيب ٣٦٥/٢.
(١٠) انظر: الكتاب ١٠٥/٣– ١٠٦.

الكلام[١], وقال في موضع آخر:"...وقوله- تعالى-:"(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)قرأ عاصم وحمزة وابن عامر "لما" بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف، فمن شدد جعل"لما" بمعنى"إلا", حكى سيبويه:"نشدتك الله لما فعلت"؛ في معنى:"إلا فعلت""[٢].

ومنها ما ذكره في بيان علة نصب لفظ "بعوضة" في قول الله تعالى: (إِنَّ الله لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوْضَةً فَمَا فَوْقَهَا)[٣]؛ إذ نص على أن الكوفيين زعموا أنه منصوب على إسقاط حرف الخفض؛ كأنه قيل:" ما بين بعوضة فما فوقها", وحكي أن العرب تقول:" مطرنا ما زبالة فالثعلبية", و:" له عشرون ما ناقة فجملاً"[٤].

وفي معرض حديثه عن استغناء العرب بالجمع عن الواحد, واستغنائهم بالواحد عن الجمع قال: "فمما استغني فيه عن الواحد بالجمع قولهم: "قدر أعشار", و"ثوب أخلاق""[٥].

وحاصل القول أن ابن فضال عني عناية بالغة بالاعتماد على السماع؛ الذي يعد أبرز ركائز الأصول النحوية, وذلك في كتابيه:"شرح عيون الإعراب", و" النكت في القرآن", ولما كانت السمة الغالبة في كتابيه:" المقدمة في النحو" و" الإشارة إلى تحسين العبارة" تتمثل في الإيجاز والاختصار لتسهيل المادة النحوية على المبتدئين فإن المجاشعي لم يلجأ إلى السماع إلا قليلاً؛ إذ إنه لم يضمن كتابه" المقدمة في النحو" إلا شاهداً واحداً من القرآن الكريم, وهو قول الله تعالى:(وَكَفَى بِالله شَهِيْدَاً)[٦], حيث استشهد به على ضرب من أضرب الفاعل الثلاثة, وهو ما كان فاعلاً في المعنى دون اللفظ- على حد قوله-, ويعني به الفاعل المجرور- لفظاً- بحرف جر زائد؛ في محل رفع[٧], ولكون المادة النحوية النحوية في كتاب" الإشارة" أغزر منها في كتاب" المقدمة" فإن ذلك أفضى إلى أن يعتمد المجاشعي على بعض أركان المسموع؛ إذ أورد في كتاب" الإشارة"

(١) انظر: النكت في القرآن ١٠٣/١.
(٢) النكت في القرآن ٧٢٢/٢.
(٣) سورة البقرة، الآية(٢٦).
(٤) انظر: النكت في القرآن ١٠٩/١
(٥) السابق ٣٦٦/١.
(٦) سورة النساء، الآية (٧٩)، والآية (١٦٦), وسورة الفتح، الآية (٢٨).
(٧) انظر: المقدمة في النحو ص٢٩.

ثمانية وثلاثين شاهداً من القرآن الكريم, وخمسين شاهداً من شعر العرب, وثلاثة شواهد من أمثالهم(١).

ثانياً: القياس:

القياس –كما تقدم– يعنى به حمل غير المسموع على المسموع إذا كان في معناه, وهو قائم على أربعة أركان: المطرد من المسموع عن العرب؛ وهو الأصل الذي يقاس عليه, وما لم يرد فيه سماع عن العرب؛ وهو الفرع الذي يقاس, والعلة النحوية المستنبطة من مقاييس اللغة, وما يقتضيه الفرع من الأحكام النحوية قياساً على الأصل, والحكم المقتضي يكون واجباً؛ أو جائزاً؛ أو ممنوعاً, وقد يكون حسناً؛ أو قبيحاً؛ أو خلاف الأولى, وبالاطلاع على كتب ابن فضال المطبوعة نلحظ أنه اعتمد على القياس في كتابيه:"شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن"؛ دون الكتابين الآخرين:"المقدمة" و"الإشارة", ومع أن القياس من الأصول النحوية المهمة فإن المجاشعي لم يكثر من الاعتماد عليه مثل كثرة اعتماده على السماع في:"الشرح" و"النكت", فمن المسائل التي استدل فيها المجاشعي بالقياس في كتاب"شرح عيون الإعراب" ما علل به لإعمال "ما" النافية عند أهل الحجاز؛ إذ قال:"وأهل الحجاز يجرونها مجرى "ليس" فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر؛ لأنها نفي كما أن "ليس" نفي, وأنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أن "ليس" كذلك, فلما أشبهت "ليس" من هذين الوجهين أعملوها عملها, وما أشبه شيئاً من وجهين أعطى حكمه, كباب"ما لا ينصرف" لما أشبه الفعل من وجهين منع الجر والتنوين كما يمنع الفعل" (٢).

ومنها ما ذكره في مسألة جواز حذف خبر "لا" النافية للجنس؛ إذ نص على أنه حذف لدلالة الكلام عليه, ثم قال:"والعرب تحذف إذا كان فيما أبقي دليل على ما ألقي, والتقدير في: "لا بأس عليك"؛ أي:" لا بأس موجود عليك"فـ" على" متعلق بـ"موجود", إلا أنك حذفت لما أعلمتك..." (٣).

ومنها ما ذكره المجاشعي في الاستدلال على أن "الواو" الجامعة العاطفة لا تفيد الترتيب؛ إذ استدل على ذلك بـ "السماع", و"القياس", و"الاستعمال", وقد تقدم ذكر ما استدل به من السماع, وأشار إلى الدليل من القياس إذ قال:"وأما القياس فإن "الواو" فيما اختلف لفظه بمنزلة التثنية والجمع فيما اتفق لفظه,

(١) انظر: الإشارة إلى تحسين العبارة– الفهارس– ص١٢٥ وما بعدها.
(٢) شرح عيون الإعراب ص٩٩.
(٢) السابق ص١١٤.

تقول:"قام زيد وعمرو", و" قام الزيدان", فكما أن التثنية لا ترتيب فيها فكذلك نظيرها, ومن ذلك أنهم يقولون:"اختصم زيد وعمرو", ولو كانت"الواو" مرتبة لم يجز كما لا يجوز"اختصم زيد فعمرو –و– ثم عمرو""[١] .

ومنها ما ذكره في تأويل نحو: "زيد وعمرو قائم"؛ إذ نص المجاشعي على أن سيبويه يرى بأنه على حذف خبر الأول, والتقدير:"زيد قائم وعمرو قائم", ثم قال:"وأما أبو العباس فيرى أنه على التقديم والتأخير, كأنه قيل:"زيد قائم وعمرو", وهذا أقيس؛ لأنك إذا جعلت"قائماً" خبراً عن الأول وحذفت خبر الثاني كنت قد حذفت ما في الكلام عليه دليل ثابت قد استقر, وليس كذلك حذف خبر الأول؛ لأنك قد حذفت من قبل أن يتقدم الدليل" [٢].

ومن المسائل التي استدل فيها المجاشعي بالقياس في كتاب"النكت في القرآن" ما ذكره في معرض حديثه عن الأوجه الجائزة في لفظ:" أأنذرتهم" من قول الله تعالى:(إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُوْنَ)[٣]؛ إذ إن من هذه الأوجه:" أأنذرتهم"؛ بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية بجعلها بين بين, قال ابن فضال في هذا الوجه: "وأما من حقق الأولى ولين الثانية فهو قياس؛ إذ قد جعل التليين عوضاً من الفصل, وتليين الثاني عند الخليل أقيس؛ لأن الأولى يبتدأ بها, والتليين إنما يجب للاستثقال, وإنما يقع عند الثانية في:"آدم" و"آخر""[٤].

ومنها ما أورده في بيان حقيقة" ما" من قول الله تعالى: (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ)[٥]؛ إذ نص المجاشعي على أن "ما" هذه يحتمل أن تكون مصدرية, فيكون التقدير:" فاصدع بالأمر", ويحتمل أن تكون بمعنى: "الذي", ثم قال:"فهذا الوجه محتاج إلى عمل, وذلك أن الأصل:"فاصدع بما تؤمر بالصدع به", فحذفت "الباء" واجتمعت الإضافة و"الألف واللام", وهما لا يجتمعان, فحذفت "الألف واللام" فصار:" فاصدع بما تؤمر بصدعه", ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه...فصار: "فاصدع بما تؤمر به", ثم حذفت "الباء"... فصار:" فاصدع

(١) السابق ص٢٣٨.
(٢) انظر:شرح عيون الإعراب ص٢٥٠–بتصرف يسير–.
(٣) سورة البقرة، الآية(٦).
(٤) النكت في القرآن ١/٧٨–٧٩.
(٥) سورة الحجر، الآية (٩٤).

بما تؤمر", ثم حذفت "الهاء" لطول الاسم بالصلة؛ على حد قولك:" ما أكلت الخبز"؛ أي: "الذي أكلته الخبز", فبقى:"فاصدع بما تؤمر""(١).

ثالثاً: الإجماع:

أشرت سابقاً إلى أن الإجماع يراد به ما أجمع عليه النحويون البصريون والكوفيون من الأمور اللغوية التي تتعلق بالظواهر النحوية أو الصرفية, وهو من الأصول النحوية التي يحتج بها, ومرتبته بعد القياس, وشرط الاحتجاج بالإجماع ألا يخالف المنصوص؛ ولا المقيس على المنصوص, وقد اعتمد المجاشعي على الإجماع في كتابيه:" شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن", إلا أنه لم يكثر من الاستدلال به, ويرجع ذلك إلى أن المسائل التي تناولها؛ وبخاصة في "شرح عيون الإعراب" اختار معظمها من مسائل الخلاف بين النحويين؛ إذ لوحظ أن أغلب المسائل التي ضمنها هذا الكتاب أجاب عما طرحه فيها من الأسئلة بقوله– تارة–:" والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك.."؛ أو بقوله:" والجواب: أن فيه قولان–أو– فيه أقوالاً", وتارة أخرى يذكر الحكم على مذهب, ويتبعه بذكر الحكم على المذهب الآخر,وتارة ثالثة يذكر رأي عالم؛ كسيبويه؛ أو الخليل؛ أو الأخفش–من البصريين–, ثم يعقب بذكر الرأي الآخر, ويعزوه لصاحبه, بصرياً كان؛ أو كوفياً؛ أو بغدادياً؛ أو كان من المدارس الأخرى, وعلى هذا النحو سار ابن فضال في المسائل النحوية أو الصرفية التي تناولها في كتاب"النكت", ومن ثم يمكن القول إن المسائل التي لم يشر فيها إلى خلاف تعد من الإجماع؛ فضلاً عما صرح به من كونه إجماعاً؛ أو لا خلاف فيه, وذلك قليل في الكتابين, فعلى سبيل المثال أورد المجاشعي في"شرح عيون الإعراب" مسألة أجمع عليها النحويون؛ في باب" كان" وأخواتها, وذلك في معرض حديثه عن الأوجه الجائزة في هذه الأفعال من حيث التقديم والتأخير والتوسط؛ إذ قال:" والثالث: ما أجمعوا على امتناع تقديم خبره عليه, وذلك "ما دام"؛ لأن" ما" ههنا موصولة, وما بعدها في صلتها, ولايجوز تقديم الصلة على الموصول" (٢) .

وفي كتاب النكت في القرآن نقل المجاشعي عن القتبي أنه نص على أنه إذا قيل:" هذا قاتل أخي" بالتنوين دل على أنه لم يقتل, وإذا قيل:" هذا قاتل أخي" بحذف التنوين دل على أنه قتل, ثم عقب قائلاً:"وهذا غلط بإجماع من النحويين؛ لأن التنوين قد يحذف وأنت تريد الحال والاستقبال, قال تعالى: (هَدْيَاً بَالِغَ

(١)انظر:النكت في القرآن ١/٣٣٥–بتصرف–.
(٢) شرح عيون الإعراب ص٩٥– ٩٦.

الْكَعْبَةِ)[١], يريد:" بالغاً الكعبة", وقال:(كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الموْتِ)[٢]؛ أي:" ستذوق""[٣], ومن ذلك ما ذكره في معرض تفسيره قول الله تعالى:(وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيْكُمْ رَسُوْلَ اللهِ)[٤]؛ إذ قال: "ويسأل عن خبر"أن", والجواب أن النحويين يجعلونه في الظرف الذي هو "فيكم""[٥].

رابعاً: الاستصحاب:

استصحاب الحال أصل من الأصول النحوية التي اعتمد عليها كثير من النحويين المصنفين, وهو –كما تقدم–: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل", ويعد الاستصحاب من أدلة النحو المعتبرة, ومع ذلك لم يكثر ابن فضال من الاستدلال به؛ إذ اعتمد عليه في عدد قليل من مسائل كتاب "شرح عيون الإعراب", وندر اعتماده عليه في "النكت" فمن المسائل التي استدل فيها المجاشعي بالاستصحاب في "شرح عيون الإعراب" ما احتج به من اختصاص الأسماء الستة بتغير أواخرها بالحروف دون غيرها من الأسماء, وذلك قوله:"ويقال: فلم خصت هذه الأسماء بذلك دون غيرها؟.

والجواب: أن هذه الأسماء تدل على أنفسها وعلى غيرها؛ لأنك إذا قلت:"أب" دل على "ابن" أو" بنت", وإذا قلت:" أخ" دل على "أخ" أو "أخت", فأشبهت الأفعال من حيث كانت الأفعال تدل على أنفسها وعلى فاعليها, وأصل الاعتلال الأفعال, فحملت هذه الأسماء عليها لما بينهما من المضارعة, فأعلت وجعل تغير أواخرها بالحروف" [٦].

ومنها ما ذكره في بيان علة رفع خبر المبتدأ؛ إذ قال:" ويقال: فلم رفع الخبر؟.

(١) سورة المائدة، الآية (٩٥).
(٢) سورة آل عمران، الآية (١٨٥).
(٣) النكت في القرآن ٢٨٤/١.
(٤) سورة الحجرات، الآية(٧).
(٥) النكت في القرآن ٥٧٨/٢.
(٦) شرح عيون الإعراب ص٤٧.

والجواب: أنه أشبه النعت من حيث كان الأول في المعنى؛ وأن العامل فيه معنى غير لفظ, فجعل إعرابه كإعراب المبتدأ؛ كما جعل إعراب النعت كإعراب المنعوت, فإن قيل: فيلزم مثل هذا في خبر (كان) وخبر (إنّ)؛ لأن الثاني فيه هو الأول في المعنى, قيل: قد احترزنا من هذا, وذلك أن العامل في هذين الموضعين لفظ, والعامل هناك معنى؛ كما أن العامل في النعت معنى, فكان أشبه به وأولى بالحمل عليه" (١).

ومن استدلاله –أيضاً– باستصحاب الحال في كتاب النكت ما احتج به لدخول الباء في خبر ليس في قول الله تعالى:(أَلَيْسَ الله بِأَحْكَمِ الحَاكِمِيْنَ)(٢)؛ إذ قال:"...دخلت الباء في خبر أليس وإن كان قد انتقض معنى النفي؛ لأن الهمزة وإن نقلت النفي إلى الإيجاب فإنها لم تنقل ليس عن حكمها"(٣).

يتضح مما سبق أن أكثر ما اعتمد عليه ابن فضال من الأصول النحوية السماع, يليه القياس, ثم الإجماع, وأقلها استصحاب الحال, أما الأدلة النحوية الأخرى فلم يلجأ إلى بعضها إلا لماماً؛ كالاستحسان, والاستدلال ببيان العلة.

(١) شرح عيون الإعراب ص٨٥– ٨٦.
(٢) سورة التين، الآية(٨).
(٣) النكت في القرآن ٢/٧٤٤.

المبحث الثالث

مظاهر التفكير النحوي عند ابن فضال

يتناول هذا المبحث عرض أبرز مظاهر التفكير النحوي لدى ابن فضال المجاشعي من خلال ما وقفت عليه من كتبه المطبوعة, وتبرز ملامح هذه المظاهر في كيفية تقسيم المؤلف لكتابه من حيث الأبواب, والفصول, والمسائل, وما إلى ذلك, وفي أسلوبه الذي التزم به في عرض المادة النحوية التي يتناولها في مصنفه, وفي مراعاة ما يقتضيه موضوع علم النحو من الإلمام بجوانب المادة النحوية المدروسة والإحاطة بجوانبها من حيث تحديد المصطلحات التي توضح معالم الظاهرة النحوية–محل الدراسة–, ومن حيث ما يعرض للكلمات العربية في حال إفرادها, وما يعرض لها بالتركيب في مختلف الجمل من الأحكام النحوية؛ والحيثيات التي تؤثر في ملامح الجملة العربية؛ كالعامل وما يقتضيه المعمول من الإعراب, والتأويل النحوي في إطار تحليل منطقي مقنع, والعلة النحوية, وما إلى ذلك من المظاهر التي تعرض للكلمات العربية في حال تركيبها.

هذا..وبالنظر في كتب ابن فضال المطبوعة نجد أن أكثرها تضمناً لأغلب مظاهر التفكير النحوي كتاب" شرح عيون الإعراب", يليه كتاب"النكت في القرآن", أما الكتابان الآخران:" المقدمة في النحو", و"الإشارة إلى تحسين العبارة" فلكون السمة البارزة فيهما الإيجاز والاختصار لم يلتزم ابن فضال في تصنيفهما بما ذُكر من مظاهر التفكير النحوي إلا بكيفية تقسيم الموضوعات النحوية التي تناولها في كلا الكتابين, وعرضها بأسلوب ميسر؛ بعيد عن التعقيد والزيادات التي تتعارض مع الغرض الذي هدف إليه من تصنيف هذين الكتابين, وهو تسهيل المادة النحوية على المبتدئين, ومن ثم اكتفى المجاشعي بتقسيم موضوعات الكتابين, وعرض الأحكام العامة للظواهر النحوية والصرفية التي تناولها في كل منهما؛ دون احتفال بذكر الملامح الأخرى لمظاهر الفكر النحوي, فكتاب" المقدمة في النحو" المطبوع بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود يقع في ثمان وسبعين صفحة, وضعه ابن فضال في علم النحو, وضمنه شيئاً من الصرف, ومعرفة ما يكتب بالألف والياء, وأحكام الهمزة في الخط, وقسم هذا الكتاب إلى عشرة فصول, ووضع لكل فصل عنواناً, محتذياً– في ذلك– بما أُلّف قبل هذا الكتاب من كتب النحو, من حيث تقسيم الموضوعات, وطريقة عرضها, دون الخوض في عمق الظاهرة النحوية؛ إذ اكتفى بعرض القواعد الأساسية للموضوع في كل فصل من فصول هذا الكتاب.

وقد اتبع ابن فضال هذه الطريقة في تقسيمه موضوعات كتاب:"الإشارة إلى تحسين العبارة", فالكتاب المطبوع بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود يقع في أربع وعشرين ومائة صفحة عدا الفهارس, وموضوعات هذا الكتاب هي موضوعات كتاب"المقدمة" وقد جمع فيه المجاشعي عدداً من الظواهر الصرفية إلى جانب الظواهر النحوية التي هي الموضوع الرئيس لوضع هذا الكتاب, فضلاً عن أنه أضاف فيه باباً في الخط والهجاء، وقد قسم ابن فضال موضوعات" الإشارة" إلى أبواب, ورتبها ترتيباً يماثل ترتيب فصول" المقدمة" فلم يغير شيئاً في تقسيم الموضوعات, وفي طريقة عرض المادة النحوية؛ إلا أنها كانت في هذا الكتاب أغزر منها في كتاب" المقدمة", ومع ذلك حرره المجاشعي من الزوائد والخلافات التي تحول بين المبتدئ, وبين إفادته من الموضوع المدروس, ومن ثم لم يعن ابن فضال في كتابي:"المقدمة" و"الإشارة" بالعلة النحوية؛ وغيرها من مظاهر التفكير النحوي.

وأما كتاب" شرح عيون الإعراب" وكتاب" النكت في القرآن" فإن ابن فضال عني في تصنيفهما بكثير من مظاهر التفكير النحوي, وبخاصة كتاب "شرح عيون الإعراب", وفيما يلي عرض وتحليل لملامح هذه المظاهر في ضوء ما تضمنه كلا الكتابين من عناصر التفكير النحوي التي تقدم ذكرها.

فأما عن تقسيم موضوعات المادة النحوية المدروسة فإن ابن فضال راعى هذا العنصر في كتاب" شرح عيون الإعراب", وذلك أن هذا الكتاب شرح لكتاب مختصر بعنوان:" عيون الإعراب", صنفه أبو محمد عبيد الله بن أحمد الفزاري, المتوفى سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة من الهجرة(٣٨١هـ–أو سنة ٣٨٠هـ) تقريباً, وقد قسم الفزاري هذا الكتاب إلى أربعة وثلاثين باباً, كلها في علم النحو, وقد التزم ابن فضال في شرحه هذا الكتاب المنهج الذي سار عليه الفزاري في تبويبه, ولكونه مقيداً بما وضعه الفزاري في الكتاب الذي أقدم على شرحه آثر الالتزام بأصول الأبواب التي وضعها صاحب المتن المشروح, ومن ثم قسم موضوعات الشرح حسب الظواهر النحوية التي تم تناولها في مختلف أبواب المتن, وذلك بأن يقدم لشرحه بذكر الباب, ويترجم له بالعنوان الذي وضعه الفزاري لكل باب, ويورد نص كلامه الذي ينطوي عليه الباب كما وضع في المتن ثم يشرح هذا النص في مسائل تقوم على السؤال والجواب, ويناقش ما تضمنه النص المنقول من المتن من خصائص وأحكام نحوية, ويفصّل مناقشاته إلى أن يقف على الرأي الذي يراه صواباً, وقد أشار ابن فضال إلى ذلك في مقدمة كتاب الشرح؛ إذ قال: "ورأيت المؤلف أحب الإيجاز والاختصار, وتجنب الإطالة والإكثار, فقفوت

منهاجه, وسلكت أدراجه؛ لئلا أخالف الغرض؛ وأتجنب ما إليه غرض, فأمليت هذا الكتاب, وتحريت فيما أوردته الصواب, واقتصرت على عيون المسائل ونكت الدلائل, والله تعالى المستعان, وعليه التكلان" (١), ومن ثم قسم ابن فضال موضوعات كتابه: شرح عيون الإعراب–بناء على ما ذكر–إلى أبواب ومسائل؛ إذ تألف هذا الكتاب من أربعة وثلاثين باباً, وسبع وأربعين ومائتي مسألة, أتبعها بخاتمة قصيرة, وأصول الأبواب من وضع الفزاري (صاحب المتن), أما المسائل فهي التي قام عليها شرح ابن فضال ومناقشاته.

ولما كان كتاب النكت في القرآن يتناول فيه بعض الآيات المشكلة في القرآن من ثلاثة جوانب رئيسة اللغة, والنحو, والتفسير فإن ذلك أفضى إلى عدم وجود مجال لعنصر تبويب الموضوعات النحوية المدروسة في هذا الكتاب.

والحاصل أن ابن فضال سار على طريقة لم يسبق إليها في عرض المادة المدروسة في كتاب "النكت في القرآن", وذلك أنه لم يقسم الكتاب إلى أبواب, وإنما رتب موضوعاته حسب ما اختاره من آيات القرآن المشكلة في جميع سوره بحسب ترتيب المصحف, فافتتح الكتاب بدراسة ما يتعلق بالبسملة, ثم أتبعها بدراسة الآيات المختارة من سورة الفاتحة, ثم البقرة, ثم آل عمران, وهكذا إلى سورة الناس, وترجم لكل مجموعة من الآيات المدروسة بعنوان:"من سورة كذا"؛ إذ بدأ–بعد البسملة– بعنوان:"من فاتحة الكتاب", وختم بعنوان:"من سورة الناس", وتحت كل عنوان يختار جزءً من آية؛ أو آية كاملة؛ أو مجموعة من الآيات, فيشرح غريبها, ويورد أقوال المفسرين في معانيها, وما جاء فيها من قراءات, ثم يتناول المشكل من الكلمات نحوياً؛ أو صرفياً, وقد عرض المجاشعي ذلك في خلال فصول, ومسائل متفرقة في كل سورة, ومن ثم يمكن القول بأن كتاب" النكت في القرآن" خال من أول عناصر التفكير النحوي.

وأما عن العنصر الثاني من مظاهر التفكير النحوي؛ المتمثل في الأسلوب المتبع في تناول المادة النحوية فإن ابن فضال التزم في عرض المادة النحوية في كتابيه:"شرح عيون الإعراب"و" النكت في القرآن" بأسلوب حسن السبك؛ عميق المعنى؛ سهل ميسر, لا عوج فيه ولا تعقيد, يستطيع القارئ أو الدارس أن يقرأه دون أن يتوقف في فهم عبارة أو رأي؛ إذ إن ابن فضال تفرد بطريقة رتب بها مادة علم النحو, ونسقها, وجعلها في صورة "السؤال والجواب", والتزم ذلك في

(١) شرح عيون الإعراب ص٣٠, بتحقيق الدكتور/عبد الفتاح سليم.

مسائل"شرح عيون الإعراب" كلها, وفي كثير من مسائل الجانب النحوي من كتاب "النكت في القرآن", وهذه الطريقة تقتضي أن يكون الأسلوب جلياً واضحاً؛ لتسهل المادة النحوية على متناوليها, فتسعها مداركهم في غير عنت ولا عناء, ومن ثم جاء أسلوب المجاشعي في كتابيه المذكورين واضح العبارة, سهل التراكيب, متواصل الفقرات, لا إطالة فيه ولا حشو, الكلمات فيه مختارة بدقة, والجمل واضحة, والعبارات خالية من التعقيد والتكلف؛ نائية عن الخلافات والمجادلات المملة التي تصرف دارس النحو عن لب الموضوع المدروس إلى قشوره, ولعل أبرز ما يميز أسلوب ابن فضال عن أسلوب غيره ممن ألف في النحو حتى عصره طريقة "السؤال والجواب" التي التزمها في جميع مسائل" شرح عيون الإعراب", وفي أكثر مسائل "النكت في القرآن"؛ إذ إنها طريقة مجدية؛ لما فيها من استثارة الأذهان وجذب الانتباه حتى يتمكن الجواب من الدارس؛ أو القارئ, ويستقر في نفسه, وقد قامت هذه الطريقة– في: شرح عيون الإعراب– على طرح السؤال بصيغة:" يقال: ما كذا؟، أو لم كذا؟، أو مم كذا؟، أوبكم من كذا؟، أوعلى كم من كذا؟ وما إلى ذلك, ثم يجيب بقوله:" والجواب: أنه كذا وكذا", وقامت– في كتاب"النكت"– على التعبير عن السؤال والجواب بقوله:"إن قيل: فلم كذا؟ قيل: كذا وكذا"؛ أو:" فإن قلت: فلم لا يكون كذا؟ قيل: لأنه كذا وكذا", وقد عبر كثيراً عن السؤال بقوله:" ومما يسأل عنه أن يقال: ما كذا؟، أو لم كان كذا؟، أو ما موضع كذا؟ وما إلى ذلك, ثم يجيب عن السؤال الذي طرحه بجواب؛ أو جوابين, وقد يجيب بأكثر من جوابين, وقد سبق إيراد بعض الأمثلة لهذه الطريقة، وفيما يلي إيراد نماذج أخرى من كلا الكتابين:

أولاً:نماذج من كتاب:"شرح عيون الإعراب":

أ–قال ابن فضال في باب"جملة الإعراب", المسألة (٤٥):"ويقال: ما الأصل في جوازم الفعل؟، والجواب: أربعة, وهي: "لم", وتزاد عليها "ما", فـ"لم" جواب:"فعل", و" لما" جواب:" قد فعل", و"لام الأمر"؛ مختصة بالغائب, وقد يؤمر بها المخاطب, و"لا" إذا كانت نهياً, وينهى بها المخاطب والغائب, و"إن" إذا كانت شرطاً.

فـ"لم" تدخل على لفظ المستقبل فتنقل معناه إلى المضي, و"اللام" و"لا" تدخلان على المستقبل خاصة؛ لفظاً ومعنى, و"إن" تدخل على المستقبل وعلى الماضي؛ إلا أنها تنقل معناه إلى الاستقبال" [1].

(١) شرح عيون الإعراب ص٦٨.

ب- وقال في باب "ما لم يسم فاعله", المسألة(٦١):"ويقال: ما الوجه في قولهم:"أعطي زيد درهماً"؟.

والجواب: أن الوجه رفع"زيد" ونصب"درهم"؛ لأن زيداً هو الآخذ على كل حال؛ والدرهم مأخوذ, فإن قيل: فلم جاز رفع الدرهم ونصب زيد؟، قيل جاز ذلك لأن اللبس قد أمن, فإن خيف اللبس لم يجز ذلك؛ نحو قولك:" أعطي زيد عمراً"؛ لأنك لو رفعت عمراً ونصبت زيداً لانقلب المعنى, وصار عمرو آخذاً وزيد مأخوذاً" (١).

ثانياً:نماذج من كتاب" النكت في القرآن":

أ-قال المجاشعي في شرح قول الله تعالى:(وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ)(٢):"ومما يسأل عنه أن يقال: ما موضع "أن يعمر"؟ والجواب: رفع, فإن قيل: من أي وجه؟ قيل: من وجهين:

أحدهما: الابتداء, وخبره"بمزحزحه", أو يكون على تقدير الجواب لما كني عنه, كأنه قيل: وما هو الذي بمزحزحه؟ فقيل: هو التعمير.

والوجه الآخر: أن يرتفع بـ"مزحزحه" ارتفاع الفاعل بفعله, كما تقول:مررت برجل معجب قيامه"(٣).

ب- وقال في شرح قول الله تعالى: (فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوْشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيْدٍ)(٤):"ومما يسأل عنه أن يقال: علام عطف "وبئر معطلة وقصر مشيد"؟ وفيه جوابان:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على "قرية", فيكون المعنى:" إهلاك القرية والبئر المعطلة والقصر المشيد".

والثاني: أن يكون معطوفاً على"عروشها", فيكون المعنى: "كم من قرية أهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها وعلى بئر معطلة وقصر مشيد""(٥).

(١) شرح عيون الإعراب ص٨٠.
(٢) سورة البقرة، الآية (٩٦).
(٣) النكت في القرآن ١/١٤٦.
(٤) سورة الحج، الآية (٤٥).
(٥) النكت في القرآن ١/٤٢١.

فهذه النماذج ونحوها من كتابي:" شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن" تفصح عن ارتقاء أسلوب ابن فضال, ومدى يسره ووضوحه في عرض المادة النحوية, وعلاج مختلف مسائل النحو حتى سهل فهمه على القارئ؛ أو الدارس, إلا أن ابن فضال مال إلى التسمح في صيغة بعض الأسئلة التي أوردها في كتاب:" شرح عيون الإعراب", ومن ذلك على سبيل المثال قوله:"ويقال: بكم من شيء يختص هذا الجمع؟"(١), وقوله:"ويقال: على كم من قسم تنقسم هذه الألف؟"(٢), وقوله:"على كم من وجه يكون الفاعل؟)(٣).

فالتعبير بـ"على كم من كذا" و" بكم من كذا"؛ و" كم من كذا" فيه تسامح؛ لأنه جرى على غير مألوف أئمة النحويين السابقين على ابن فضال, والمتأخرين عنه, وذلك أن الأصل في تمييز "كم" الاستفهامية أن يكون مفرداً منصوباً, وفي لزوم نصبه ثلاثة مذاهب(٤):

أحدها: أنه لازم, ولا يجوز جره مطلقاً, وإلى ذلك ذهب بعض النحويين.

والثاني: أن نصبه ليس بلازم, بل يجوز جره مطلقاً؛ حملا على"كم" الخبرية, وهو مذهب الفراء, والزجاج, والفارسي.

والمذهب الثالث: أنه يجوز جره بـ"من" مضمرة بشرط أن يدخل على"كم" حرف جر, نحو:" بكم درهم اشتريت ثوبك؟", وهذا هو المشهور, وهو مذهب الخليل وسيبويه, وعليه الجمهور(٥), قال سيبويه:"وسألته –يعني الخليل– عن قوله:" على كم جذع بيتك مبني؟ " فقال: القياس النصب, وهو قول عامة الناس, فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى "من", ولكنهم حذفوها –ههنا– تخفيفاً على اللسان, وصارت "على" عوضاً منها" (٦).

وقال الرضيُّ:"...لا يجوز جر مميز الاستفهامية إلا إذا انجرت هي بحرف الجر؛ نحو: "على كم جذع بني بيتك؟", و: "بكم رجل مررت؟", فيجوز في مثله الجر مع النصب, وذلك لأن المميز والمميز في المعنى شيءٌ واحد,

(١) شرح عيون الإعراب ص٥٧.
(٢) السابق ص ٥٩.
(٣) السابق ص٨١.
(٤) انظر هذه المذاهب وتفصيلها في:الارتشاف١/٣٧٨، والتصريح ٢/٢٧٩، والهمع٢/٢٧٤–٢٧٥, بتحقيق/أحمد شمس الدين.
(٥) انظر: شرح التسهيل٢/٤١٩، وشرح الكافية ٣/٢٣٩.
(٦) انظر: الكتاب ٢/١٦٠(هارون)–بتصرف يسير–.

فكأن الجار الداخل على "كم" داخل على مميزه, فالجر عند الزجاج بسبب إضافة "كم" إلى مميزه كما في الخبرية؛ قصد تطابق "كم" ومميزه جراً, وعند النحاة هو مجرور بـ من مقدرة"[١]، وإلى ذلك أشار ابن يعيش[٢], وابن مالك[٣],وغيرهم[٤], فمن ذلك نقف على أن الأئمة من النحويين اتفقوا على منع إظهار حرف الجر "من" بعد "كم" الاستفهامية؛ وإن جرت بحرف جر؛ كما في نحو: "على كم جذع بني بيتك؟" وَ: "بكم درهم اشتريت الكتاب؟",وهو خلاف ما يراه ابن فضال.

وأما عن موقف ابن فضال من بقية مظاهر التفكير النحوي في كتابيه: "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن" فقد وضح أنه كان يهتم بها, وقد التزم بعناصرها في الكتابين, وبخاصة "شرح عيون الإعراب", وبقية هذه المظاهر تتمثل في الحيثيات التي تعرض للكلمات العربية في حال تركيبها جملاً نحوية, وملامح التأثير في هذه التراكيب والذي يفضي إليه العامل النحوي وما يقتضيه المعمول من الإعراب, والأحكام النحوية, وما يتفرع عن ذلك من التأويل النحوي, واللجوء إلى العلة النحوية التي تراعى في الاحتجاج لإحكام قواعد النحو وثوابته.

ففي كتابي المجاشعي المذكورين ما يبرز عنايته بالعامل النحوي وتأثيره في المعمول من حيث الإعراب وما يترتب عليه من أحكام نحوية, وفيما يلي عرض لبعض النماذج من الكتابين للوقوف على اهتمامه بهذا العنصر من مظاهر التفكير النحوي.

أ- **<u>نماذج من كتاب "شرح عيون الإعراب":</u>**

١- قال المجاشعي في باب الفاعل المسألة (٤٨):"ويقال: بم ارتفع الفاعل؟،

والجواب: أنه ارتفع بإسناد الفعل إليه, وكذلك يرتفع مع النفي والاستفهام, لا أنه فعل شيئاً في الحقيقة, ولكنك لما أسندت الفعل إليه رفعته كما ترفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه"[٥].

---

(١) شرح الكافية ٢٣٩/٣.
(٢) انظر: شرح المفصل ١٢٨/٤.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٤١٩/٢- ٤٢٠.
(٤) انظر: التصريح ٢٧٩/٢، والهمع ٢٧٤/٢-٢٧٥.
(٥) شرح عيون الإعراب ص٧٠.

ففي هذه المسألة ذكر ابن فضال عاملين من عوامل الرفع في الأسماء, وهما: إسناد الفعل, وبه يرتفع الفاعل, وإسناد الخبر, ويُعنى به التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد؛ وهو ما يعرف بالابتداء، وبه يرتفع المبتدأ, وذكر – أيضاً – بعض أحكام الفاعل, وهو رفعه في حال إثبات الفعل المسند إليه, وفي حال نفيه, وكذا إذا كان مستفهماً عنه؛ إذ يقال – مثلاً –: "حضر زيد"؛ و"لم يحضر زيد"؛ و: "أحضر زيد؟", برفع "زيد" في الأحوال الثلاثة.

٢- وقال المجاشعي في باب الابتداء والخبر المسألة (٦٤):"يقال: ما الرافع للمبتدأ؟،

والجواب: أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء, وذلك أن المعاني هي العاملة, وإنما جعلت الألفاظ دلالة عليها" [١]، فما ذكره ابن فضال من أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء يعني به التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد إليه, وقيل: هو جعل الاسم أولاً ليخبر عنه[٢], وكون الابتداء هو الرافع للمبتدأ هو مذهب الجمهور[٣].

٣- وقال في باب "لا" النافية للجنس المسألة (٩٤):"...يقال: ما عمل "لا"؟،

والجواب: أن عملها عمل "إن", تنصب المبتدأ وترفع الخبر, والدليل على ذلك ما حكى يونس عن العرب أنهم يقولون: "لا رجل أفضل منك""[٤].

ب-نماذج من كتاب: "النكت في القرآن":

١- قال ابن فضال في شرح قوله تعالى:(الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ)[٥]:"قوله تعالى: تعالى: "الحمد لله" رفع بالابتداء, والابتداء عامل معنوي غير ملفوظ به, وهو خلو الاسم المبتدأ من العوامل اللفظية, و"لله" الخبر, و"اللام" متعلقة بمحذوف, تقديره:"الحمد مستقر لله", ثم حذفت"مستقراً, وأقمت "اللام" وما

(١) شرح عيون الإعراب ص٨٣- ٨٤.
(٢) انظر: التصريح ١٥٨/١.
(٣) انظر: الكتاب ٢٣/١، ١٢٦/٢-١٢٧، والهمع ٣١١/١.
(٤) شرح عيون الإعراب ١١٣-١١٤.
(٥) سورة الفاتحة، آية (٢).

عملت فيه مقامه, وأفضى الضمير الذي كان فيها إليها, ولا يجوز أن تتعلق "اللام" بـ"الحمد"؛ لأنها كانت تصير في صلته, ويبقى المبتدأ بلا خبر" (١).

أشار ابن فضال في هذا النص إلى عاملين, أحدهما عامل الرفع في المبتدأ, وهو الابتداء, وفسره–على ما تقدم–, ونص على كونه عاملاً معنوياً غير لفظي, والآخر عامل الجر, وهو حرف الجر"اللام", ثم تطرق إلى ذكر طرف من الأحكام النحوية, وهو متعلق شبه الجملة(الجار والمجرور) في موضع الخبر, حيث نص على أن حرف الجر"اللام" في لفظ "لله" متعلق باسم محذوف تقديره"مستقر", وصرح بأن خبر المبتدأ هو الجار والمجرور"لله".

وما ذكره المجاشعي–هنا–مختلف فيه, فمن حيث وقوع شبه الجملة(الجار والمجرور؛ أو الظرف) في موضع خبر المبتدأ (اسم الذات؛ أو اسم المعنى؛ كـ"الحمد")؛ قيل: هو الخبر على الحقيقة, وهو مذهب أبي علي الفارسي, ورده ابن يعيش, وابن مالك(٢), وقول ابن فضال: و"لله" الخبر، يوحي بأنه ارتضى هذا القول, وقيل: الخبر مكون من شبه الجملة ومتعلق الجار؛ أو الظرف معاً, فالمتعلق جزء من الخبر, وهذا القول اختيار الرضي(٣), وقيل إن شبه الجملة معمول للمتعلق المحذوف, والخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف؛ أي: متعلق شبه الجملة, فلما حذف العامل أقيم الجار والمجرور؛ أو الظرف مقامه؛ وناب كل منهما عنه؛ لما فيه من الدلالة عليه, وهذا مذهب ابن كيسان(٤), واختاره ابن مالك(٥), وصححه ابن هشام وآخرون(٦), وهذا ما يشير إليه ابن فضال بقوله:"و"اللام" متعلقة بمحذوف تقديره:" الحمد مستقر لله", ثم حذفت "مستقراً" وأقمت اللام وما عملت فيه مقامه..."، وذلك يدل على أنه أخذ بمذهب ابن كيسان في هذه المسألة, ومن ثم يكون قوله:"و"لله" الخبر" فيه تجوز.

وفي مسألة تقدير العامل في الجار والمجرور؛ أو الظرف–حينئذ–خلاف قيل: إنه فعل تقديره:"استقر" أو" كان"؛ أو نحوهما, وإلى ذلك ذهب الفارسي, وابن جني, والزمخشري(٧), ورجحه ابن الحاجب(١)، وعزي هذا القول لسيبويه(٢)؛ وجمهور البصريين(٣), وصححه أبو البركات الأنباري(٤).

---

(١) النكت في القرآن ١/٤٠, ٤١.
(٢) انظر: شرح المفصل ١/٩٠، وشرح التسهيل ١/٣١٨، والهمع ١/٣٢٢.
(٣) انظر: شرح الكافية ١/٢١٥.
(٤) انظر: شرح المفصل ١/٩٠، والارتشاف ٢/٥٤، والهمع ١/٣٢١.
(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٣١٨.
(٦) انظر: التصريح ١/١٦٦.
(٧) انظر: الإيضاح العضدي ص٤٧، واللمع ص١٢٢– ١٢٣، والمفصل ص٣٥..

وقيل: إنه اسم فاعل تقديره:"مستقر"؛ أو "كائن"؛ أو نحوهما, وهذا مذهب بعض البصريين(٥), واختاره ابن مالك, وذكر أن الأخفش نص على هذا القول, وأومأ إليه سيبويه(٦).

وصححه السهيلي(٧), وهو ما أخذ به ابن فضال في إعراب: " الحمد لله ".

٢- وقال المجاشعي في شرح قول الله تعالى:(وَإِذَا لَقُوا الَّذِيْنَ آَمَنُوْا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِيْنِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُوْنَ)(٨):""إذا" في الكلام على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون ظرفاً زمانياً وفيها معنى الشرط, ولا يعمل فيها إلا جوابها؛ نحو ما في هذه الآية...فالعامل في"إذا" قالوا؛ لأنه الجواب, ولا يجوز أن يعمل فيها "لقوا"؛ لأنها في التقدير مضافة إلى "لقوا", ولا يعمل المضاف إليه في المضاف, وكذا "وإذا خلوا إلى شياطينهم"؛ العامل فيها" قالوا إنا معكم".

والثاني: أن تكون ظرفاً مكانياً؛ نحو:" خرجت فإذا الناس وقوف", ويجوز أن تنصب "وقوفاً على الحال؛ لأن"إذا ظرف مكان, وظروف المكان تكون أخباراً عن الجثث...

والوجه الثالث: أن تكون جواباً للشرط؛ نحو قوله تعالى:(وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدّمَتْ أَيْدِيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ)(٩)، و"نحن" مبتدأ, و"مستهزئون" الخبر, وموضع الجملة نصب بـ"قالوا"؛ كما تقول:"قلت حقاً، أو باطلاً", و"نحن" مبنية لمشابهتها الحروف" (١٠).

هذا النص لابن فضال حافل بعدد من عناصر التفكير النحوي؛ إذ تضمن تفصيلاً لبعض العوامل وما تقتضيه من الإعراب, وبياناً لطائفة من الأحكام النحوية, فضلاً عن الاستطراد إلى ذكر العلة النحوية, والتحليل النحوي، فالمجاشعي تناول- في هذا النص- اسماً من الأسماء العاملة ؛ إذ

---

(١) انظر: الهمع ١/٣٢١.
(٢) انظر:الارتشاف ٢/٥٤.
(٣) انظر: الإنصاف ١/٢٤٥.
(٤) انظر: السابق ١/٢٤٦.
(٥) انظر: الإنصاف ١/٢٤٥، والتصريح ١/١٦٦.
(٦) انظر: شرح التسهيل ١/٣١٨، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٩- ٣٥٠.
(٧) انظر نتائج الفكر ص٤٢٢.
(٨) سورة البقرة، الآية (١٤).
(٩) سورة الروم، الآية (٣٦).
(١٠) النكت في القرآن ١/(٩٤-٩٧)- بتصرف-.

إن العامل النحوي (اللفظي) إما أن يكون فعلاً؛ وهو الأصل في العمل, أو يكون حرفاً, أو يكون اسماً, والأصل في الأسماء أن تكون معربة معمولة, وما أعمل منها إما أن يكون عاملاً عمل الفعل لشبهه به لفظاً؛ أو لكونه واقعاً موقعه, أو يكون عاملاً عمل الحرف من الجر والجزم لكونه متضمناً معناه؛ ودالاً على ما يدل عليه(١), ولما كان الأصل في الأسماء أن تكون معربة معمولة فإن ما أعمل منها عمل الفعل أو عمل الحرف يكون معمولاً بجانب كونه عاملاً, وهذا ما يجري على الاسم العامل الذي تناوله ابن فضال في النص المنقول عنه بذكر بعض أحكامه وخصائصه, وهو لفظ" إذا", ويلاحظ عليه أنه انفرد في ذكر وجه لـ"إذا" والتمثيل له بما لم يجر عليه, فضلاً عن أن هذا الوجه لم يرد عن عالم قبله, وذلك قوله:"والثاني– أي: من أوجه"إذا" في الكلام–: أن تكون ظرفاً مكانياً؛ نحو قولك:" خرجت فإذا الناس وقوف" "، فهذا الوجه لـ" إذا" من الأوجه الثلاثة التي ذكرها لم أقف له على مصدر يستند إليه, إذ الوارد في المصادر النحوية التي ورد فيها تفصيل أحكام "إذا" وخصائصها؛ أنها ترد في الكلام على ستة أوجه(٢): أوجه(٢): أولها: كونها ظرفاً لما يستقبل من الزمان؛ مضمنة معنى الشرط– وهذا هو الوجه الغالب–, و"إذا" في هذا الوجه وغيره من أغلب أوجهها اسم ملازم للإضافة إلى الجملة الفعلية, والفعل الذي يقع في صدر الجملة التي تضاف إليها– في هذا الوجه– يكون– في الغالب– ماضياً مراداً به الاستقبال؛ كما مثّل له ابن فضال؛ إذ إنه أول الأوجه الثلاثة التي ذكرها, ومثّل له بقول الله تعالى:(وَإِذَا لَقُوا الَّذِيْنَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا)(٣), وكذا قوله– ﷻ–:(وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِيْنِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ)(٤).

وثاني أوجه "إذا" كونها ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط؛ كما في قول الله تعالى:(وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى)(٥), والفعل الماضي الواقع بعدها في معنى المستقبل –أيضاً–؛ كما في الوجه السابق, والوجه الثالث

(١) انظر: المرتجل ص١١٦– ١١٧.
(٢) انظر– في أوجه"إذا":الكتاب ٨٢/١, ١٠٧, ٦١/٣, ١٤٤, ١٩٣, ٢٣٢/٤، والمقتضب ٥٦/٢, ٣٥١، وشرح المفصل ٩٧/٤, ٣/٩، وشرح التسهيل ٢١٠/٢–٢١٥، وشرح الكافية٢٧٠/٣– ٢٧٢، وارتشاف الضرب ٢٣٧/٢–٢٤٠، والمغني ٨٧/١–٩٥, والهمع ١٣١/٢–١٣٥.
(٣) سورة البقرة، الآية (١٤).
(٤) سورة البقرة، الآية (١٤).
(٥) سورة النجم، الآية الأولى.

كونها ظرفاً لما مضى من الزمان؛ واقعة موقع "إذ"؛ كما في قول الله- عز وجل-:(وَإِذَا رَأَوا تِجَارَةً أَوْ لَهْوَاً اِنْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوْكَ قَائِمَاً)[١], فالمراد- والله أعلم-:" وإذ رأوا", فالفعل بعدها في هذا الوجه ماض لفظاً ومعنى, والوجه الرابع كونها غير ظرفية وغير شرطية, وحينئذ تكون اسماً مجروراً بـ"حتى"- غالباً؛ كما في قول الله تعالى:(حَتَّى إِذَا جَاءُوْهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[٢], والوجه الخامس كونها للمفاجأة , وتعرف- حينئذ- بـ"إذا" الفجائية؛ وهي كما في قوله تعالى: (فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)[٣], ويبدو أن "إذا" في هذا الوجه هي التي عبر عنها ابن فضال بكونها ظرفاً مكانياً, ويؤكد ذلك ما مثل به لها في هذا الوجه؛ إذ مثل بنحو:" خرجت فإذا الناس وقوف", فلا مراء في أن "إذا" في هذا المثال فجائية, ومن ثم يعد تعبير المجاشعي عنها بأنها ظرف مكان تسامحاً؛ لجريانه على غير مألوف النحويين، أما سادس أوجه "إذا" فهو ما ذكره المجاشعي وجهاً ثالثاً, وهو وقوعها في جواب الشرط نائبة مناب "الفاء" في ربط جملة الجواب بجملة الشرط؛ كما في قول الله تعالى:(وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِم إِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ)[٤], والحاصل أن ذلك مقيد بأن يكون جواب الشرط جملة اسمية؛ غير طلبية, لم يدخل عليها "إن" المكسورة الهمزة[٥]؛ كما في الآية المذكورة, وقد عد كثير من النحويين "إذا" في هذا الوجه ضرباً من "إذا" الفجائية , ويلاحظ على ابن فضال أنه تسمح-أيضاً- في التعبير عن "إذا"- في هذا الوجه-؛ إذ نص على أنها تكون جواباً للشرط, وفي ذلك تجوز.

وقد وضح من خلال عرض هذا النص المنقول عن ابن فضّال أنه غني بذكر بعض الأحكام النحوية المتعلقة بـ"إذا" الظرفية الشرطية, إذ أشار إلى أنها من الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجملة الفعلية؛ وأنها معمولة بجانب كونها عاملة الجر في محل الجملة التي أضيفت إليها, ويفهم ذلك من قوله:"ولا يعمل فيها إلا جوابها نحو ما في هذه الآية من قوله تعالى:(وَإِذَا لَقُوا الَّذِيْنَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا)[٦], فالعامل في "إذا" "قالوا"؛ لأنه

(١) سورة الجمعة، الآية (١١).
(٢) سورة الزمر، الآية (٧١).
(٣) سورة طه، الآية (٢٠).
(٤) سورة الروم، الآية (٣٦).
(٥) انظر: الجنى الداني ص٣٧٥, والتصريح ٢٥١/٢، حاشية الصبان ٣٤/٤.
(٦) سورة البقرة، الآية (١٤).

الجواب, ولا يجوز أن يعمل فيها" لقوا" لأنها في التقدير مضافة إلى" لقوا" ولا يعمل المضاف إليه في المضاف" (١).

وقوله:" و"نحن" مبتدأ, و" مستهزئون" الخبر, وموضع الجمة نصب بـ" قالوا"؛ كما تقول:" قلت حقاً أو باطلاً "(٢) يعد استطراداً إلى ذكر حكم من أحكام الجمل في العربية, وهو أن الجملة إن صح تأويلها بمفرد؛ أو إحلالها محل المفرد كان لها محل من الإعراب؛ رفعاً كان؛ أو نصباً؛ أو جراً, فهي كالمفرد التي تؤول به؛ أو تحل محله, ويكون إعرابها كإعرابه, فإن لم يصح ذلك في الجملة لم يكن لها محل من الإعراب, والجمل التي لها محل من الإعراب سبع, منها الجملة الواقعة مفعولاً بعد قول؛ أو نحوه, وهذا ما أشار إليه المجاشعي بقوله:" وموضع الجملة نصب بـ"قالوا"؛ أي: في محل نصب مفعول به؛ وأشار إلى علة كونها من الجمل التي لها محل من الإعراب, وهي صحة إحلالها محل المفرد بقوله" كما تقول:" قلت حقاً أو باطلاً" ", فهذا مثال للعلة النحوية عند ابن فضال؛ تضمنه النص الذي نحن بصدده, وقد تضمن هذا النص مثالاً آخر للعلة النحوية, حيث علل لعدم جواز إعمال "لقوا" في "إذا"؛ لإضافة "إذا" إلى الجملة المصدرة بـ"لقوا", وعلة ذلك أن المضاف إليه لا يعمل في المضاف, ومثل ذلك من التعليل النحوي كثير ومتنوع في كتاب "النكت", وكذا في تضاعيف كتاب" شرح عيون الإعراب", ومن ذلك ما ذكره المجاشعي في التعليل لإعمال" لا" النافية للجنس عمل" إن"؛ إذ قال:"وذلك أن "لا" نقيضة "إن"؛ لأنها نفي و"إن" إثبات, والنقيض يقاس على النقيض ؛ كما يقاس النظير على النظير, ولأنها تحتاج إلى اسمين كما تحتاج إليهما "إن", فحملت عليها؛ فنصبت ورفعت, فهي مشبهة بـ" إن", و" إن" مشبهة بالفعل" (٣), ويلاحظ أن قوله:" فحملت عليها؛ فنصبت ورفعت" فيه تسامح في التعبير؛ لأنه يقتضي أن يكون اسم "لا" معرباً منصوباً منوناً كاسم "إن", مع أنه ذكر في أول مسائل هذا الباب أن اسم "لا" مبني, وعلل لبنائه بأن نحو:" لا رجل عندي" متضمن معنى "من"؛ وهي حرف, وكل ما تضمن معنى الحرف فهو مبني, فالأصل أن يقال: "لا من رجل" إلا أن "من" حذفت استخفافاً, فوجب البناء, واختير "الفتح" لأجل التركيب؛ إذ إن "لا" مع اسمها في نحو:" لا رجل" بمنزلة اسم واحد مركب

(١) النكت في القرآن ١/٩٤.
(٢) السابق ١/٩٦- ٩٧.
(٣) شرح عيون الإعراب ص١١٤.

كـ"خمسة عشر", والتركيب يثقل الاسم, فعدل إلى أخف الحركات؛ وهي الفتحة؛ كما فعل بـ" خمسة عشر" ".[١]

فهذا مثال آخر للعلة النحوية في كتاب:" شرح عيون الإعراب", وهو حافل بالتعليل, وهذا يؤكد اهتمام ابن فضال بالعلة النحوية, وكذا" التأويل النحوي"؛ القائم على التحليل المنطقي المقنع, وقد عني ابن فضال بهذا المظهر من مظاهر التفكير النحوي, وبخاصة في كتاب:" شرح عيون الإعراب", ومن ذلك ما ذكره في بيان خواص الاسم إذ قال:"...والجواب: أن خواصه كثيرة, ولا تخلو أن تكون في أوله؛ أو في تضاعيفه؛ أو في آخره؛ أو في معناه, فالتي في أوله كـ"لام المعرفة وحروف الجر", والتي في تضاعيفه كـ"ياء التصغير" و" ألف" التكسير, والتي في آخره كالتنوين و"ياء" النسب, والتي في معناه جواز كونه فاعلاً, ومفعولاً, ومبتدأ, وما أشبه ذلك"[٢], وفي هذا الكتاب عدد من المسائل التي تضمنت تحليلاً نحوياً على غرار هذا التحليل[٣].

المبحث الرابع
موقف ابن فضال من الحدود والمصطلحات النحوية

باستقراء كتب ابن فضال الأربعة المطبوعة يلاحظ أنه لم يعن بالحدود والتعريفات النحوية إلا في عدد من أبواب كتاب:" شرح عيون الإعراب"؛ إذ إن الاتجاه الغالب على المجاشعي في تناوله مسائل هذا الكتاب الاهتمام بتتبع آراء سابقيه من النحويين, ومناقشتها وتمحيصها في ضوء ما تقدم ذكره من مظاهر تفكيره النحوي, وعدم عنايته بالحدود والتعريفات في كتاب"النكت في القرآن" يرجع إلى أن المنهج الذي التزمه في دراسة الجانب النحوي في هذا الكتاب يتمثل في

(١) انظر: السابق ص١١٣.
(٢) شرح عيون الإعراب ص٣٧.
(٣) انظر:- في ذلك-: المسائل (٣), (٤), (٥): ص٣٤-٣٥، والمسألة (٨) ص٣٨, والمسألة (٣٢) ص٥٥, و المسألة(٤١): ص٦٤- ٦٦، وغيرها.

تناول الكلمات المشكلة الإعراب في بعض الآيات من مختلف سور القرآن الكريم؛ إذ يورد لها أوجهاً مختلفة محتملة في ضوء ما يذكره من أقوال النحويين وآرائهم, ثم يناقش الأقوال والآراء, ويقارن بين الأوجه, ويبدي رأيه تارة, ويكتفي باختيار بعض آراء النحويين؛ أو ترجيحها تارة أخرى, وكل ذلك لا يقتضي وضع حدٍ أو تعريف؛ إذ المألوف أن الحدود والتعريفات تساق في مفتتح الأبواب النحوية؛ أو بين ثنايا أقسامها, وخلو كتابيه:" المقدمة" و"الإشارة" يرجع إلى أن طريقة عرض الموضوعات النحوية فيهما اتسمت بإيراد القواعد الأساسية لكل موضوع دون الدخول في التفصيل.

وأما عن المصطلحات النحوية فإن ابن فضال تحرى المصطلحات البصرية ومال إلى استعمالها– في أغلب الأحيان–,وفي أحيان أخرى استخدم بعض مصطلحات الكوفيين، وقد يجمع بين مصطلحي المدرستين, وله مصطلحات انفرد بها, كل ذلك أورده ابن فضال في كتابي:" شرح عيون الإعراب" و" النكت في القرآن" دون كتاب" المقدمة في النحو", وكتاب" الإشارة إلى تحسين العبارة"؛ إذ إن استخدام المصطلحات النحوية يفوت الغرض الذي هدف إليه من وضع الكتابين؛ المتمثل في الإيجاز والاختصار, وتجنب الإطالة والإكثار، وإيضاح ذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: موقف ابن فضال من الحدود والتعريفات النحوية:

الحد– في اللغة–: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر؛ أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر, ومنتهى كل شيء, وجمعه:" حدود".[1]

وفي عرف النحويين الحد والتعريف اسمان لمسمى واحد, وهو– في اصطلاحهم–:" ما يميز الشيء عن جميع ما عداه", ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود؛ فلا يخرج عنه شيء منها؛ مانعاً من دخول غيرها, ويتعين

(١) انظر: لسان العرب, مادة" حدد" ٣٥٣/٢.

في كل حدٍ اصطلاحي أن يكون مناسباً لمعنى من معاني المحدود في عرف أهل اللغة(١).

والنحويون المتقدمون منذ عهد أبي الأسود الدؤلي إلى عهد الخليل وسيبويه لم يهتموا بالحدود والتعريفات النحوية, ففي هذه المرحلة من تاريخ نشأة النحو العربي نشط العلماء في التقصي والاستقراء للمأثور عن العرب, وفي إعمال الفكر واستخراج القواعد النحوية والصرفية, فكثرت المؤلفات, في النحو, وأبرزها كتاب سيبويه, والغالبية العظمى من الموضوعات النحوية والصرفية في مصنفات هذه المرحلة متروكة بلا حدود, وروى ياقوت الحموي عن أبي القاسم الزجاجي أنه ورد بعض الحدود النحوية منسوبة إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه(٢).

ومع بداية عهد متأخري النحاة الذين كان في مقدمتهم أبو سعيد السيرافي, وأبو علي الفارسي, وابن خالويه, اتسعت الحركة العلمية وظهر علم المنطق, وبدت تأثيراته في علم النحو, وبخاصة في وضع الحدود النحوية؛ إذ بالغ النحويون في إدخال طريقة المنطق في الحدود والتعريفات, وتقوم هذه الطريقة على وجوب تحقيق غاية الحد, وتتمثل في تصوير المحدود وتعريف حقيقته بألفاظ مساوية للمطلوب دون زيادة تعد حشواً في الحد, ودون نقص يغفل بعض الفصول التي يتركب منها الحد(٣), وفي هذه المرحلة التي التزم فيها كثير من النحويين المصنفين إتباع المنهج المنطقي وتنفيذ طريقته في وضع الحدود والتعريفات برزت ظاهرة مناقشة عبارات حدود السابقين, وردها بعد إخضاعها للمنهج المنطقي, وذلك بإيراد أكثر من تعريف للموضوع نقلاً عن نحويين سابقين, ثم يعقب بتحليل عبارات التعريفات الواردة بحيث لا يُترك مجال للبس؛ أو غموض؛ أو اعتراض يوجه إلى العبارة المنطقية للحد والتعريف, وهذه الطريقة المنطقية المحضة هي التي التزمها ابن فضال في كثير من الحدود التي أوردها في كتاب:" شرح عيون الإعراب", وهو– كما تقدم–الكتاب الذي يفصح عن موقف ابن فضال من الحدود والتعريفات, وإيضاح ذلك في النماذج التالية من تعريفات المجاشعي:

---

(١) انظر: شرح الحدود النحوية، للفاكهي ص ١٦, ٤٢, تحقيق الدكتور/ محمد الطيب الإبراهيم.

(٢) انظر– في ذلك–: أمالي الزجاجي ص٢٣٨,، وإنباه الرواة ٤/١، ومعجم الأدباء ٤٩/١٤.

(٣) انظر: شرح الحدود النحوية ص١٦–١٧.

١- قال ابن فضال:" ويقال: ما حد الاسم؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك فقال أبو بكر بن السراج: الاسم مادل على معنى مفرد, وذلك المعنى يكون شخصاً, وغير شخص, فالشخص نحو:" رجل" و" فرس" و" حجر" و"بلد" و"عمرو" و"بكر", وأما ما كان غير شخص فنحو:" الضرب" و"الأكل" و"الظن" و"العلم" و"اليوم" و"الليلة" و"الساعة", قال: وإنما قلت:" على معنى مفرد" لأفرق بينه وبين الفعل؛ إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان, وذلك الزمان إما ماض, وإما حاضر, وإما مستقبل.

وقال مرة أخرى: ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل, وأعني بالمحصل: الماضي والحاضر والمستقبل(١).

وكلا القولين خطأ؛ لأن الحرف يدل على معنى مفرد, وغير مقترن بزمان محصل, ولكن إن زاد في الحد:" ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل" صح.

وقال علي بن عيسى:" الاسم ما دل على معنى دلالة الإشارة", وهذا – أيضاً–يفسد؛لأن من الأسماء ما لا يدل دلالة الإشارة، وذلك نحو:" أين" و"كيف" و"صه" و"مه", وما أشبه ذلك.

والحد الصحيح عندنا أن يقال:" الاسم ما استحق الإعراب في أول وهلة", فقولنا:" ما استحق الإعراب" احتراز من الحرف والفعل المبني؛ لأنهما لا يستحقان الإعراب بوجه من الوجوه, وقولنا:" في أول وهلة" احتراز من الاسم المبني والفعل المعرب؛ لأن الاسم المبني إنما استحق البناء لمضارعته الحرف, وذلك في ثاني حال, والفعل المعرب إنما أعرب لمضارعته الاسم, وذلك في ثاني حال، وللاسم بعد–سوى ما ذكرنا–حدود كثيرة مرغوب عنها"(٢).

٢- وقال ابن فضال:"ويقال: ما حد الفعل؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا فيه؛ فقال ابن السراج:" الفعل ما دل على معنى وزمان, وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل, وقلت:" وزمان" لأفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط"(٣).

وهذا القول مأخوذ من قول سيبويه:" أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما كان وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"(١), وقول سيبويه أولى منه, وسنشرحه.

---

(١) انظر: الأصول في النحو ١/٣٦-٣٧.
(٢) شرح عيون الإعراب ص٣٥- ٣٦.
(٣) انظر: الأصول في النحو ١/٣٨.

وقال علي بن عيسى:" الفعل ما دل على معنى دلالة الفائدة", وقال مرة أخرى:" ما دل على معنى مقترن بزمان محصل", وهذا كقول ابن السراج.

وقيل:" ما دل على حدث وزمان", وهذا– أيضاً– مغير عن قول سيبويه الذي قدمناه.

وأسلم هذه الأقوال قول سيبويه ألا ترى أن"كان" وإن لم يكن لها حدث فلا خلاف أنها مشتقة من الكون, وكذلك "عسيت" مشتقة من (العسْي)؛ وإن لم يستعمل, ويقال لمن قال:" ما دل على معنى وزمان؛ أو حدث وزمان": كيف تقول في:" خلق الله الزمان"؟ أيدل على زمان كان قبله؟ فإن قال ذلك لزمه أن يكون الزمان موجوداً قبل خلقه, وإن قال:" لا" فسد قوله, ولا يلزم هذا سيبويه؛ لأنه قال:"بني للزمان", والآخر قال:" دل على زمان""[٢].

٣– وقال – في تعريف" المصدر"–:"يقال: ما المصدر؟.

والجواب:" ما صدر عنه الفعل وكان أصلاً له" وأصله من:" صدرت الإبل" إذا رجعت بعد أن شربت؛ و" الإبل صادرة", والموضع الذي رجعت عنه مصدر لها؛ كما كان حين وردت إليه مورداً لها" [٣].

٤– وقال:"ويقال: ما أصل الإضافة؟.

والجواب: أن أصلها الإسناد والإلصاق, يقال: أضفت هذا القول إلى فلان"؛ أي: أسندته إليه وألصقته به",وكذلك:" أضفت ظهري إلى الحائط"؛ أي: أسندته إليه وألصقته به, قال امرؤ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاذٍ جديد مشطّب[٤]

فيسمي النحويون إسناد اسم إلى اسم إضافة لذلك؛ لأنه إلصاق احدهما بالآخر لضرب من التعريف؛ أو التخصيص" [٥].

٥– وقال:"يقال: ما البدل؟.

---

(١) انظر: الكتاب ١٢/١ (هارون).
(٢) شرح عيون الإعراب ص٣٧– ٣٨.
(٣) السابق ص١٥٧.
(٤) هذا البيت من البحر الطويل, وهو في ديوان امرئ القيس ص٥٣ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم, والشاهد فيه قوله:" أضفنا"، حيث ورد بمعنى:" أسندنا".
(٥) شرح عيون الإعراب ص٢٠١.

والجواب: وضع شيء مكان شيء؛ كوضع الدرهم الجيد موضع الدرهم الزائف, أو وضع ثوب موضع ثوب آخر لغرض من الأغراض, فسمى النحويون هذا القبيل بدلاً؛ لأن الثاني يقدر فيه موضع

الأول؛ كقولك:" قام أخوك زيد""[1].

هذه النماذج الخمسة مما أورده ابن فضال من الحدود والتعريفات في كتابه "شرح عيون الإعراب" تدعم ما تقدم ذكره من أنه من النحويين الذين أدخلوا طريقة المنطق في الحدود والتعريفات, وتؤكد ميله إلى أن تكون عبارة الحد دقيقة شاملة لأنواع المحدود, وأن يصاغ التعريف بألفاظ مساوية لحقيقة المعرف دون حشو أو نقص, مع مراعاة مناسبة المعنى الاصطلاحي للمحدود أو المعرف لمعنى أو أكثر من معانيه في اللغة, ففي حد الاسم أدرج تعريفين لكل من ابن السراج, والربعي, وخطأ قول ابن السراج, وقضى بفساد قول الربعي؛ لأنه رأى أن تعريف كل منهما غير مانع من دخول غير الاسم في الحد, ثم عقب بذكر الحد الذي رآه صحيحاً, وفي حد الفعل أدرج ثلاثة أقوال لكل من سيبويه، والربعي، وابن السراج وناقش هذه الأقوال, ثم ارتضى قول سيبويه وعلل له, وفي التعريفات الثلاثة الأخرى برز حرصه على أن يكون التعريف مناسباً لبعض المعاني اللغوية للمعرف.

(١) شرح عيون الإعراب ص٢٢٦– ٢٢٧.

المطلب الثاني:موقف ابن فضال من المصطلحات النحوية:

تقدمت الإشارة إلى أن ابن فضال لم يستخدم المصطلحات النحوية إلا في كتابيه:" شرح عيون الإعراب" و" النكت في القرآن", وأن أكثر المصطلحات التي استخدمها في هذين الكتابين من المصطلحات التي تعارف عليها البصريون, واستعمل بعض المصطلحات الكوفية, مقتصراً عليها تارة, وجامعاً بينها وبين المصطلحات البصرية تارة أخرى, فضلاً عن انفراده ببعض المصطلحات التي لم تشتهر اشتهار غيرها بين النحويين, ولم تعرف لغيره, ومع ذلك فإنه كان أكثر ميلاً إلى مصطلحات البصريين, ولعل استخدام ابن فضال للمصطلحات الكوفية بجانب الإكثار من استعمال المصطلحات البصرية يرجع إلى تطور المصطلحات النحوية– البصرية والكوفية– وامتزاجها في مصطلحات جديدة, وهي المصطلحات البغدادية؛ إذ إن المذهب البغدادي الذي ظهر في القرن الرابع الهجري مزج بين خصائص المذهبين: البصري والكوفي, وبعد ظهور هذا المذهب اتبع النحويون في القرن الخامس الهجري نهجاً جديداً في التصنيف النحوي يقوم على الانتخاب من آراء علماء المدرستين البصرية والكوفية جميعاً, وكان من بين هؤلاء النحويين من يغلب عليه الميل إلى آراء البصريين(١), ولما كان ابن فضال أحد علماء القرن الخامس الهجري فإنه نهج هذا النهج الجديد, وكان الاتجاه الغالب عليه– في تصنيفه–الالتزام بالمذهب البصري– على ما سيأتي–, ومن ثم استعمل المجاشعي في كتابيه:"الشرح" و" النكت" المصطلحات البصرية والمصطلحات الكوفية؛ إلا أنه كان أكثر استعمالاً للمصطلحات البصرية, وإيضاح ذلك فيما يلي:

أ–<u>المصطلحات البصرية:</u>

من مصطلحات البصريين التي استعملها ابن فضال مصطلح "ضمير الفصل", وهو عند الكوفيين يعرف بـ"ضمير العماد", وقد أشار المجاشعي إلى ذلك إذ قال:"ويقال: ما حكم"الفصل" الذي يسميه الكوفيون" العماد"؟، والجواب: أن حكمه أن يقع بين معرفتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى؛ أو بين معرفة ونكرة تقارب المعرفة" (٢)، ثم قال:"ويقال: لم دخل الفصل الكلام؟٠

(١) انظر: المدارس النحوية، للدكتور/ شوقي ضيف ص٢٤٥, طبعة/ دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٦م، والمدارس النحوية، للدكتورة/ خديجة الحديثي ص٢٦١, طبعة جامعة بغداد سنة ١٩٨٦م.

(٢) شرح عيون الإعراب ص١٣٢.

والجواب: دخل ليفصل النعت من الخبر, ألا ترى أنك إذا قلت:" ظننت زيداً القائم" توهم السامع أن" القائم" نعت لـ"زيد" وبقى ينتظر الخبر, وإذا قلت:" ظننت زيداً هو القائم" زال هذا التوهم"(١).

ومن المصطلحات البصرية التي استخدمها ابن فضال في "شرح عيون الإعراب" مصطلح"التمييز", ويعرف عند الكوفيين بـ"التفسير", ويرشد إلى ذلك قوله:"ألا ترى أنك إذا قلت: "امتلأ الإناء" احتمل أن يكون امتلاؤه بأشياء كثيرة, فإذا قلت:" ماءً" أو"دهناً" أو" سمناً"؛ أو ما أشبه ذلك ميزت ما كان مبهماً محتملاً لغير ذلك, ويسمى التمييز"تفسيراً" و"تبييناً" و" بياناً", وهذه ألفاظ وإن اختلفت عباراتها فمرجوعها في المعنى إلى شيء واحد؛ ألا ترى أنك إذا ميزت الشيء فقد فسرته وقد بينته, فهذا معنى واحد" (٢).

فتسمية التمييز بـ"التفسير" مصطلح كوفي(٣), وتسميته بـ"التبيين" مصطلح بصري–أيضاً–؛ إذ ترجم له المبرد بـ"باب التبيين والتمييز"(٤), وقد استخدم المجاشعي مصطلح "التفسير"– للكوفيين– بجانب استخدام مصطلح "التمييز"– للبصريين– في"النكت", قال في شرح قول الله تعالى:(كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)(٥):"وأما قوله تعالى: (تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) فهو نعت لمحذوف؛ تقديره:"كبرت كلمةً كلمةٌ تخرج من أفواههم", ترفع"كلمة" المضمرة كما ترفع "زيداً" من قولك:" نعم رجلاً زيد", ورفعه من وجهين؛ أحدهما: أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر, والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف, والتفسير في الآية– على هذا–: هي كلمة "تخرج", ولا يجوز أن يكون"تخرج" وصفاً لـ"كلمة" الظاهرة؛ لأن الوصف يقرب النكرة من المعرفة, والتمييز والتفسير والحال لا تكون معارف ألبتة" (٦).

ومن المصطلحات البصرية التي استخدمها ابن فضال مصطلح" المفعول له", وهو ما يعرف في كتب المتأخرين والمحققين بـ"المفعول لأجله", وقد أشار إليه ابن فضال إذ قال:"يقال: لم دخل المفعول له الكلام؟، والجواب: أنه دخل ليبين العلة التي من أجلها وقع الفعل؛ والغرض الذي كان سببه, ولأن معناه

(١) شرح عيون الإعراب ص١٣٣.
(٢) السابق ص١٤٩.
(٣) انظر: معاني القرآن، للفراء٧٩/١.
(٤) انظر: المقتضب ٣٢/٣.
(٥) سورة الكهف، الآية (٥)٠
(٦) النكت في القرآن ٣٥٨/١.

موجود في الكلام وإن لم يظهر" [١], ثم كرر هذا المصطلح في عبارة السؤال في مسألتين من مسائل هذا الباب[٢].

ومصطلح "المفعول له" يقابله مصطلح "التفسير" – أيضاً – عند الكوفيين, ويستنبط ذلك من قول الفراء:" ثم قال:(يَجْعَلُوْنَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الموْتِ)[٣], فنصب "حذر" على غير وقوع من الفعل عليه, لم ترد "يجعلونها حذراً" إنما هو كقولك: "أعطيتك خوفاً وفرقاً", فأنت لا تعطيه الخوف, وإنما تعطيه من أجل الخوف, فنصبه على التفسير ليس بالفعل, كقوله – ﷻ-: (يَدْعُوْنَنَا رَغَبَاً وَرَهَبَاً)[٤], وكقوله:(ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعَاً وَخُفْيَةً)[٥], والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع" [٦].

ومن المصطلحات البصرية التي استعملها المجاشعي مصطلح "حروف العطف", يقابله "حروف النسق" في المصطلح الكوفي, قال ابن يعيش:"يقال: "حروف العطف" و"حروف النسق", فالعطف من عبارات البصريين...، والنسق من عبارات الكوفيين, وهو من قولهم: "ثغر نسق" إذا كانت أسنانه مستوية, و"كلام نسق" إذا كان على نظام واحد, فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سُمي نسقاً" [٧], وقد استعمل المجاشعي مصطلح "العطف" في "شرح عيون الإعراب" وفي "النكت في القرآن" ففي كتاب "شرح عيون الإعراب" ترجم الفزاري, صاحب المتن لهذا النوع من التوابع بـ (باب النسق)[٨]؛ مستخدماً مصطلح الكوفيين, أما ابن فضال فقد مال إلى المصطلح البصري واستعمله في مسائل هذا الباب , ومن ذلك قوله:"يقال: ما المؤاخاة بين حروف العطف؟ وما ترتيبها؟..."[٩].

(١) شرح عيون الإعراب ص١٥٤.
(٢) انظر: السابق ص١٥٤, ١٥٥.
(٣) سورة البقرة، الآية (١٩)٠
(٤) سورة الأنبياء، الآية (٩٠)٠
(٥) سورة الأعراف، الآية (٥٥)٠
(٦) معاني القرآن ١٧/١.
(٧) شرح المفصل ٨٨/٨,– بتصرف–.
(٨) شرح عيون الإعراب ص٢٣٥.
(٩) السابق ص٢٣٦.

وفي كتاب "النكت" استعمله ابن فضال في مواضع كثيرة, منها قوله:"ومما يسأل عنه أن يقال: لم دخلت "الواو" في قوله: "وثامنهم"[١], وحُذفت فيما سوى ذلك؟ والجواب: أنها دخلت لتدل على تمام القصة, وموضعها مع بعدها نصب على الحال, وقيل: دخلت لتعطف جملة على جملة" [٢].

ومما يشار إليه –هنا– أن المصطلحات البصرية المستعملة في كتابي: "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن؛ لابن فضال – غير ما ذكر – كثيرة, يضيق المجال بذكر نماذج لها, ولكن إتماماً للفائدة سأكتفي بذكر عدد منها مع الإشارة إلى ما يقابلها من المصطلحات الكوفية, فمن ذلك "الفعل المضارع", ويعرف بـ "الفعل المستقبل" في المصطلح الكوفي[٣], و"حروف الجر", يقابل هذه التسمية في المصطلح الكوفي "حروف الخفض"[٤], و"عطف البيان", ويسمى في المصطلح الكوفي بـ "الترجمة"[٥], و"البدل", وليس له في المصطلح البصري إلا إلا هذه التسمية, أما الكوفيون فقد نقل عنهم ابن كيسان أنهم يسمونه "تكريراً", ونقل الأخفش أنهم يسمونه "الترجمة – كعطف البيان –"؛ أو "التبيين"[٦], ويلاحظ أن ابن فضال ذكر لفظ "التكرير" وأراد به "التوكيد اللفظي", وذكر مصطلح "النسق", وذلك في مسألة "ترتيب التوابع"[٧].

ب–المصطلحات الكوفية:

من المصطلحات الكوفية التي استخدمها المجاشعي مصطلح "الجحد والإقرار", ويقابله عند البصريين مصطلح "النفي والإثبات", وقد ذكر المجاشعي هذا المصطلح في مقدمة كتابه: "شرح عيون الإعراب"؛ إذ قال:" وكذلك لو قال قائل: "ما لَه عندي حق؛ أو حقاً" كان جحداً, ولو قال: "مالُه عندي حق؛ أو حقاً" لكان إقراراً, وللزمه أداؤه, ووجب على الحاكم أن يحكم له بذلك" [٨].

(١) يعني قوله تعالى:(ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم)، سورة الكهف، الآية(٢٢)٠
(٢) النكت في القرآن ٣٦٤/١.
(٣) انظر: علل النحو، لابن الوراق ص٣٠, تحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش. الدرويش.
(٤) انظر: شرح المفصل ٧/٨.
(٥) انظر: المساعد ١٢٣/٢.
(٦) انظر: المساعد ٤٢٧/٢.
(٧) انظر: شرح عيون الإعراب ص٦٨.
(٨) شرح عيون الإعراب ص٢٧– ٢٨.

أراد المجاشعي أن "ما" – في المثال الأول – كلمة مستقلة, وهي حرف نفي أو "جحد" كما سماها الكوفيون, وعليه يكون لفظ "له" جار ومجرور متعلق بخبر محذوف مقدم, و"حق" – بالرفع – مبتدأ مؤخر, ولفظ "عندي" ظرف مضاف إلى "ياء المتكلم" متعلق بمحذوف تقديره: "مستقر"؛ أو "استقر" , والمراد: "ليس له حق عندي", هذا إذا قيل: ما له عندي حق", أما إذا قيل: "ما له عندي حقاً" فإن "ما" على التأويل المذكور في حال رفع "حق", والجملة بعدها اسمية – أيضاً – , إلا أن المبتدأ فيها محذوف؛ إذ إن "له" جار ومجرور متعلق بالخبر, و "عندي" ظرف مضاف إلى "ياء المتكلم" متعلق بمحذوف – على ما ذكر –, والمبتدأ محذوف تقديره "مال"؛ أو نحوه, و: "حقاً" – بالنصب – مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره "أحق", وعلى ذلك يكون التأويل: "ليس له عندي مالٌ أحق ذلك حقاً", وتكون جملة: "أحق ذلك حقاً" جملة حالية في محل نصب.

ومراد ابن فضال مما ذكره في المثال الثاني, وهو قول القائل: "ما له عندي حق – أو – حقاً"؛ أن "ما" – ههنا – بعض الاسم "مال" المضاف إلى ضمير الغائب, فلفظ "ماله" في نحو: "مالُه عندي حق" – برفع "حق" – يعرب مبتدأ, ولفظ "عندي" متعلق بمحذوف – على ما تقدم –, و"حق" خبر المبتدأ؛ مرفوع, وعلى قول القائل: "مالُه عندي حقاً" – بنصب لفظ "حق" – يعرب لفظ "ماله" مبتدأ – أيضاً– ولفظ "عندي" ظرف ومضاف إليه – على ما ذكر – متعلق بمحذوف تقديره "مستقر" أو "استقر"؛ خبر المبتدأ, ولفظ "حقاً" مفعول مطلق لفعل محذوف؛ والتقدير: "أحق ذلك حقاً", وهذه الجملة حاليةٌ – كما تقدم – , ومن ثم يكون التأويل – حينئذ –: "ماله عندي أحق ذلك حقاً", فعلى كلا القولين يكون الكلام إقراراً من القائل بأن المال ثابت في ذمته.

ومما استعمله ابن فضال من المصطلحات الكوفية "الفعل الذي لم يسم فاعله"[(١)], وهو ما يعرف بـ "الفعل المبني للمجهول", فمن ذلك قوله:"يقال: لم ضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله؟ فالجواب: أنه ضم ليفرق بين ما سُمي فاعله وبين ما لم يسم فاعله..." [(٢)], وبناءً على ذلك استعمل مصطلح "المفعول الذي لم يسم فاعله"[(٣)]؛ وهو مصطلح كوفي يطلق على "نائب الفاعل", والبصريون أطلقوا أطلقوا عليه اسم: "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل؛ ولم يتعده فعله إلى

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١١٠.
(٢) شرح عيون الإعراب ص٧٨.
(٣) انظر: السابق ص٧٩.

مفعول آخر"[١], وأطلقوا عليه – أيضاً – اسم: "المفعول الذي لا يذكر فاعله"[٢].

ومن مصطلحات الكوفيين التي استخدمها –أيضاً– "ضمير المجهول" وهو ما يعرف في المصطلح البصري باسم "ضمير الشأن؛ أو الحديث؛ أو القصة", قال:"ويقال: ما حكم الفعل إذا اشتغل بالهاء وهو متقدم؟ والجواب: أن "الهاء" إذا جعلت للمصدر نصب الاسمان, تقول: "ظننته زيداً عالماً"؛ أي: ظننت ظني زيداً عالماً", وإن جعلت للمجهول ارتفع الاسمان؛ نحو قولك: "ظننته زيد عالم""[٣].

فقوله: "وإن جعلت للمجهول ارتفع الاسمان" يعني به: "إن جعلت "الهاء" ضميراً للشأن والقصة – على حد تسمية البصريين–, فقد نص ابن يعيش على الضمير في نحو: "هو زيد قائم" لم يتقدمه اسم ظاهر لأنه "ضمير الشأن والحديث", وفسره ما بعده من الخبر؛ وهو "زيد قائم", وهذا الضمير يسميه الكوفيون "الضمير المجهول"؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه[٤].

ومن مصطلحات الكوفيين أنهم يسمون الضمير العائد – في المصطلح البصري – بـ "ضمير الكناية", وقد استعمل ابن فضال هذا المصطلح للكوفيين إذ قال:" ويدلك على ذلك أنك إذا قلت: "قمت اليوم", ثم كنيت عن "اليوم" قلت: "اليوم قمت فيه", ثم قد يتسع فيقال: "اليوم قمته""[٥].

ومن مصطلحات الكوفيين التي ذكرها ابن فضال في كتاب "النكت" مصطلح "واو القطع" التي تعرف عند البصريين بـ "واو الحال"؛ إذ قال في شرح قول الله تعالى:(وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ)[٦]: "و"الواو" في قوله: "ونحن" واو الحال, وتسمى: "واو القطع""[٧].

فابن فضال جمع بين المصطلحين: البصري والكوفي في هذه المسألة, وقد استعمل المصطلحين – أيضاً – في أكثر من موضع في "شرح عيون الإعراب" و"النكت", من ذلك ما تقدم من أنه جمع بين مصطلح "التمييز"

(١) انظر: الكتاب ١/٣٣-٣٤ (هارون).
(٢) انظر: المقتضب ٤/٥٠.
(٣) شرح عيون الإعراب ص١٣٢.
(٤) انظر: شرح المفصل ٣/١١٤.
(٥) شرح عيون الإعراب ص١٣٦.
(٦) سورة البقرة، الآية (٣٠).
(٧) النكت في القرآن ١/١٢٦.

ومصطلح "التفسير"[١], وجمع بين مصطلحي: "العطف" و"النسق"[٢], ومن ذلك الجمع بين المصطلح الكوفي "الجحد والإقرار"[٣] وبين ما يقابله من مصطلحات البصريين, وهو "النفي والإثبات"؛ إذ قال:"وذلك أن "لا" نقيضة "إن"؛ لأنها نفي, و"إن" إثبات" [٤], ومنه الجمع بين مصطلح "النعت"[٥] وهو مصطلح كوفي, و"الصفة"[٦], وهو مصطلح بصري – على أرجح الأقوال في المصطلحين –[٧], [٧], ومن ذلك الجمع بين مصطلح "حروف الزيادة"[٨], وهو بصري, ومصطلح "حروف الصلة"[٩], وهو كوفي, قال ابن يعيش:"ويعنى بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى, والصلة والحشو من عبارات الكوفيين, والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين" [١٠].

جـ- المصطلحات التي انفرد بها:

انفرد ابن فضال ببعض المصطلحات النحوية التي لم تكن مألوفة في كتب النحو, وأبرز هذه المصطلحات ما يلي:

١- "المتشبث وغير المتشبث", فـ"المتشبث" مصطلح أطلقه ابن فضال على الاسم الذي يدل على نفسه وعلى مسمى, مثل: "أخ" و"أب" و"ابن", فـ"الأخ" يدل على نفسه وعلى أخيه؛ إذ إنه لا يسمى أخاً إلا من هذه الجهة, و"الأب" يدل على نفسه وعلى ابن أو بنت؛ حيث إنه لا يسمى أباً إلا بعد أن يكون له ذلك, و"الابن" يدل على نفسه وعلى أبٍ أو أمٍّ؛ لأنه لا يسمى ابناً إلا بإضافة إلى أبيه؛ فيقال: "ابن فلان", أو أمه؛ فيقال: "ابن فلانة", وأما "غير

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ص١٤٩؛ والنكت في القرآن ٣٥٧/١, ٣٥٨.
(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص٦٨, ٢٣٦, ٢٦١؛ والنكت ٨٤/١, ٢٤١, ٤٣١/٢, وغيرها.
(٣) انظر: شرح عيون الإعراب ص٢٨؛ والنكت ٥٨٩/٢.
(٤) شرح عيون الإعراب ص ١١٤.
(٥) انظر: السابق ص٦٨, ٢١٧, ٢١٨, ٢١٩, ٢٢٠, ٢٢٣, ٢٥٩, ٢٦٠؛ والنكت ٢١٠/١, ٣٧٢,و ٤٦٩/٢، ٥١٧, وغيرها.
(٦) انظر: شرح عيون الإعراب ص١١٥, ٢٢١, والنكت ١٦٥/١, ٢١٠, ٣٤٤.
(٧) انظر:المصطلح النحوي (نشأته وتطوره)؛ للدكتور/ عوض القوزي ص١٦٥.
(٨) انظر: النكت في القرآن ٥٨٩/٢, ٥٩٠.
(٩) انظر: السابق ١٠٨/١, ٧٢٣/٢.
(١٠) شرح المفصل ١٢٨/٨.

المتشبث" فمصطلح أطلقه على ما لا يدل إلا على نفسه فقط؛ كـ"عصا" وَ"رحى"؛ ونحوهما(١).

٢- مجيء "إن" بمعنى "أجل"؛ وذلك إذ قال:"ويروى أن رجلاً قال لعبد الله بن الزبير: "لعن الله راحلة حملتني إليك", فقال: "إن" وراكبها"؛ أي: أجل" (٢), والمشهور في كتب النحويين أنها – حينئذ – بمعنى: "نعم"(٣).

٣- تسمية الحال – أحياناً – بـ "المفعول فيه", قال في ذلك: " فإن قيل: لم جاز أن تجعل – أي: الحال – مفعولاً فيه؟ قيل: لشبهها بالظرفين من قبل اشتمالها على ذي الحال كاشتمال الظرفين على ما يقع فيهما من الحوادث, ألا ترى أنه يحسن أن يقال: "جاء في هذه الحال" كما تقول: "جاء في هذا اليوم" و "جاء في هذه الناحية""(٤).

٤- من معاني "الباء" (الإلصاق), أطلق ابن فضال على هذا المعنى مصطلح "الإضافة"؛ وذلك إذ قال: " ويقال: كم للباء من موضع؟ والجواب: لها أربعة مواضع:
أحدها: أن تكون للإضافة؛ نحو قولك: "مررت بزيد", أضفت مرورك إلى "زيد", ومن ذلك قولك: "أحلف بالله لأفعلن", أضفت الحلف بـ "الباء" إلى "الله" عز وجل " (٥).

٥- أطلق ابن فضال على ما يعرف بـ "الاستئناف" عند النحويين مصطلح "القطع", إذ نص على أن نحو: "إن تأتي وتكرمني آتك" يجوز فيه ثلاثة أوجه: "الجزم" على العطف, و"النصب" على الصرف, و"الرفع" على القطع؛ على أن التقدير – حينئذ-: "إن تأتني وأنت تكرمني آتك"؛ أي: وأنت في هذه الحال(٦), ويلاحظ أنه استخدم مصطلح "الصرف" في وجه النصب بـ"أن" بـ"أن" المصدرية المضمرة وجوباً بعد "واو" المعية, وهو من مصطلحات الكوفيين(٧).

---

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ص٤٢.
(٢) السابق ص١٠٥.
(٣) انظر – في ذلك –: شرح الجمل ٤٤٤/١؛ وشرح الكافية ٤٦١/٤؛ ورصف المباني ص١٢٤, والجنى الداني ص٣٩٩, والمغني ٣٨/١.
(٤) شرح عيون الإعراب ص١٤٥ – بتصرف يسير –.
(٥) السابق ص١٨٢.
(٦) انظر:شرح عيون الإعراب ص٢٨٠, ٢٨١.
(٧) انظر: معاني القرآن؛ للفراء ٣٤/١, ٢٣٥, والمصطلح النحوي ص١٨٧– ١٨٨.

ومن المصطلحات التي أطلقها الفزاري – صاحب المتن –, ووافقه عليها ابن فضال مصطلح "أفعال الهواجس"(١), وهي ما تعرف بـ"أفعال القلوب", و"المفعول دونه", وهو مصطلح أطلقه الفزاري على الاستثناء(٢).

المبحث الخامس

منهج التفكير النحوي عند ابن فضال, وموقفه من النحويين

كشفت دراسة معالم الفكر النحوي ومظاهره عند ابن فضال عن المؤثرات العامة التي وجهته في مسلكه, وفي تفكيره النحوي الذي أسهم في إثراء الدراسات النحوية والصرفية في عصره بقدر غير ضئيل؛ مما يشهد له بأنه مستقل الفكر, عميق التأمل, مبتكر الرأي, يستقطب بأسلوبه اهتمام الدارس, ويشد إليه شوارد ذهنه؛ إذ يعرض الأفكار بطريقة تحليلية مستندة إلى الحوار المحكم, وإن كانت كتب التراجم أثبتت له حوالي سبعة مؤلفات في علم النحو, لم ينشر منها إلا الكتب الأربعة المطبوعة – على ما تقدم – فإن كتابين فقط من هذه الكتب الأربعة يمكن من خلالهما رصد أبرز السمات التي توضح ملامح منهج تفكيره النحوي, والتعرف على موقفه ممن سبقه من النحويين المتقدمين, والكتابان هما: "شرح عيون الإعراب", "والنكت في القرآن", وسأتناول ذلك بالتفصيل في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

منهج التفكير النحوي عند ابن فضال

منهجية التفكير النحوي تعتمد على سبر معالم الطريقة التي يسير عليها المصنف النحوي في عرض المادة النحوية في كتابه الذي يؤلفه, وفي الخطوط العامة للنهج الذي سلكه المؤلف في إيراده السمات التي تبرز معالم طريقته في التصنيف, تلك السمات التي تمثل اتجاه المصنف الذي التزمه في التصنيف, والأسلوب الذي آثره في عرض المادة النحوية, وما تقتضيه من موضوعات النحو, ومسائله, وقضاياه؛ فضلاً عن الأسس المنهجية التي تقوم على ضوابط الفكر النحوي ومجالاته التي يعتمد عليها في تقعيد النحو, وإحكام مسائله, وتحرير أحكامه التي تستقى من "الاستقراء" و"التعليل" المحكومين بما ترتكز عليه الأصول النحوية, المتمثلة في "السماع" و"القياس" و"الإجماع" و"استصحاب

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ص١٢٧.
(٢) انظر: السابق ص١٦٤.

الحال", وما إلى ذلك مما يعرف بـ"أدلة النحو", مع مراعاة موقف المصنف ممن سبقه من النحويين من حيث تتبع آرائهم؛ وأقوالهم, والأخذ عنهم, والنقل من مصادرهم, وما إلى ذلك مما يؤثر في إنتاجه وفكره النحوي.

ومما يشار إليه أن الدراسة قد تناولت فيما تقدم مظاهر التزام ابن فضال بالملامح المنهجية للتفكير النحوي؛ إذ توصل البحث من خلال كتابيه: "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن" إلى أنه اعتمد على ضوابط الفكر النحوي المتمثلة في المبادئ التي أثرت في اتجاهه ونهجه في التأليف؛ والقوانين التي التزم بها فيما تناوله – في الكتابين – من القواعد والأحكام النحوية أو الصرفية, وما تفرع عن ذلك من المسائل, والقضايا النحوية؛ مرتكزاً – في كل ذلك – على الأسس المنهجية لأصول النحو؛ المتمثلة في أدلته الغالبة المعتبرة,واستطرد – أحياناً – إلى الاحتكام إلى بعض أدلة النحو الأخرى, ومن ملامح منهج التفكير النحوي التي رصدها البحث لابن فضال التجديد في طريقة التأليف, والتيسير والوضوح في عرض ما تناوله من موضوعات النحو ومسائله, والدقة في الأسلوب, ومزج النحو بالصرف والتفسيرات اللغوية, والاستطراد الهادف, وإيراد الآراء النحوية المختلفة مع الاختيار والترجيح, والعناية بالتأويلات والتعليلات والمصطلحات النحوية, والاهتمام بالعامل النحوي وأثره في الإعراب, والأخذ عن سابقيه من النحويين والنقل عن مصادرهم, وفيما يلي عرض لهذه العناصر المنهجية بشيء من التفصيل:

١–تجديد ابن فضال في منهج التأليف:

جرت عادة النحويين أصحاب المصنفات, السابقين على ابن فضال على أن يخضعوا مسائل النحو وموضوعاته لترتيب الأبواب, وسرد الشروط, وسوق الأمثلة والتنبيه على المحترزات, وما إلى ذلك من الأمور التي تتسم بها كتب القدماء من حيث طريقة التأليف, فسيبويه الذي يعد أقدم المصنفين اعتمد في كتابه على تقسيم النحو باعتبار مسائله إلى أبواب؛ إذ بدأه بـ"باب علم ما الكلم من العربية", ثم "باب الفاعل الذي لم يتعده فعله", ثم"باب الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول واثنين وثلاثة", ثم "باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب", ثم "باب المصادر والصفة المشبهة", وهكذا عشرات الأبواب التي عالج فيها سيبويه علم النحو بكل مسائله, ونهج المصنفون النحويون من بعد سيبويه هذا النهج في مؤلفاتهم إلى أن حان زمن ابن فضال؛ إذ عاش في ظل بيئة علمية ناضجة بالتنافس, مزدهرة بالتأليف, وتشجيع العلماء من قبل الخلفاء, فنبغ كثير منهم, وبخاصة العلماء المشتغلون بالدراسات النحوية, ومن بينهم ابن فضال, فقد تقدم

أنه كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والسير, واشتغل بالتدريس زمناً في بغداد, وفي البلدان التي طوف بها شرقاً وغرباً, كل ذلك أسهم في أن يكون لابن فضال اتجاه تجديدي في منهج التأليف؛ إذ ابتكر طريقة تربوية في التصنيف النحوي تقوم على ترتيب الموضوعات المدروسة وعرضها في مسائل على صورة"السؤال والجواب"؛ إذ يبدأ المسألة بذكر السؤال ثم يورد الجواب متضمناً ما تعلق به غرضه من معالجة لموضوعات النحو وأحكامه, وهذه الطريقة يمثلها كتاب"شرح عيون الإعراب", ودراسة الجانب النحوي في كتاب"النكت في القرآن".

٢-الدقة في الأسلوب, والتسلسل المنطقي:

تفصح الكتب المطبوعة لابن فضال عن أن الأسلوب الذي التزمه في عرض المادة النحوية أسلوب تعليمي, يتسم بالوضوح, ويتميز بتخلصه من العيوب, فقد سلم من الإطناب الممل؛ الذي يعتمد على التفريع والإسهاب, مما يشتت ذهن الدارس؛ أو القارئ, وسلم-أيضاً- من الإيجاز المخل, الذي يؤدي إلى إبهام الفائدة الواضحة وغموضها؛ فضلاً عن أن أسلوبه يقوم على الجدل وعرض البراهين والأدلة لمختلف الآراء والأحكام النحوية, مما يستقطب اهتمام الدارس أو القارئ, ويتيح له أن يقرأ ما عرضه المجاشعي من الموضوعات والمسائل النحوية في كتابيه المذكورين دون أن يتوقف في فهم عبارة؛ أو رأي؛ أو حكم؛ لما تقدم- في المبحث الثالث- من أن أسلوب ابن فضال واضح العبارة, سهل التراكيب, متواصل الفقرات, الكلمات فيه مختارة بدقة, والعبارات خالية من التكلف والتعقيد, متسم بحسن السبك, وعمق المعنى, فضلاً عن التيسير والوضوح, وهذه المعالم لأسلوبه أبرزتها النماذج التي سبق عرضها من كتابيه:" شرح عيون الإعراب"و" النكت في القرآن".

وقد لجأ ابن فضال في بعض الأحيان إلى الاستطراد في ثنايا أسلوبه, والواقع أن استطراده هذا كان هادفاً, ولم يكن عفوياً؛ لأنه لم يستطرد إلا إذا صادفته مسألة تحتاج استيفاء, فيتتبعها باستقصاء الحديث عنها, فيسهل على الدارس أو القارئ تناولها وفهمها, وإيضاح ذلك في النموذجين التاليين أحدهما من كتاب"شرح عيون الإعراب", وذلك قوله:"ويقال: لم لم يدخل الجر في الأفعال؟.

والجواب: أن الجر أصله أن يكون بالإضافة, والإضافة إلى الفعل لا تصح لأشياء؛ منها: أن الإضافة إنما تكون في الأعيان الثابتة, والأفعال ليست بأعيان ثابتة؛ لأنها أعراض, والأعراض لا تبقى زمانين؛ أو يقل

بقاؤها, ومنها أن الأفعال أدلة وليست بالمدلول عليه, والإضافة لا تكون إلى الأدلة وإنما تكون إلى المدلول عليه نحو:" غلام زيد" و"صاحب عمرو", ومنها أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين, وليس من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان, وهما الفعل والفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعله ألبتة؛ مظهراً أو مضمراً, ومنها أن الإضافة إنما دخلت الكلام لتخصص أو تعرف, والفعل لا يخصص ولا يعرف؛ لأنه لا يكون إلا نكرة, فإذا لم يتخصص في نفسه ولم يتعرف كان أحرى ألا يخصص غيره؛ ولا يعرفه"[١].

والنموذج الآخر من كتاب "النكت في القرآن", وذلك أن ابن فضال أورد سؤالاً عن وجه النصب في: "شيخاً" من قول الله تعالى:(قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوْزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخَاً)[٢], ثم قال:"...الجواب: أنه منصوب على الحال, والعامل فيه معنى التنبيه الذي في"ها", كأنه قال: "انتبه وانظر", وإن شئت جعلت العامل فيه معنى الإشارة؛ أي: أشرت إليه شيخاً, وإن شئت أعملت فيه مجموعهما, وكذا ما جرى مجراه, تقول: "هذا زيد مقبلاً", ولا يجوز "مقبلاً هذا زيد"؛ لأن العامل غير متصرف, فإن قلت: "ها مقبلاً ذا زيد" وجعلت العامل معنى الإشارة لم يجز, وإن جعلت العامل معنى التنبيه جاز"[٣].

ومن السمات البارزة في أسلوب ابن فضال التسلسل المنطقي في عرض بعض الحقائق النحوية؛ إذ إنه كان ينحو أحياناً منحى المناطقة في تفكيرهم واستقصائهم؛ فضلاً عن استخدام بعض ألفاظهم, وبخاصة في كتاب "شرح عيون الإعراب", وإيضاح ذلك في النماذج التالية:

أ- قال ابن فضال – في وجه انحصار الكلام في ثلاثة أنواع –:"...يقال: لم زعمتم أن الكلام ثلاثة أشياء وما أنكرتم أن يكون أكثر من ذلك أو أقل؟.

والجواب: أننا قد اعتبرنا جميع الأشياء واستقريناها فوجدناها لا تخلو أن تكون ذاتاً؛ أو حدثاً للذات؛ أو واسطة بينهما, فالاسم عبارة عن الذات, والفعل عبارة عن الحدث, والحرف عبارة عن الواسطة بينهما, ولم نجد قسماً رابعاً, فلما كان ذلك حكمنا بأن الكلام ثلاثة.

(١) شرح عيون الإعراب ص٤٦.
(٢) سورة هود، الآية (٧٢).
(٣) النكت في القرآن ٢٩٨/١.

وجواب ثان: وهو أننا وجدنا في الكلام ما يخبر عنه وبه فسميناه اسماً, ووجدنا ما يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه فعلاً, ووجدنا فيه ما لا يخبر عنه ولا به فسميناه حرفاً, ولم نجد قسماً رابعاً فحكمنا بأن الكلام ثلاثة.

وجواب ثالث: وهو أن جميع المعاني يعبر عنها بهذه الأشياء الثلاثة, فعلم أنه لا رابع لها, فقطعنا بذلك وجعلناه أصلاً يرجع إليه ويعتمد عليه" (١).

ب–وقال– في بيان خواص الاسم –: "ويقال: ما خواص الاسم؟.

والجواب: أن خواصه كثيرة, ولا تخلو أن تكون في أوله؛ أو في تضاعيفه؛ أو في آخره؛ أوفي معناه, فالتي في أوله كـ "لام" المعرفة وحروف الجر, والتي في تضاعيفه كـ "ياء" التصغير, و"ألف" التكسير, والتي في آخره كـ"التنوين" و"ياءي النسب", والتي في معناه جواز كونه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ, وما أشبه ذلك" (٢).

ج–وقال – في بيان خواص الفعل –:"ويقال: ما خواص الفعل؟.

والجواب: أن خواصه كثيرة, ولا يخلو أن تكون في أوله؛ أو في تضاعيفه؛ أو في آخره؛ أو في معناه, فالتي في أوله كالسين و"سوف" و"قد", والتي في تضاعيفه كالتصريف, نحو: "ضرب" و"ضارب" و"اضطرب" و"استضرب"؛ وما أشبه ذلك, والتي في آخره كـ "تاء" التأنيث نحو "ضربتْ" و"قامتْ"و"نعمت"و"بئست"، وكالضمير نحو: "قلت" و"قلت" و"قلتِ" و"قلنا", و"قام" و"قاما" و"قاموا", وما أشبه ذلك, والتي في معناه كدلالته على الحدث والزمان: الماضي والمستقبل والحاضر" (٣).

د– قال الفزاري – في المتن –:" والنصب من اثني عشر وجها" (٤) وفي شرح هذه العبارة تساءل ابن فضال:"أقسمة هي أم عدة؟", وأجاب بأنها عدة على جميع المذاهب ثم احتج لذلك على طريقة المناطقة إذ لجأ إلى التسلسل المنطقي في عرض حجته فقال:"... لأنها متداخلة, ولا يصح التداخل في القسمة, وإنما تصح القسمة إذا سلمت من الزيادة والنقصان والتداخل والتنافر؛ كقولك في الزيادة: لا تخلو الذات الواحدة أن تكون قديمة أو حادثة, أو لا قديمة ولا حادثة, فقولك: "لا قديمة ولا حادثة" زيادة في القسمة؛ لأنها لا تتحملها, وأما النقصان فكقولك في الجملة: لا تخلو أن تكون قديمة أو

(١) شرح عيون الإعراب ص٣٤.
(٢) شرح عيون الإعراب ص٣٦– ٣٧.
(٣) السابق ص٣٨.
(٤) السابق ص٦٢.

حادثة؛ أو منها ما هو قديم ومنها ما هو حادث, فقولك: "منها ما هو قديم ومنها ما هو حادث" تمام القسمة, ولو حذفته لبقيت القسمة ناقصة.

وأما التداخل فنحو قولك: لا يخلو العالم أن يكون متفقاً أو مختلفاً أو متضاداً, فقولك: "متضاد" يدخل تحته المختلف؛ لأن كل متضاد مختلف؛ وليس كل مختلف متضاداً.

وأما التنافر فنحو قولك: لا يخلو الخبر أن يكون صدقاً؛ أو مخبره على خلاف ما هو به, وهذه القسمة متنافرة؛ لأنك قابلت جملة بمفرد, فإنما يجب أن تقابل مفرداً بمفرد؛ كقولك: لا يخلو الخبر أن يكون صدقاً أو كذباً, أو تقابل جملة بجملة؛ كقولك: لا يخلو الخبر أن يكون مخبره على ما هو به أو على خلاف ما هو به" (١).

٣-مزج النحو بالصرف واللغة:

المسائل التي شرح بها ابن فضال متن كتاب "عيون الإعراب"تقتضي أن تكون نحوية؛ لأنه مصنف في علم النحو دون غيره من علوم اللغة, ولما كانت أهمية كتاب "النكت في القرآن"تعود إلى جمع المسائل المشكلة الإعراب من سور القرآن ودراستها فإن عنايته بالجانب النحوي في هذا الكتاب أغلب من عنايته بغيره من علوم اللغة, إلا أنه كان يدرك أن فروع علم اللغة يرتبط بعضها ببعض، ومن ثم كانت له إشارات صرفية وتفسيرات لغوية خلال تناوله المسائل النحوية, وبيان ذلك في النموذجين التاليين , أحدهما من كتاب "شرح عيون الإعراب", وذلك قوله – في إحدى مسائل باب "الفاعل" –:" ويقال: ما الأصل في "نعم" و"بئس"؟ وكم من لغة فيها؟.

والجواب: أن الأصل فيهما: "نَعِم" و"بَئِس"؛ على وزن "شهد" و"لعب" إلا أنهم أسكنوا الثاني استخفافاً, وفيهما أربع لغات: "نِعْم" و"بِئْس", وهذه اللغة الفصحى, "ونَعْمَ" و"بأس", وهذا مخفف من "نَعِم" و"بَئِس"؛ كما تقول في "عَلِم": ""عَلَم", و"نعِم" و"بئِس" بكسر النون والباء اتباعاً لحرف الحلق، و"نَعِم"و"بَئِس", وهذا هو الأصل, وكل فعل على "فَعِل" مما ثانيه حرف من حروف الحلق يجوز فيه الأوجه الأربعة, وحروف الحلق ستة, وهي: الهمزة, والهاء, والعين, والحاء, والغين, والخاء" (٢).

(١) شرح عيون الإعراب ص٦٤- ٦٥.
(٢) السابق ص٧٣- ٧٤.

والنموذج الآخر من كتاب "النكت في القرآن", وذلك إذ قال ابن فضال في شرح قول الله تعالى:(مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُوْرِهِمْ)[١]:"و"المثَل" و"المِثْل" و"المثيل" بمعنى واحد؛ كما يقال: "شَبَه" و"شِبْه" و"شبيه"، و"الاستيقاد": "استفعال"من "الوقود", و"الوقود" – بالضم – مصدر "وقدت النار وقوداً", و"الوقود" – بالفتح –: "الحطب", و"النار" معروفة, وألفها منقلبة عن "واو"... و"الإضاءة" أصله "الوضوح", يقال: "ضاءت النار" و"أضاءت" لغتان, ويقال: "جلسوا حوله" و"حوليه" تثنية "حول", و"حواليه" تثنية "حوال" و"أحواله" وهو جمع"[٢], ثم نص على أن قوله "مثلهم" مبتدأ, و"كمثل الذي استوقد ناراً" الخبر, و"الكاف" زائدة, والتقدير: "مثلهم مثل الذي استوقد ناراً"[٣].

٤-إيراد الآراء النحوية المختلفة, مع الترجيح والاختيار:

كان لابن فضال آراء واضحة خاصة به تبدو له عند تتبع آراء من سبقه من النحويين ومناقشتها, وذلك في تضاعيف كتابيه: "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن"؛ إذ عرض في كل منهما كثيراً من آراء النحويين السابقين وأقوالهم وما أثر عنهم من مسائل الخلاف, وقد تناول المجاشعي ذلك بطرق مختلفة, فتارة يعرض آراء البصريين وآراء الكوفيين, وقد يلجأ إلى عرض آراء بعض البغداديين, ثم يناقش ما أورده من الآراء, ويرجح أجودها وأحسنها عنده, ثم يعلل سبب ترجيحه, فسبيله – في ذلك – عرض الخلافات بين النحويين, ثم يأخذ بأجودها حسب ما يراه, وتارة يذكر رأياً لأحد النحويين؛ وبخاصة سيبويه, ويتبعه بذكر رأي آخر لغيره, ويناقش الرأيين, فيختار أحدهما ويرجحه مع الاحتجاج له, وتارة يعرض أكثر من رأي لمختلف النحويين ويستعرض ما ذكره من الآراء, سواء أكانت رأيين أم أكثر, وينظر إليها بنظرة محايدة, فلا يرجح أياً منها, فضلاً عن أنه كان يدلي في بعض الأحيان بآراء له مستقلة, لا يرتبط فيها برأي من آراء السابقين التي تناولها, وإنما تبدو له آراؤه هذه عند مناقشة ما يعرض له من آراء السابقين, وإيضاح ذلك وبيانه فيما يعرض من النماذج في المطلب التالي؛ حيث توضح الدراسة موقف ابن فضال من النحويين.

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٧).
(٢) النكت في القرآن ٩٧/١- ٩٨- بتصرف-.
(٣) انظر: السابق ١٠١/١.

٥-الملامح المنهجية الأخرى للتفكير النحوي عنده:

العناصر التي تناولتها الدراسة في هذا المبحث من ملامح منهجية التفكير النحوي عند ابن فضال لم يسبق تناولها بالتفصيل فيما تقدم من المباحث, أما العناصر الأخرى لملامح تفكيره النحوي فقد أُتي عليها بالتفصيل؛ مدعمة بالنماذج التي تؤكد التزامه بها في التأليف, وبخاصة في تصنيف كتابيه: "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن", وذلك خلال المباحث السابقة, وما ذكر في تفصيل هذه العناصر يغني عن تكراره ههنا, إلا أن ضرورة البحث تقتضي الإشارة إلى ما تقدم ذكره من حيثيات كل عنصر منها, وإيجاز ذلك فيما يلي:

العناصر التي تم تناولها بالتفصيل للكشف عن بعض ملامح منهج ابن فضال في التفكير النحوي هي: "الأخذ عن من سبقه من النحويين البصريين, والكوفيين, والبغداديين, والنقل عن مصنفاتهم ومروياتهم", و"الأصول النحوية التي اعتمد عليها في الاحتجاج والاستشهاد", و"معالم التأثير في التراكيب النحوية من حيث العامل النحوي وما يقتضيه من الإعراب, والتأويلات والتعليلات النحوية", و"الوقوف على مدى العناية بالحدود والتعريفات, والاهتمام باستخدام المصطلحات النحوية".

أما عن الآراء والأقوال التي أخذها ابن فضال عن سابقيه, وما نقله عنهم من مصنفاتهم ومروياتهم فقد عُرضت في المطلب الثاني من المبحث الأول, حيث تقصّى البحث مصادر التفكير النحوي التي استقى منها المجاشعي المادة النحوية المتناولة في كل من "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن", وهذه المصادر ممثلة في آراء سابقيه النحويين وأقوالهم التي أخذها؛ ونقلها عنهم من مصنفاتهم ومروياتهم.

وأما عن الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن فضال في الاحتجاج والاستشهاد فتتمثل في الأدلة النحوية الأربعة المعتمدة التي أكثر من الاحتجاج والاستشهاد بها على ما أقره من الأحكام والثوابت النحوية, وهي: "السماع" و"القياس" و"الإجماع" و"استصحاب الحال", مع الاعتماد قليلاً على بعض الأدلة الأخرى, وقد عُرض ذلك في المبحث الثاني.

وأما عن معالم التأثير في الكلمات التي ركبت منها جمل نحوية؛ المتمثلة في العامل الإعرابي ومعموله, والتأويلات والتعليلات النحوية التي لجأ إليها

المجاشعي لتعضيد ما احتج له واستشهد عليه في مختلف المسائل والقضايا النحوية فقد أتت عليه الدراسة بالتفصيل في المبحث الثالث.

وأما عن موقف المجاشعي من الحدود والتعريفات, واستخدام المصطلحات النحوية فقد فصل فيه القول, واستقصى البحث مظاهره؛ حيث خصص له المبحث الرابع.

المطلب الثاني

موقف ابن فضال من النحويين الذين سبقوه

تقدم أن ابن فضال لم يحفل بتتبع آراء من سبقه من النحويين وأقوالهم, والنقل عنهم من مصنفاتهم ومروياتهم إلا في كتابيه:" شرح عيون الإعراب" و" النكت في القرآن", فباستقراء هذين الكتابين يتضح موقفه ممن سبقه من النحويين البصريين والكوفيين والبغداديين, وقد تبين باستقرائهما أنه قد غلب عليه الميل إلى علماء المذهب البصري؛ إذ إنه كان ذا نزعة بصرية في آراءه ومنهجه– على ما يأتي في التعرف على مذهبه النحوي–, ولا يعني ذلك أنه كان أسيراً للمذهب البصري بحيث لم يرتض رأياً غير آراء البصريين, بل لوحظ أنه مع ميله لنحويي البصرة استعرض آراء البصريين وآراء غيرهم؛ في كثير من المسائل والقضايا النحوية التي تناولها في كلا الكتابين, وبعد تمحيص هذه الآراء أيد ما رآه جديراً بأن يختار, ودافع عنه, ولو كان ذلك يخالف مذهب البصريين, ومن ثم قبل بعضاً من آراء النحويين الكوفيين ورجحها على آراء البصريين على ما سيأتي.

والحاصل أن ابن فضال تناول في كتابيه المذكورين آراء النحويين البصريين أكثر من تناوله آراء النحويين الكوفيين, ولم يغفل المذهب البغدادي, فعرض طائفة من آراء بعض البغداديين؛ كابن السراج, والزجاج وغيرهما, فقد تقدم في المطلب الثاني من المبحث الأول أن علماء النحو البصريين أكثر وروداً في الكتابين من غيرهم من نحاة الكوفة وبغداد, وأن أكثر النحويين البصريين الذين أخذ عنهم واستفاد من آرائهم سيبويه, فقد تردد اسمه في الكتابين في مختلف المسائل والقضايا النحوية؛ إذ نقل عنه المجاشعي في"شرح عيون الإعراب" في ثمانية وثلاثين موضعاً,ونقل عنه في كتاب "النكت" في تسعة وأربعين موضعاً, ومن علماء البصرة الذين أخذ عنهم ابن فضال بالنقل حرفياً؛ أو بالمعنى في "شرح عيون الإعراب" الخليل بن أحمد, وقد نقل عنه في ثلاثة

عشر موضعاً, ويونس بن حبيب؛ إذ نقل عنه في ثلاثة مواضع, والأخفش (سعيد بن مسعدة)؛ حيث نقل عنه في سبعة مواضع, وأبو عثمان المازني, فقد نقل عنه في أربعة مواضع, وأبو العباس المبرد؛ إذ نقل عنه في أحد عشر موضعاً, وأقل من نقل عنه من البصريين قطرب والجرمي؛ إذ نقل عن كل منهما في موضعين فقط, ومن النحويين الكوفيين الذين تتبع ابن فضال آراءهم في هذا الكتاب الكسائي؛ إذ نقل عنه في أربعة مواضع, والفراء؛ حيث نقل عنه في ثمانية مواضع, وأبرز البغداديين المنقول عنهم في هذا الكتاب ابن السراج؛ إذ نقل عنه في سبعة مواضع, ومن النحويين الذين ورد لهم ذكر في كتاب "شرح عيون الإعراب", وقل الأخذ عنهم أبو عبيدة (في موضع واحد), والأصمعي (في موضع واحد), وأبو الحسن بن الوراق (في موضعين), وأبو سعيد السيرافي (في موضع واحد), وأبو علي الفارسي (في موضع واحد), وعلي بن عيسى الربعي (في موضعين).

وأما عن النحويين السابقين الذين عني ابن فضال بتتبع آرائهم وأقوالهم في كتاب "النكت في القرآن" غير سيبويه؛فمن الواضح أن أكثر البصريين الذين أخذ عنهم في"النكت" أبو العباس المبرد؛ إذ نقل عنه من آرائه وأقواله في سبعة وعشرين موضعاً, وأبو الحسن الأخفش, حيث تتبع آراءه في عشرين موضعاً في هذا الكتاب, وأقل البصريين أخذاً عنه الخليل بن أحمد؛ إذ نقل عنه في خمسة عشر موضعاً, ولم يعول ابن فضال– في"النكت"– إلا على آراء الفراء وشيخه الكسائي من الكوفيين؛ إذ إن الفراء أكثر النحويين عامةً تتبعاً لآرائه, فقد نقل عنه المجاشعي في خمسة وعشرين ومائة موضع من هذا الكتاب, ونقل عن الكسائي في سبعة عشر موضعاً, ومن النحويين البغداديين الذين كثر النقل عنهم في هذا الكتاب أبو إسحاق الزجاج؛ إذ أخذ عنه في خمسين موضعاً.

وفيما يلي إيضاح لملامح النهج الذي سلكه ابن فضال في معالجة المسائل النحوية التي عرض فيها الآراء والأقوال المنقولة أو المأخوذة عن سابقيه من النحويين المشار إليهم؛ ليتضح موقفه منهم؛ ويبرز سبيله في مناقشة قضايا الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, وغيرهم من البغداديين:

أ – ملامح موقف المجاشعي من النحويين البصريين:

لوحظ من خلال حصر النحويين الذين نقل عنهم ابن فضال في "شرح عيون الإعراب" و" النكت" أن أغلبهم من البصريين, ومن ثم غلبت عليه النزعة البصرية, ومعالم هذه النزعة برزت في التزامه بالمذهب البصري في جل مسائل الخلاف التي عرضها وناقشها في الكتابين, وقد بدا هذا الالتزام واضحاً في كثرة

المسائل التي أخذ فيها بقول البصريين, وذهب إلى ما ذهبوا إليه, ومن ذلك– على سبيل المثال– أنه ذهب إلى أن الاسم مشتق من "السمو" لا من" السمة" كما يرى الكوفيون, حيث قال:"ويقال:مم اشتق الاسم؟ والجواب: أنه من "السمو"؛ لأنه سما بمسماه فأوضحه وبين معناه, وهذا مذهب أهل البصرة, وقال أهل الكوفة: هو من "السمة"؛ لأن صاحبه يعرف به, وهذا يفسد من ثلاثة أوجه:

أحدها: أننا لا نعرف شيئاً مما سقطت فاؤه دخلته "همزة الوصل", وإنما تدخله "الهاء"؛ نحو: "عدة" و"زنة".

والثاني: أنه لو كان من "السمة" لقيل في تصغيره: "وُسَيم" ولم يقل: "سُمَي".

والثالث: أنه لو كان كذلك لقيل في جمعه: "أَوْسُم" أو"أوسام" ولم يقل: "أسماء", وفي امتناع العرب من ذلك دلالة على فساد هذا القول, وقد زعم بعضهم أنه مقلوب, وهو تعسف" (١).

وقال في موضع آخر:" ومما يسأل عنه أن يقال: ما وزن "اسم" وما اشتقاقه؟.

والجواب: أنه قد اختلف فيه, فذهب البصريون إلى أنه من "السمو"؛ لأنه سما بمسماه فبينه وأوضح معناه, وذهب الكوفيون إلى أنه من "السمة"؛ لأن صاحبه يعرف به, وقول البصريين أقوى في التصريف, وقول الكوفيين أقوى في المعنى, فمما يدل على صحة قول البصريين قولهم في التصغير: "سُمَي", وفي الجمع: "أسماء"؛ وجمع الجمع: "أسامٍ", ولو كان على ما ذهب إليه الكوفيون لقيل في تصغيره: "وُسَيم"؛ وفي جمعه: "أوسامٌ", وفي امتناع العرب من ذلك دلالة على فساد ما ذهبوا إليه,و–أيضاً– فإنا لم نر ما حذفت فاؤه دخلت فيه "همزة الوصل", وإنما تدخل فيه "تاء التأنيث"؛ نحو: "عدة" و"زنة""(٢).

وأكثر المسائل التي ذهب فيها ابن فضال مذهب البصريين مرجعها إلى ما قال به سيبويه, ومن ذلك ما ذهب إليه من أن "الواو" و"الألف" و"الياء" في الأسماء الستة حروف إعراب, حيث قال:" ويقال: ما هذه الحروف التي في أواخر هذه الأسماء؟.

(١) شرح عيون الإعراب ص٤١.
(٢) النكت في القرآن ١/٢١– ٢٢.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك, فقال سيبويه: هي حروف إعراب, والإعراب مقدر فيها, وتفسير ذلك أنك إذا قلت: "قام أَخُوك" كان الأصل فيه: "قام أَخَوُك", فكرهت "الضمة" على "الواو" فنقلت إلى "الخاء" بعد أن سلبت الخاء الحركة..., وكان الأصل في "رأيت أخاك": "رأيت أَخَوَك", فانقلبت الواو "ألفاً" لتحركها وانفتاح ما قبلها, وكان الأصل في "مررت بأخيك": "مررت بأَخَوِك", فنقلت الحركة من "الواو" إلى "الخاء" بعد أن سلبت الخاء الحركة, فانقلبت الواو "ياء" لسكونها وانكسار ما قبلها, ففي الرفع نقل, وفي النصب قلب, وفي الجر نقل وقلب.

وقال الأخفش: هي دلائل إعراب, وهذا القول غير صحيح إن أراد أنها بمنزلة الحركات...، وقال قطرب: هي إعراب, وهذا فاسد من الجهة التي ذكرناها، وقال الجرمي: هي حروف إعراب وانقلابها إعراب, وهذا – أيضاً – لا يصح...

وقال الفراء: هي معربة من مكانين, ويلزمه أن يكون لهذه الأسماء مُعْرِبان, وهذا فاسد بيِّن الفساد.

وقال جماعة من الكوفيين هي حركات مشبعات, وهذا لا يصح؛ لأنه إنما يجوز مثله في ضرورة الشعر, ولا يحمل الكلام في حال السعة على ذلك، وأصح هذه الأقوال قول سيبويه الذي قدمناه" (١).

وفي عامل الرفع في المخصوص بالمدح أو الذم ذهب مذهب البصريين, ثم ذكر مذهب الكوفيين ورده, قال:"ويقال: بم ارتفع الاسم المقصود بالمدح أو الذم بعدهما؟.

والجواب: أنه يرتفع عند البصريين من وجهين:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف,كأن قائلاً قال: من الممدوح؛ أو المذموم؟ فقيل: "هو فلان".

والثاني: أنه مبتدأ, وما قبله خبر عنه, فإن قيل: فما العائد من الخبر على المبتدأ؟ قيل: ما دل عليه الكلام؛ لأن المعنى: "زيد محمود في الرجال؛ أو مذموم في الرجال".

(١) شرح عيون الإعراب ص٤٧– ٤٩ – بتصرف–.

وقال الكوفيون: يرتفع الاسم المقصود بالمدح أو الذم على البدل من المرفوع بـ"نعم" و"بئس", وهذا لا يجوز عند أصحابنا؛ لأن "نعم" و"بئس" لا يعملان في الأعلام, وحق البدل أن يقع موقع المبدل منه, فيلزمهم أن يقولوا: "نعم زيد؛ وبئس عمرو", وهذا لا يجوز" (١).

وفي تبيين عامل النصب في المفعول به ذكر ابن فضال رأي كل من سيبويه والفراء وهشام بن معاوية صاحب الكسائي – من الكوفيين –, ورجح قول سيبويه,قال:"ويقال: ما العامل في المفعول؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك, فذهب سيبويه إلى أن الفعل رفع الفاعل ونصب المفعول, وقال الفراء: الفعل رفع الفاعل, والفعل والفاعل جميعاً نصبا المفعول, وقال هشام: الفعل رفع الفاعل, والفاعل نصب المفعول, فهذا أضعف الأقوال؛ لأن الفاعل لا يقوم بنفسه, وأصحها القول الأول؛ لأن العمل قد صح للفعل, فلا يشرك بينه وبين غيره في نصب المفعول, وحيث كان هو الرافع للفاعل بلا خلاف" (٢).

ومن الأحكام التي ارتضى فيها ابن فضال قول سيبويه – في "النكت" – كون "أو" للتخيير؛ في قول الله تعالى:"(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيْدُوْنَ)(٣), حيث قال:""أو" ههنا لأحد أمرين على طريق الإبهام على المخير, قال سيبويه: هي تخيير؛ كأن الرائي خير في أن يقول:هم مائة ألف أو يزيدون, وقال بعض الكوفيين: "أو" بمعنى "الواو"؛ كأنه قال: "ويزيدون", وقال بعضهم(٤): هي بمعنى "بل", وهذان القولان عند العلماء غير مرضيين, قال ابن جني: هي شك من الرائي, وأجود هذه الأقوال الأول والثاني" (٥).

وبعد هذا العرض أشير إلى أن في كتابي: "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن" أقوالاً وآراء كثيرة لسيبويه وجمهور البصريين – غير ما ذكر في هذه النماذج – أخذ بها ابن فضال وذهب إليها, وباستعراض النماذج المذكورة يتضح أنه وقف إلى جانب النحويين البصريين في أكثر الأحيان, وأخذ بآرائهم, وبخاصة

(١) شرح عيون الإعراب ص٥٧.
(٢) السابق ص١٢٠.
(٣) سورة الصافات، الآية (١٤٧).
(٤) يعني بعض الكوفيين, وهو الفراء, حيث ذهب إلى أن "أو" – في الآية – بمعنى "الواو"، انظر: معاني القرآن له ٣٩٣/٢.
(٥) النكت في القرآن ٥٣٦/٢.

سيبويه, إذ فضل رأيه على الآراء التي يسردها للكوفيين؛ أولهم ولبعض البصريين بجانب رأي سيبويه, وقد وضح من خلال الكتابين المذكورين أن وقوف المجاشعي إلى جانب البصريين تمثل في الأخذ بمذهبهم ورد مذهب الكوفيين تارة, وفي ترجيح رأي سيبويه وتأييده بذكر الأدلة؛ وإبطال ما عداه من الآراء التي أوردها فيما تناوله من مسائل الخلاف تارة أخرى, والأمثلة على ذلك كثيرة, وبخاصة في كتاب: "شرح عيون الإعراب"(١).

ب–موقفه من النحويين الكوفيين:

اتسم موقف ابن فضال من الكوفيين في كتابيه المذكورين بالتشدد في أغلب المسائل والقضايا النحوية التي تناولها فيهما, فميله إلى المذهب البصري حدا به إلى مناقشة الآراء التي أوردها للنحويين من أهل الكوفة, رافضاً لها إذا تعارضت مع آراء سيبويه وجمهور البصريين – على ما تقدم بيانه –, وهذه هي السمة الغالبة في ملامح موقفه من نحاة الكوفة, إلا أنه لجأ في بعض الأحيان إلى عرض آراء لبعض الكوفيين دون رد لها, وأحياناً يستحسن آراء بعضهم فيقبلها ويأخذ بها, فمن آراء الكوفيين التي اكتفى بعرضها دون رد لها وقوع الفعل الماضي خبراً عن "كان"على إضمار "قد", وذلك لأن الحرف "قد" يقرب الفعل الماضي من الحال, ذكر ذلك وعقب عليه بقوله:"وخبر "كان" يشبه الحال, ومن ههنا يذهب الكوفيون إلى أنه حال"(٢),نقل ذلك في"شرح عيون الإعراب" دون تعليق على ما ذهبوا إليه, ومنها – في هذا الكتاب – رأي الكوفيين في علة دخول "اللام" على خبر"إن"؛ إذ أورد قولهم في ذلك بجانب قول البصريين دون تعقيب,حيث قال:"وقال الكوفيون: إنما دخلت "اللام" لأن هذا الكلام جواب من قال: "ما زيد بقائم", فتقول أنت: "إن زيداً لقائم", فتجعل "اللام" بإزاء "الباء" و"إنّ" بإزاء "ما""(٣), وفي باب "منذ ومذ" ذكر رأياً لبعض الكوفيين في أصل كلمة "منذ" ولم يعلق عليه، قال:"وزعم بعض الكوفيين أن الأصل فيها "من إذ", إلا أن

(١) ينظر – في ذلك – شرح عيون الإعراب بتحقيق/ حسناء عبد العزيز القنيعير: ص١٣٥, ١٤٠, ١٤١, ١٧١, ١٧٨, ١٩٢, ١٩٣, ١٩٤, ٢٠٤, ٢١٧, ٢١٨, ٢٧٠, ٢٧٧, ٢٧٨, ٢٧٩, ٢٨٠, ٢٨٨, ٣٠١, ٣٠٣, ٣٠٨, ٣٢٨, ٣٧٦, ٣٧٧, ٣٩٥.
(٢) شرح عيون الإعراب ص٩٦, بتحقيق الدكتور/ عبد الفتاح سليم.
(٣) شرح عيون الإعراب ص١٠٧.

"الهمزة" حذفت فصارت "منذ", ثم ضمت "الميم" للفرق بين حكم "من" مفردة وحكمها مركبة" (١).

وفي كتاب "النكت" عرض ابن فضال كثيراً من آراء الكوفيين وأقوالهم مقرونة بما ذهب إليه البصريون, واكتفى بعرض آراء أصحاب المذهبين, ووقف موقفاً وسطاً بين كل منهما؛ فلم يقم بترجيح آراء البصريين لميله إلى مذهبهم, ولا برد آراء الكوفيين لنزعته البصرية, وقد التزم ابن فضال هذا الموقف في كثير من المواضع في كتابه هذا منها – على سبيل المثال – ما أورده في حكم إعراب "أن تضلوا"من قول الله تعالى:(يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا)(٢)؛ إذ قال: "في "أن" ثلاثة أقوال:

أحدها: أن المعنى: "كراهة أن تضلوا", فهي – على هذا – في موضع نصب؛ مفعول له.

والثاني: أنه على إضمار حرف النفي؛ كأنه قال: "ألا تضلوا", وتلخيصه: "لئلا تضلوا"، والأول مذهب البصريين, والثاني مذهب الكسائي"(٣).

وأما عن آراء الكوفيين التي استحسنها وقبلها فهي قليلة في الكتابين المذكورين, منها – في "شرح عيون الإعراب" – أنه عد "لا سيما" أداة من أدوات الاستثناء, وهذا هو ظاهر قوله في عبارة السؤال الذي ذكره في إحدى مسائل باب "الاستثناء" ؛ إذ قال" ما حكم "لا سيما" في الاستثناء؟"(٤),وكون "لا سيما" من أدوات الاستثناء, هو مذهب الكوفيين, والزجاج, والفارسي, ولا تعد من أدوات الاستثناء عند سيبويه وجمهور البصريين(٥).

ومن ذلك ما رآه ابن فضال من أن "الواو" جارة بنفسها وهي في معنى "رب", وهذا هو ظاهر قوله – في عبارة السؤال الذي طرحه في إحدى مسائل باب "المفعول معه" –: "ويقال: إذا كانت "الواو" بمعنى "مع" فلم لا تجر كما جرت "الواو" في القسم, وكما جرت وهي في معنى "رب"؟"(٦), وكون "الواو" جارة

(١) السابق ص١٩٤.
(٢) سورة النساء، الآية (١٧٦).
(٣) النكت في القرآن ٢١٩/١.
(٤) شرح عيون الإعراب ص١٧٢.
(٥) انظر – في ذلك–: الكتاب ٢٨٦/٢ (هارون)؛ وشرح الجمل ٢٦٢/٢؛ والمساعد ٥٩٦/١.
(٦) شرح عيون الإعراب ص١٧٤.

بنفسها وهي في معنى "رب" هو مذهب الكوفيين, والمبرد – من البصريين – , وأما مذهب الجمهور – وهو الراجح – فعلى أن الجر يتأتى بـ"رب" المحذوفة؛ لا بالواو؛ أسوة بالجر بها محذوفة بعد كل من "الفاء" و"بل"(١).

وأخذ ابن فضال برأي الكوفيين في جواز ترخيم الاسم الرباعي الذي قبل آخره مد بحذف الحرف الزائد وحذف الحرف الذي بعده؛ كما في نحو:"يا منص" و" يا عثم" و "يا مسك" في ترخيم: "يا منصور" و"يا عثمان" و"يا مسكين", و مذهب البصريين في ذلك حذف الحرف الأخير فقط(٢).

ومن مسائل كتاب "النكت" التي استحسن فيها ابن فضال آراء الكوفيين وقبلها ما أورده في توجيه قراءة حفص لقوله تعالى:(إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)؛(٣)؛قال:"وقال الكوفيون:"إن" بمعنى "ما"، واللام بمعنى"إلا", والتقدير:"ما هذان إلا ساحران", وهذا قول جيد" (٤).

جـ- موقف ابن فضال من النحويين البغداديين:

أبرز علماء النحو البغداديين الذين عني ابن فضال بآرائهم واستشهد ببعض أقوالهم: الزجاج (إبراهيم بن السري), وأبو بكر بن السراج (محمد بن سهل), وعلي بن عيسى الربعي, فموقف ابن فضال من هؤلاء العلماء الثلاثة يتمثل في عرض آراء كل منهم في كتابيه:"شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن", إلا أن موقفه منهم يتضح في"النكت" أكثر منه في الكتاب الآخر, وملامح موقفه من النحويين البغداديين المذكورين تدور بين قبول بعض الآراء والأقوال التي عرضها لهم منفردة؛ أو مع أقوال نحويين آخرين من مدرستي البصرة والكوفة؛ وبين رد بعض آرائهم, وقد يكتفي بعرضها دون إبداء رأيه فيها.

ففي كتاب"شرح عيون الإعراب" أورد للزجاج رأياً واحداً في باب"الاستثناء", وهو أنه ذهب هو والمبرد إلى أن المستثنى ينتصب

(١) انظر-في ذلك-: التسهيل ص١٤٨؛ والجنى الداني ص٤٥٤- ٤٥٥؛ والمغني ١٣٦/١.
(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص٢٧٠، وانظر:-أيضاً- الإنصاف ٣٦١/١.
(٣) سورة طه، الآية (٦٣).
(٤) النكت في القرآن ٣٨٥/١.

بتقدير"أستثني", وأداة الاستثناء نائبة عنه, ذكر ابن فضال هذا الرأي للزجاج, ثم نص على أن النحويين يردونه ويحتجون على فساده(١).

وأورد– في هذا الكتاب–لابن السراج سبعة أقوال وآراء, ارتضى منها رأياً واحداً, قال ابن فضال:"ويقال لم كان تغير أواخر الأسماء–يقصد الستة– بالحروف؟.

والجواب: أنهم اعتزموا على أن يجعلوا تغير آخر المثنى والمجموع جمع السلامة بالحروف, فأرادوا أن يكون لذلك نظير في الآحاد تأنيساً للتثنية والجمع؛ لئلا يبقيا كالمستوحشين, وهذا قول ابن السراج" (٢).

وذكر ابن فضال لابن السراج قولين في حد الاسم, وقولاً في حد الفعل, ثم خطأ الأقوال الثلاثة(٣), أما الأقوال الأخرى التي عرضها لابن السراج فقد اكتفى بذكرها مع أقوال نحاة آخرين دون تعليق عليها، وفي هذا الكتاب ذكر لعلي بن عيسى ثلاثة أقوال مع أقوالٍ لغيره, وذلك في تعريف الكلام, وبيان حد الاسم, وبيان حد الفعل, ارتضى قوله في تعريف الكلام, ورد القولين الآخرين(٤).

وقد أكثر ابن فضال في كتاب "النكت في القرآن" من إيراد أقوال الزجاج وآرائه؛ إذ أورد له بضعة وثلاثين قولاً ورأياً, اكتفى بعرض بعضها مع أقوال لغيره من النحويين, واختار أربعة منها وصححها, ورد ستة آراء له.

فمن الآراء والأقوال التي عرضها ابن فضال للزجاج– في النكت– ثم قبلها وصححها رأيه في تأنيث لفظ "تكن" من قول الله تعالى:(ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَا أَنْ قَالُوا وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِيْنَ)(٥), حيث قال:"قال الزجاج: يجوز أن يكون التقدير في قوله:"إلا أن قالوا": "إلا مقالتهم", فتؤنث لذلك, وهذا وجه صحيح" (٦), ومن آراء الزجاج التي ردها ابن فضال في هذا الكتاب قوله في العامل الذي عمل في "إذ" من قول الله تعالى:(إِذْ قَالَ يُوْسُفُ لأَبِيْهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ص١٦٦–١٦٧.
(٢) السابق ص٤٧.
(٣) انظر: السابق ص٣٥, ٣٧.
(٤) انظر:شرح عيون الإعراب ص٣٢, ٣٣, ٣٦, ٣٧.
(٥) سورة الأنعام، الآية (٢٣).
(٦) النكت في القرآن ٢٣٩/١.

عَشَرَ كَوْكَبَاً)[١]:"وقال الزجاج: العامل فيه "نقص"؛ أي:"نقص عليك إذ قال يوسف", وهذا وهم" [٢].

ومن البغداديين الذين لهم آراء وأقوال نحوية في كتاب"النكت" علي بن عيسى؛ إذ أورد له ابن فضال في هذا الكتاب ستة عشر قولاً, عرض منها أحد عشر دون رد؛ أو تعليق, ورد خمسة أقوال, ومن ثم لم يقبل شيئاً من آرائه وأقواله, فمن آراء علي بن عيسى التي ردها ما ذهب إليه في موضع"ألم"[٣], قال ابن فضال:"وأجاز علي بن عيسى أن يكون مبتدأ, و"ذلك الكتاب"[٤] الخبر؛ كأنه كأنه في التقدير:" حروف المعجم ذلك الكتاب", وفي هذا بعد" [٥].

هذا.. ولم يعن ابن فضال في النكت بآراء غير هذين العالمين من البغداديين.

(١) سورة يوسف، الآية (٤).
(٢) النكت في القرآن ١/٣١٠.
(٣)سورة البقرة، الآية الأولى .
(٤) سورة البقرة، الآية(٢).
(٥) النكت في القرآن ١/٦٠.

المبحث السادس
مذهبه النحوي, وتأثره وتأثيره

ملامح المذهب النحوي الذي التزمه ابن فضال, ومعالم تأثره بمن سبقه من علماء اللغة والنحو والقراءات القرآنية يوقف عليهما من خلال منهجه في تصنيف كتابيه: "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن"؛ دون غيرهما من كتبه المطبوعة– على ما تقدم–؛ إذ إن الأركان التي يرتكز عليها المذهب النحوي متمثلة فيهما, وهي: موقف المؤلف من مسائل الخلاف بين النحويين, والأصول النحوية التي اعتمد عليها في تصنيفه, والمصطلحات التي آثر استعمالها في مصنفاته, كما أن هذين الكتابين قد حفلا بآراء النحويين وأقوالهم المنقولة عن مصنفات السابقين, وقد كان لهذه الآراء وتلك الأقوال تأثير واضح في منهجه وتفكيره النحوي؛ فضلاً عما نقله في"النكت"وأفاد منه من بعض كتب إعراب القرآن ومعانيه, فأبرز كتب إعراب القرآن التي تأثر بها ابن فضال كتاب: "مشكل إعراب القرآن"؛ لمكي بن أبي طالب القيسي, المتوفى سنة سبع وثلاثين وأربعمائة من الهجرة (٤٣٧هـ), وأبرز كتب المعاني كتاب"معاني القرآن"؛ للفراء, المتوفى سنة سبع ومائتين من الهجرة(٢٠٧هـ), ومعاني القرآن وإعرابه؛ لأبي إسحاق الزجاج, المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة من الهجرة(٣١١هـ), كل ذلك يفصح عن معالم تأثر ابن فضال بمن قبله من علماء اللغة والنحو, والقراءات القرآنية–أيضاً– أما عن تأثر لاحقيه بعلمه الغزير, وجهده البارز المنظم في عرض المادة النحوية التي استقاها من مصنفات سابقيه ومروياتهم في هذين الكتابين فيبدو أن عدم ذيوعهما بين الناس لم يمكن كثيراً منهم من الاطلاع عليهما, ولكن من البديهي أن بعض النحويين اللاحقين اقتدوا بأسلوبه في تأليفه هذين الكتابين, وبطريقته المبتكرة في عرض المسائل النحوية والصرفية, وفيما يلي إيضاح ذلك بالتفصيل:

أولاً: مذهبه النحوي:

باستقراء مؤلفات ابن فضال وباستعراض ما تقدم ذكره في المباحث السابقة من مصادر الفكر النحوي التي اعتمد عليها ابن فضال في تصنيفه وتأليفه,وما التزم به من مظاهر التفكير النحوي ومنهجه, وموقفه ممن سبقه من النحويين نقف على أن الاتجاه الغالب عليه الالتزام بالمذهب البصري, والواقع أن ابن فضال لم يكن بدعاً في ذلك؛ لأن سلطان الفكر البصري لا فكاك منه لمن اشتغل بالتصنيف في النحو منذ القرن الرابع الهجري؛ إذ إن البصرة أول من رعت النحو, وقد وطد الخليل وسيبويه أركان المذهب البصري, ثم نشأ المذهب

الكوفي على يد الكسائي والفراء؛ آخذين بآراء الأخفش الأوسط الذي أفسح مجالاً للقراءات وللرواية في النحو, وفي القرن الثالث الهجري اشتدت الخصومة بين أبي العباس المبرد؛ شيخ البصريين آنذاك وبين ثعلب شيخ الكوفيين, وبعدهما مال علماء النحو إلى المذهب الكوفي في عهد ابن كيسان, وابن شقير, وابن الخياط, ثم عادوا إلى ترجيح كفة المذهب البصري في القرن الرابع الهجري, وقد قادهم في ذلك أبو علي الفارسي, وتلميذه ابن جني(١), ومن ثم تأثر النحويون في بغداد بطريقة البصريين في تطبيق المنهج؛ لأنهم رأوا أنها طريقة تعليمية, وظل الانتماء البصري هو الاتجاه السائد لكل من صنّف في النحو في مختلف القرون بعد القرن الرابع الهجري؛ في بغداد وغيرها.

ولما كان ابن فضال من علماء اللغة في القرن الخامس الهجري فإن شأنه كشأن النحويين الذين جاءوا بعد المدرسة البغدادية, إذ كانت السمة الغالبة على مذهب كل منهم الاجتهاد والانتخاب والاختيار, مع الانتماء إلى المذهب البصري, ومؤازرة النحويين البصريين وتأييدهم في معظم آرائهم والانتصار لها, ومن ثم اعتمد ابن فضال الوجهة البصرية في مذهبه النحوي, وذلك من خلال الأسس التي اعتمدها, والمصطلحات التي استعملها, وفي آرائه ومنهجه؛ إذ قال بأكثر ما قال به البصريون في كتابيه:"شرح عيون الإعراب"و"النكت في القرآن", ويبدو أن السيوطي لاحظ ذلك فذكر أن ابن فضال كان على مذهب البصريين(٢), ويؤكد كون مذهب ابن فضال مذهباً بصرياً تصريحه–أحياناً– بالانتماء إلى البصريين بقوله: "أصحابنا"؛ أو "أدلتنا", وموقفه من آرائهم في معرض تناوله مسائل الخلاف بينهم وبين غيرهم من النحويين,فضلاً عن الأسس والأصول التي اعتمدها, والمصادر التي استقى منها المادة النحوية التي تناولها خاصة في كتابيه المذكورين، وفيما يلي إيراد بعض النماذج الدالة على انتمائه للمذهب البصري:

أ–في كتاب"شرح عيون الإعراب" ذكر ابن فضال أن الاسم المقصود بالمدح أو الذم يرتفع عند البصريين لكونه خبر مبتدأ محذوف, أو لكونه مبتدأ؛ وما قبله خبر عنه,ثم قال:"وقال الكوفيون: يرتفع الاسم المقصود بالمدح أو الذم على البدل من المرفوع بـ"نعم" و"بئس", وهذا لا يجوز عند أصحابنا" (٣).

(١) انظر: شرح اللمع؛ لابن برهان العكبري ٨٣/١.
(٢) انظر: بغية الوعاة ١٧/٢.
(٣) شرح عيون الإعراب ص٧٥.

ب–وفي إحدى مسائل باب"إنّ" وأخواتها في الكتاب المذكور قال ابن فضال:"ويقال:لم دخلت"اللام" على خبر "إن" من بين سائر أخواتها؟.

والجواب: أن "إنّ" لم تغير معنى الابتداء كما غيرته أخواتها, وهذه "اللام" لام الابتداء, إلا أنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفي التوكيد, فأخروا "اللام" إلى الخبر لتؤكده؛ كما وكدت "إن" الجملة, وكانت "اللام" أولى بالتأخير لأنها غير عاملة, و"إن" عاملة, وتقديم العامل أولى, هذا مذهب أصحابنا" (١).

جـ–عبّر ابن فضال– في هذا الكتاب– بما يرشد إلى أنه قد عد نفسه من البصريين, وذلك عند عرضه مسألة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في اشتقاق الفعل من المصدر, أو اشتقاق المصدر من الفعل, فقد بدأ هذه المسألة– على ما جرت عليه عادته– بالسؤال قائلاً:"ويقال: لم زعمتم أن الفعل مشتق من المصدر, وما أنكرتم أن يكون المصدر مشتقاً من الفعل؟"(٢), فكون الفعل مشتقاً من المصدر هو مذهب البصريين, وما أنكره ابن فضال من أن يكون المصدر مشتقاً من الفعل هو مذهب الكوفيين(٣), ثم أجاب عن هذا السؤال قائلاً: "والجواب: أننا ذهبنا إلى أن الفعل مشتق من المصدر لأشياء..."، فقوله:"لأشياء" يعني به أوجه الاستدلال التي احتج بها البصريون لما ذهبوا إليه, وقد استدلوا على ذلك من سبعة أوجه(٤), ذكر ابن فضال ثلاثة أوجه منها, ثم استطرد إلى ذكر أدلة الكوفيين على أن المصدر مشتق من الفعل, وناقشها, وانتهى إلى أن كل ما استدلوا به فاسد(٥), ثم قال:"و–أيضاً– فالذي يخالفنا في هذه المسألة– وهو الفراء– قد حمل الأصل على الفرع, وذلك أنه زعم أن "ضرب" إنما بني على الفتح لمجيء "الألف" في التثنية إذا قلت: "ضربا"؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً, وإذا جوز حمل الأصل على الفرع سقط الاستدلال باعتلال المصدر لاعتلال الفعل, وإذا كان كذلك فسدت هذه الأدلة

(١) السابق ص ١٠٧.
(٢) شرح عيون الإعراب ص١٥٨.
(٣) انظر–في تفصيل هذه المسألة–: الإيضاح في علل النحو ص٥٦؛ والإنصاف [المسألة ٢٨]: ١/٢٣٥–٢٤٥؛ وشرح المفصل١/١٣٥؛ والإيضاح١/٢١٨–٢٢٠؛ وشرح الكافية الشافية ٢/٦٥٣؛ والتصريح ١/٣٩٣.
(٤) انظر: أسرار العربية ص١٠٣–١٠٤.
(٥) انظر: شرح عيون الإعراب ١٥٨–١٦٠.

وثبتت أدلتنا التي قدمناها" [١], ومن ثم يمكن القول أن ابن فضال قد عد نفسه أحد النحويين البصريين.

د- في كتاب"النكت في القرآن" تناول ابن فضال مسألة اختلاف النحويين في انتصاب لفظ:"وشركاءكم"من قول الله تعالى:(فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءِكُمْ)[٢], وقال:"وذهب المحققون من أصحابنا إلى أنه مفعول معه, تقديره:"مع شركائكم""[٣].

من خلال هذه النماذج وغيرها يمكن القول بأن ابن فضال كان ينتمي إلى مذهب أهل البصرة.

وأما عن موقفه من آراء النحويين البصريين فكان موقف المؤيد المؤازر في معظمها, وفي ذلك دليل آخر على بصرية مذهبه النحوي, وباستعراض مسائل الخلاف الواردة في كل من كتاب"شرح عيون الإعراب" وكتاب"النكت في القرآن" تتضح وجهة ابن فضال البصرية واضحة جلية؛ إذ إنه- في الكتابين- لم يكتف بسرد الآراء في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين, وإنما وازن بينها, واختار بعضها, وأبدى رأيه فيما اختاره وأيده بالدليل, إلا أن ميله إلى آراء البصريين؛ والأخذ بأقوالهم؛ والوقوف إلى جانبهم هو الاتجاه الغالب عليه في أكثر مسائل الخلاف التي تناولها في كتابيه, وبخاصة "شرح عيون الإعراب", وفي قليل من هذه المسائل رد ابن فضال بعض أقوال النحويين البصريين التي رأى أنها مجانبة للصواب وأخذ- فيها- بأقوال بعض الكوفيين, وفي بعض المسائل وازن بين جميع الآراء الواردة فيها وخلص إلى اختيار رأي بعض البصريين ورد آراء الآخرين؛ بصريين كانوا أو غيرهم, وقد تناول البحث ذلك بإسهاب مع تعضيده ببعض النماذج من الكتابين, وذلك في المطلب الثاني من المبحث السابق؛ إذ عرضت الدراسة بالتفصيل لبيان موقف ابن فضال من النحويين الذين سبقوه, ومن ثم يكتفى-ههنا- بعرض موجز للآراء والأقوال التي أخذ بها أو اختارها؛ أو أيدها؛ بناء على ميله إلى المذهب البصري, مما يؤكد أن ابن فضال بصري المذهب, ومن ذلك ما يلي:-

١- الاسم مشتق من "السمو"؛ لا من "السمة"[٤].

---

(١) السابق ١٦٠.
(٢) سورة يونس، الآية (٧١).
(٣) النكت في القرآن ٢٨٥/١.
(٤) انظر: شرح عيون الإعراب ص٤١, وانظر-أيضاً-النكت في القرآن ٢٠/١.

٢- الفعل مشتق من المصدر. [١]

٣- "الواو" و"الياء" و"الألف" في الأسماء الستة حروف إعراب[٢].

٤- "الألف" و"الواو" و"الياء" في المثنى وجمع المذكر السالم حروف إعراب[٣].

٥- الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الأسماء[٤].

٦- المبتدأ مرفوع بالابتداء, والخبر مرفوع بهما معاً[٥].

٧- خبر المبتدأ الجامد لم يحتمل ضميراً يعود على المبتدأ, فإذا كان الخبر وصفاً مشتقاً احتمل الضمير[٦].

٨- إذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبراً فإن العامل فيهما محذوف؛ تقديره"مستقر" أو "كائن"؛ كما في نحو: "زيد أمامك, وعمرو من الكرام", فالتقدير:"زيد –مستقر أو"كائن"–أمامك"و:"عمرو–مستقر أو"كائن"–من الكرام", فحذف اسم الفاعل(العامل) وأقيم معموله مقامه, واستتر فيه الضمير الذي كان اسم الفاعل[٧], وذهب الكوفيون إلى أنهما منصوبان– حينئذ– على الخلاف[٨].

٩- الفعل هو الذي رفع الفاعل ونصب المفعول[٩], ومذهب الكوفيين على أن الفعل رفع الفاعل, والفعل والفاعل جميعاً نصبا المفعول[١٠].

١٠- الاسم المخصوص بالمدح أو الذم مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أو على أنه مبتدأ وما قبله خبر عنه[١١].

١١- خبر "مازال" وأخواتها التي في معناها لا يجوز تقديمه عليها. [١]

---

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ص٤٢- ٤٣.
(٢) انظر:شرح عيون الإعراب ص٤٨.
(٣) انظر: السابق ص٥٠, ٥٢.
(٤) انظر: السابق ص٦٧.
(٥) انظر: السابق ص٨٣–٨٥.
(٦) انظر: السابق ص٨٧.
(٧) انظر: السابق.
(٨) انظر: الإنصاف ٢٤٥/١(المسألة٢٩).
(٩) انظر: شرح عيون الإعراب ص١٢٠.
(١٠) انظر:السابق ص١٢٠.
(١١) انظر: شرح عيون الإعراب ص٧٥.

١٢- في نحو قول الله تعالى:(إِنَّ رَبِّي لَسَمِيْعُ الدُّعَاءِ)[٢] أخرت "لام الابتداء" إلى خبر "إن" لتؤكده, وكانت"اللام" أولى بالتأخير لأنها غير عاملة و"إن" عاملة, وتقديم العامل أولى[٣].

١٣- لا يجوز تقديم التمييز على المميز[٤].

١٤- الناصب للمستثنى بـ"إلا" هو الفعل الذي قبلها, وجعلت "إلا" موصلة له؛ أي: نصبه الفعل بتوسطها[٥].

١٥- الاسم الواقع بعد"الواو" التي بمعنى "رب" يجر بـ"رب" المقدرة بعد هذه "الواو", وعليه فـ"رب" حرف جر[٦].

١٦- "حاشا" حرف جر[٧].

١٧- النكرة لم يثبت لها عين فلا يصح توكيدها بغير لفظها[٨].

١٨- المضمر لا ينعت؛ لأنه لم يضمر إلا بعد أن عرف[٩].

١٩- لا يجوز عطف المفرد بـ"لكن" بعد الإثبات, فلا يقال: "قام زيد لكن عمرو", وأجازه بعض الكوفيين؛ على معنى:" بل عمرو", وهذا بعيد لا يعرف في كلام العرب, قاله المجاشعي[١٠].

٢٠- "إذ ما" حرف شرط جازم مثل"إن", وليست ظرفاً[١١].

هذه هي أبرز الآراء البصرية التي أخذ بها ابن فضال؛ وإن رفض قليلاً من آراء بعضهم وقبل بعض آراء الكوفيين- على ما تقدم- فإن موقفه من

---

(١) انظر: السابق ص٩٥.
(٢) سورة إبراهيم، الآية (٣٩).
(٣) انظر: شرح عيون الإعراب ص١٠٧.
(٤) انظر: السابق ص١٥٢, ١٥٣.
(٥) انظر: السابق ص١٦٧.
(٦) انظر: السابق ص١٩٠.
(٧) انظر: السابق ص١٩١, ١٩٢.
(٨) انظر: السابق ص٢١٣.
(٩) انظر:شرح عيون الإعراب ص٢١٩.
(١٠) انظر: السابق ص٢٤٨.
(١١) انظر: السابق ص٢٨٤.

عامة آراء البصريين موقف المناصر لمذهبهم؛ والسائر على هديهم, وبخاصة سيبويه, وفي ذلك دليل قاطع على بصرية مذهب ابن فضال النحوي.

أما عن مصطلحات البصريين النحوية التي أكثر ابن فضال من استعمالها؛ والأسس والأصول البصرية التي اعتمدها في التصنيف فقد عرضت بالتفصيل في المطلب الثاني من المبحث الرابع.

ثانياً: تأثره بمن سبقه من علماء اللغة والنحو:

تقدم أن المصادر التاريخية التي ترجمت لابن فضال لم تذكر من شيوخه إلا مكي بن أبي طالب القيسي(١), وأبا المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني؛ إمام الحرمين, وابن فضال شأنه شأن أغلب المؤلفين الذين يكون لشيوخهم أثر في توجيه تفكيرهم النحوي, ولكن باستقراء كتاب"شرح عيون الإعراب" لم يقف البحث على ما يشير إلى أنه تأثر بأحد شيوخه؛ أو نقل عن أحد علماء اللغة المشتغلين بالدراسات النحوية في عصره, وعلى رأسهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني؛ المتوفى سنة سبع عشرة وأربعمائة من الهجرة,وقد لوحظ أن ابن فضال لم يصرح في هذا الكتاب بأنه سمع من أحد شيوخه؛ أو نقل عن عالم من علماء عصره, أما في كتاب"النكت في القرآن" فقد أشار إلى شيوخ آخرين له غير ما ذكرته كتب التراجم؛ إذ أورد في هذا الكتاب أنه حدث عن أبيه "فضال بن غالب", وحدث عن أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي, المتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة من الهجرة (٤٣٠هـ), وحدث عن أبي محمد عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري الأندلسي, المتوفى سنة ثمان وأربعين وأربعمائة من الهجرة(٤٤٨هـ)؛ فضلاً عن مكي بن أبي طالب القيسي, المتوفى سنة سبع وثلاثين وأربعمائة من الهجرة(٤٣٧هـ), فقد صرح بأنه سمع منه وأنه بعض شيوخه(٢), فما نص عليه ابن فضال بقوله:"حدثني أبي..." يتعلق بالسيرة والتاريخ الإسلامي(٣), وما ذكره نقلاً عن الحوفي بقوله:"حدثنا أبو الحسن الحوفي بمصر..." لا يتعلق بالأحكام النحوية؛ إذ نقل عنه في أربعة مواضع في هذا الكتاب, ذكر في الموضع الأول حديث الحوفي له عن المناظرة التي كانت بين سيبويه والكسائي في مجلس يحيى بن خالد

(١) انظر: إنباه الرواة ٣٠١/٢؛ ولسان الميزان ٢٨٨/٤.
(٢) انظر: النكت في القرآن١/١٢٤.
(٣) انظر: السابق ٣٦٠/١, ٥٣٣/٢, ٧١٨.

البرمكي, وزير هارون الرشيد, وهي ما تعرف بـ"المسألة الزنبورية"[١], أما ما حدثه الحوفي عنه في الموضع الثاني فإنه يخص علم أصول اللغة[٢],وفي الموضع الثالث يتعلق بالحديث النبوي الشريف[٣] وفي الموضع الرابع حدثه الحوفي عن موقف من مواقف اليهود مع رسول الله-ﷺ-[٤], وأما حديث أبي محمد عبد الله بن الوليد؛ الذي نقله عنه المجاشعي فإنه يتعلق بعلم التفسير؛ إذ نص على أنه حدثه نقلاً عن طائفة من العلماء قبله أن القمر انشق على عهد رسول الله-ﷺ- فرقتين؛ فرقة فوق الجبل, وفرقة دونه[٥].

أما ما أورده ابن فضال عن مكي بن أبي طالب فإنه مما يعنى به في علم النحو, وبيان ذلك في النموذجين التاليين:

الأول: في تفسيره قول الله تعالى:(قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيْهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيْهَ)"[٦]سأل ابن فضال عن حقيقة"الهمزة" في لفظ "أتجعل", وعقب بأنها مختلف فيها, واستطرد إلى ذكر ما ورد فيها من أقوال[٧], ثم قال:"وسمعت أبا محمد مكي بن بن أبي طالب؛ بعض شيوخنا يقول: الاستفهام فيه معنى الإنكار, ولا يجب أن تحمل"الألف"عليه, وكان يسميها"ألف التعجب"؛ كأن الملائكة تعجبت من ذلك.

أما أنا فأرى أنها"ألف استرشاد"؛ كأن الملائكة استرشدت الله تعالى وسألته: ما وجه المصلحة في ذلك؟"[٨].

والنموذج الآخر: في شرح المسائل المتعلقة بقول الله تعالى:(هُوَ الّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٍ)[٩], قال ابن فضال:"وقرأ ابن عباس؛ فيما حدثني أبو محمد مكي بن أبي طالب المقرئ:" وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم يقولون آمنا به", وهذه القراءة بعيدة من وجهين، أحدهما: مخالفة المصحف, والثاني: تكرار اللفظ؛ لأن اللفظ

(١) انظر: السابق١/٩٥, ٩٦.
(٢) انظر: السابق١/١٦١, ١٦٢.
(٣) انظر: السابق ١/١٦٣, ١٦٤.
(٤) انظر: السابق ١/٥٤٩, ٥٥٠.
(٥) انظر:النكت في القرآن ٢/٦٠٤-٦٠٥.
(٦) سورة البقرة، الآية (٣٠).
(٧) انظر: النكت في القرآن ١/١٢٣- ١٢٤.
(٨) السابق ١/١٢٤, ١٢٥.
(٩) سورة آل عمران، الآية (٧).

الثاني يغني عن الأول, وموضع" يقولون آمنا به" على هذا القول نصب على الحال" [١].

من ذلك نقف على أن تأثر ابن فضال بشيوخه في علم النحو محدود جداً, وليس له أثر في كتابيه المذكورين إلا ما نقل عن مكي.

وقد أشرت سابقاً إلى أن ابن فضال لم يعن بآراء أحد من علماء بغداد المعاصرين له إلا أبا الحسن علي بن عيسى الربعي, المتوفى ببغداد سنة عشرين وأربعمائة من الهجرة (٤٢٠هـ)؛ إذ نقل عنه في كل من "شرح عيون الإعراب" و" النكت في القرآن", وارتضى بعض أقواله التي أوردها له, ومن ثم يمكن أن يعد علي بن عيسى الربعي أحد العلماء الذين تأثر بهم ابن فضال؛ ولم يكن لغيره من معاصريه تأثير في فكره, وفيما يلي عرض لنموذجين من أقوال الربعي التي تشعر بتأثر ابن فضال به, أولهما من كتاب"شرح عيون الإعراب", وذلك قوله في تعريف الكلام:"وقال علي بن عيسى الربعي: الكلام أصوات مختلفة, كل صوت منها غير صاحبه, لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم, فمتى حصلت هذه الأصوات؛ أو حصل بعضها سمي كلاماً, ثم ينقسم إلى المفيد وغير المفيد, هذا حقيقته, ويقوي هذا المذهب قول سيبويه...:"باب الاستقامة والإحالة من الكلام"[٢], ألا ترى أنه سمى المحال كلاماً, فهو وإن اعتمد على الكلام المفيد لا يمتنع أن يطلق على غير المفيد" [٣].

والنموذج الآخر من كتاب"النكت في القرآن", حيث ذكر له قولاً من الأقوال التي وردت في حقيقة "الهمزة" من لفظ:"أتجعل" في قول الله تعالى:(قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيْهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيْهَا)[٤], حيث قال:"قال علي بن عيسى؛ قال بعض أهل العلم: هو"استفهام" كأنهم قالوا:"أتجعل فيها من يفسد وهذه حالنا في التسبيح والتقديس؛ أم الأمر بخلاف ذلك؟", فجاء الجواب على طريق التعريض من غير تصريح

(١) النكت في القرآن ١/١٨٧.
(٢) يشير ابن فضال –هنا– إلى قول سيبويه:" هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة, فمنه مستقيم حسن, ومحال, ومستقيم كذب, ومستقيم قبيح, وما هو محال كذب..."، انظر: الكتاب ١/٢٥ (هارون).
(٣) شرح عيون الإعراب: ص٣٢, ٣٣–بتصرف–.
(٤) سورة البقرة: من الآية ٣٠.

في قوله:(إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُوْنَ)[1], قال: وهذا الاختيار؛ لأن أصل الألف للاستفهام, فلا يعدل بها عنه إلا أن لا يصح التأويل عليه"[2].

من هذين النموذجين, وغيرهما من المواضع التي تردد فيها اسم علي بن عيسى في كتابي:"شرح عيون الإعراب" و"النكت" يستنبط أن ابن فضال استفاد من بعض آرائه وأقواله, وذلك يوحي بأنه تأثر قليلاً بمعاصره علي بن عيسى الربعي.

ومن عناصر تأثر المؤلف بمن سبقه من شيوخه أو غيرهم ما ينقله عنهم من مصنفاتهم؛ أو ما يستقيه من مصادرهم بالنقل حرفياً من كتبهم مع ذكر اسم صاحب النص المنقول؛ أو دون الإشارة إلى اسمه, وهذا العنصر لم يتوفر في كتاب "شرح عيون الإعراب"؛ إذ إن الظاهر أن ابن فضال لم يستق شيئاً من المادة النحوية في هذا الكتاب من مصادر أحد من شيوخه؛ أو مصادر أحد معاصريه من علماء اللغة إلا أن كتاب" النكت في القرآن" لم يخل من هذا العنصر, فقد تأثر في هذا الكتاب بكتاب" مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب؛ إذ نقل عنه كثيراً دون الإشارة إلى مكي؛ أو إلى كتابه, فمن ذلك ما أورده في مسألة من مسائل البسملة؛ إذ قال:"ومما يسأل عنه: ما موضع "الباء" من "بسم الله"؟، والجواب:أن العلماء اختلفوا في ذلك, فذهب عامة البصريين إلى أن موضع"الباء" رفع على تقدير مبتدأ محذوف, تمثيله: "ابتدائي كائن؛ أو ثابت؛ أو ما أشبه ذلك باسم الله", ثم حذفت هذا الخبر, وكان فيه ضمير فأفضى إلى موضع"الباء", وهذا بمنزلة قولك:" زيد في الدار", ولا يجوز أن تتعلق الباء بـ"ابتدائي" المضمرة؛ لأنه مصدر, وإذا تعلقت به صار من صلته, وبقي المبتدأ بلا خبر" [3].

هذا النص لابن فضال منقول من كتاب "مشكل إعراب القرآن"؛ لمكي بن أبي طالب, ويكاد يكون نقلاً حرفياً, إلا أنه أضاف بعض الإيضاحات في صلب الموضوع, مع التعبير بـ"لا يجوز" بدلاً من تعبير مكي بـ"لا يحسن", ومضمون التعبيرين واحد, وفي ذلك قال مكي:"وموضع "باسم" موضع رفع عند البصريين, على إضمار مبتدأ تقديره:"ابتدائي باسم الله", فالباء– على هذا– متعلقة بالخبر الذي قامت" الباء" مقامه, تقديره:" ابتدائي –ثابت أو مستقر–

(١) سورة البقرة، الآية (٣٠).
(٢) النكت في القرآن ١/١٢٤.
(٣) السابق ١/١٩.

باسم الله"؛ أو نحوه, ولا يحسن تعلق "الباء" بالمصدر الذي هو مضمر؛ لأنه يكون داخلاً في صلته, فيبقى الابتداء بلا خبر" (١).

من ذلك يثبت ما ذكر من أن مكي بن أبي طالب يمثل العلماء المعاصرين لابن فضال الذين تأثر بهم, بل هو أكثر شيوخه تأثراً بآرائه, وبالنقل عنه.

حاصل القول– في ذلك–أن تأثر ابن فضال بشيوخه؛ وبمن سبقه من معاصريه محدود في كتابيه اللذين اتخذا مصدراً لاستطلاع معالم تأثره بمن قبله, إلا أنه يمكن القول بأن معالم هذا التأثر تبدو واضحة فيما تقدم تناوله بإسهاب في معرض الحديث عن موقف ابن فضال ممن سبقه من النحويين البصريين والكوفيين والبغداديين, وفي معرض رصد مصنفات السابقين التي استقى منها مادته العلمية؛ وأخذ عنها بنقل الآراء والأقوال التي أثرت في توجيه فكره النحوي, وقد تم التوصل من خلال ذلك إلى أن أكثر النحويين الذين أخذ عنهم, واستفاد بآرائهم– في الكتابين المذكورين–الخليل بن أحمد,وسيبويه، وأبو العباس المبرد, والأخفش (سعيد بن مسعدة)– من البصريين–, والفراء, والكسائي– من الكوفيين–, وابن السراج, والزجاج– من البغداديين–, واتضح– أيضاً–أن أكثر المصنفات النحوية؛ وغيرها من الكتب المصنفة في إعراب القرآن ومعانيه؛ التي اتخذها ابن فضال مصادر لكلٍّ من كتابيه"شرح عيون الإعراب" وكتاب"النكت في القرآن"؛ تمثلت في: "الكتاب" لسيبويه", و"المقتضب" للمبرد, و"الأصول في النحو" لابن السراج, و"معاني القرآن" للفراء, و"معاني القرآن وإعرابه" للزجاج, وهؤلاء النحاة يعدون المصدر الرئيس لتأثر ابن فضال بمن قبله.

ثالثاً: تأثيره في من بعده:

عاش ابن فضال حياة حافلة بالبحث والدرس والتأليف حتى صار إماماً في النحو, واللغة, والتصريف, والأدب, والتفسير, والحديث, والتاريخ, والسير, وله في كل ذلك مؤلفات تشهد بعلو قدره, وسمو منزلته العلمية, ومن ثم نال ابن فضال ثناءً حسناً من العلماء المعاصرين له, وممن جاءوا بعدهم؛ إذ أكثروا من تقريظه والثناء عليه اعترافاً بفضله, وسعة علمه, فمن البدهي أن يكون لعالم بهذا

(١) مشكل إعراب القرآن ٦/١.

القدر تلاميذ يفيدون من علمه الغزير, وجهده المنظم الذي تفصح عنه مصنفاته المتعددة في مختلف العلوم , ولكن يبدو أن مصنفاته لم يتح لها الذيوع والانتشار بين الناس حتى يتم لهم الاطلاع عليها, والنقل منها, وقد أفضى ذلك إلى أن اسمه لم يكتب له الذيوع والانتشار مثل ما كتب لاسم من في منزلته العلمية من معاصريه, ومن قبلهم ومن بعدهم, ومن ثم لم أجد له ذكراً في كتب النحويين الذين جاءوا من بعده, إذ اطلعت على أكثر كتبهم المتداولة والمشهورة فلم أعثر على نقل عن أحد مصنفاته في أي من هذه الكتب, ولكن يمكن القول إن تأثير ابن فضال كان مقصوراً على تلاميذه الذين قرأوا عليه, وسمعوا منه, أو تتلمذوا عليه, أو رووا عنه, ولعل أبرزهم عبد الغافر ابن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي, المتوفى سنة تسع وعشرين وخمسمائة من الهجرة (٥٢٩هـ), فقد صرح بملازمته ابن فضال إذ قال: "ورد ابن فضال نيسابور, واختلفت إليه فوجدته بحراً في علمه, ما عهدتُ في البلدين ولا في الغرباء مثله في حفظه ومعرفته وتحقيقه, فأعرضت عن كل شيء, وفارقت المكتب ولزمت بابه بكرة وعشية, وكان على وقار"[(١)].

ومنهم – أيضاً – هبة الله علي بن محمد بن الشجري, شيخ وقته في درس النحو والأدب, المتوفى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة من الهجرة (٥٤٢هـ), فقد ذكر السيوطي, وغيره في ترجمة ابن الشجري أنه قرأ على ابن فضال[(٢)], ومع ذلك لا يوجد في أمالي ابن الشجري أي ذكر له.

ومنهم: عبد المحسن بن محمد بن علي الشيحي, المتوفى سنة تسعة وثمانين وأربعمائة من الهجرة (٤٨٩هـ), والمبارك بن عبد الجبار الطيوري, المتوفى سنة خمسمائة من الهجرة (٥٠٠هـ), وشجاع بن فارس بن حسين الذهلي, المتوفى سنة سبع وخمسمائة من الهجرة (٥٠٧هـ), وهبة الله بن المبارك بن موسى السقطي, المتوفى سنة تسع وخمسمائة من الهجرة (٥٠٩هـ), فقد ذكر القفطي أن هؤلاء العلماء الأربعة رووا عن أبي الحسن المجاشعي[(٣)], وأشار ياقوت إلى تلمذة هبة الله السقطي على ابن فضال[(٤)].

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٩٣/١٤.
(٢) انظر: بغية الوعاة ٣٢٤/٢, وانظر – أيضاً –: إنباه الرواة ٣٥٦/٣، ومعجم الأدباء ٢٨٢/١٩.
(٣) انظر: إنباه الرواة ٣٠١/٢.
(٤) انظر: معجم الأدباء ٩٢/١٤.

ومن العلماء الذين أشار ياقوت وغيره إلى تلمذتهم على ابن فضال: عبد الله بن محمد بن الحسين بن ناقيا, المتوفى سنة خمس وثمانين وأربعمائة من الهجرة (٤٨٥هـ) [١], ومحمد بن أحمد بن جوامرد الشيرازي, شيخ ابن الخشاب في النحو والأدب, المتوفى سنة عشر وخمسمائة من الهجرة (٥١٠هـ) [٢].

وذُكر في بعض كتب التراجم أن القاسم بن علي بن محمد الحريري, صاحب المقامات, المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة من الهجرة (٥١٦هـ)؛ أخذ الأدب عن ابن فضال المجاشعي[٣] ؛ولعله من الواضح بعد هذا العرض أن تأثير ابن فضال فيمن بعده من العلماء لا أثر له في كتب المصنفين المتأخرين عنه, وإنما انحصر تأثيره في هؤلاء العلماء الذين تتلمذوا عليه, أو رووا عنه.

(١) انظر: السابق ٩٨/١٤.
(٢) انظر: معجم الأدباء ٢٦٩/١٧, وانظر – أيضاً –:البغية ٢٢/١.
(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٤٦٠/١٩.

الخاتمة

تقويم فكر ابن فضال النحوي

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا محمد, عليه وعلى آله وصحبه أجمعين, ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن المطاف قد انتهى بي إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج الذي رسمت, وإذ إنني أوفيت – بفضل الله وتوفيقه –ما قصدت يحسن بيان المعالم الرئيسة لهذه الدراسة, وأوجز أبرز ملامح الفكر النحوي عند أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي؛ بغية تقويمه في إطار أسس الفكر النحوي ومجالاته التي هيمنت على تفكير المصنفين النحويين في مختلف أطوارهم وعصورهم, وذلك يعد تتويجاً لهذه الدراسة, وبياناً لما أسفرت عنه من النتائج والملحوظات.

وإيضاح ذلك ما يلي:

أولاً: موضوع هذه الدراسة رصد لشخصية عالم من علماء العربية في القرن الخامس الهجري, يكاد يكون مغموراً, وذلك من خلال ما أتيح الاطلاع عليه من مصنفاته التي تكشف عن حقيقة منزلته العلمية, وثقافته اللغوية, وتبرز معالم تفكيره النحوي, وتفصح عن ملامحه من خلال مجالات الفكر النحوي, ومن ثم ترجم لهذا الموضوع بعنوان: "ملامح التفكير النحوي عند ابن فضال المجاشعي".

ثانياً: توصل البحث إلى مجالات الفكر النحوي ممثلة في الأصول التي اعتمد عليها النحويون في تقنين قواعد اللغة العربية, ومعرفة كنهها وخصائصها, وفي تقعيد النحو, وإحكام مسائله, وتحرير أحكامه, وهذه الأصول ترتكز على أركان ثلاثة: "الاستقراء" و"القياس" و"التعليل", وهي محكومة بأدلة النحو المستنبطة من سنن العرب في كلامها,ومعهود خطابهم, والغالب من هذه الأدلة "السماع" و"القياس" و"الإجماع" و"استصحاب الحال", ودونها أدلة أخرى يقل الاستدلال بها عند أكثر النحويين, منهم ابن فضال, و"السماع" الصحيح هو أهم أدلة النحو الأربعة المذكورة وأعظمها أثراً؛ إذ إن "الإجماع" و"القياس" لا بد لكل منهما أن يكون له مستند يعتمد عليه من السماع الصحيح, وقد استطرد إلى شرح ما يتعلق بكل دليل من هذه الأربعة بالتفصيل؛ في إطار ضوابط علم "أصول النحو" وقوانينه, وقد أحاط البحث بموقف ابن فضال من هذه الأدلة باستقراء كتابين من كتبه الأربعة المطبوعة, وهما "شرح عيون الإعراب" و"النكت في

القرآن", وذلك لتضمن هذين الكتابين مختلف عناصر التفكير النحوي ومعالمه, أما الكتابان الآخران, وهما: "المقدمة في النحو" و"الإشارة إلى تحسين العبارة"؛ فلم يتضمنا شيئاً من هذه العناصر وتلك المعالم؛ لكونهما يتسمان بالإيجاز والاختصار, وباستقراء الكتابين المذكورين تم التوصل إلى أن ابن فضال التزم بهذه الأدلة الأربعة فأكثر من الاعتماد عليها , شأنه في ذلك شأن من قبله ومن بعده من المصنفين النحويين؛ إذ لا غنى عنها في التصنيف؛ لأنها أصول الصناعة النحوية.

وبتقويم موقف ابن فضال من هذه الأصول اتضح الآتي:

أ- للسماع نصيب موفور في الكتابين المذكورين, فالسماع يشمل نصوص القرآن الكريم, وكلام النبي – ﷺ– عند من أجاز الاحتجاج به, وأقوال العرب الفصحاء من شعر أو نثر, وقد جرت عادة النحويين جميعهم على أن يتخذوا القرآن الكريم المصدر الأساس, والمعين الدائم في بناء ثوابت النحو وتقعيده, ومن ثم قدموا الاستشهاد والاحتجاج بكلام الله – تعالى – على غيره من أركان المسموع؛ لأنه النص العربي الفصيح الموثوق, واللغة العالية التي لم تتطاول إليها يد البشر بتغيير أو تحريف, فحري بأسلوب القرآن الكريم أن يتخذ مصدراً رئيساً لتقعيد النحو؛ وتثبيت أحكامه, وهذا ما سار عليه ابن فضال في كتابيه المشار إليهما؛ إذ عد الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم؛ أو بجزء من إحدى آياته الأساس الرئيس لدعم الأحكام النحوية والصرفية في مختلف المسائل التي تناولها في كلٍّ من الكتابين, وقد أثبت البحث أن معظم النصوص القرآنية التي استشهد بها جاءت على قراءة الجمهور المشهورة, وفي بعض منها تجاوز هذه القراءة إلى بعض القراءات القرآنية الأخرى منسوبة وغير منسوبة, وبخاصة في كتاب "النكت في القرآن"؛ إذ احتج بما ذكره من القراءات لتعليل عدد من الأوجه الإعرابية الواردة في بعض مسائل النحو المتناولة في هذا الكتاب, وقد لوحظ أنه مال – كثيراً – إلى القراءات التي تتفق وأصول المذهب البصري؛ لكونه بصري النزعة, وهذا ما تم إيضاحه خلال الدراسة مدعماً بالنماذج من كلا الكتابين.

وإلى جانب عناية ابن فضال بالاحتجاج بشواهد القرآن الكريم عني عناية كبيرة بالاستشهاد بالشعر العربي, شأنه في ذلك شأن من سبقه من النحويين المصنفين,إذ إن الأشعار والأرجاز التي قيلت في عصر الاستشهاد – أي: قبل فساد الألسنة – تعد مادة رئيسة في استنباط الأحكام النحوية, والدلالة على صحتها, ومن ثم أكثر ابن فضال من الاستشهاد بشعر من يحتج بشعرهم في

كتابيه: "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن"؛ إذ أورد في الكتاب الأول أحد عشر ومائة بيت من الشعر والرجز (١١١), وأورد منهما في الكتاب الآخر ثمانين ومائتي بيت (٢٨٠), وجميع الشواهد الشعرية التي أوردها في الكتابين مستشهد بها في مختلف كتب النحو واللغة, وبعضها من شواهد سيبويه, وقد تم إيضاح ذلك بالتفصيل والتمثيل خلال الدراسة.

أما عن بقية أركان المسموع المتمثلة في الحديث الشريف, وأمثال العرب وأقوالهم المأثورة فإن البحث توصل إلى أن عناية ابن فضال بالاحتجاج بها لم تكن بقدر عنايته بالاستشهاد من القرآن الكريم والشعر العربي؛ إذ إنه احتج بثلاثة أحاديث فقط من الأحاديث القصيرة في كتاب "شرح عيون الإعراب", في حين خلا كتاب "النكت" من الاستشهاد بالحديث الشريف فيما تناوله ابن فضال في هذا الكتاب من مسائل النحو, وقد ذكرت الأحاديث الثلاثة المستشهد بها مع بيان موطن الاستشهاد خلال دراسة معالم السماع في "شرح عيون الإعراب", ويبدو أن ابن فضال كان من النحويين الذين توسطوا في قضية الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو, وقد أثارت هذه القضية جدلاً بين النحويين, فالمتقدمون الأوائل منهم منعوا الاستشهاد بالحديث منعاً مطلقاً، وذلك لأسباب منها أن الرواة أجازوا نقل الحديث بالمعنى, وأن اللحن قد تطرق إليه؛ لأن كثيراً من رواته كانوا من الأعاجم, فضلاً عن أن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع[١], وذهب جماعة من المحققين إلى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً, ومنهم ابن مالك, وحجتهم أن الرواية بالمعنى كانت قبل فساد الألسنة, وفريق ثالث من النحويين توسطوا في هذا الأمر فذهبوا إلى جواز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها[٢],وموقف ابن فضال من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف يستنبط منه أنه سار – في ذلك – على نهج من أجاز الاستشهاد بالأحاديث المروية لفظاً؛ لا معنى, ونص السيوطي على أن هذا النوع يوجد في الأحاديث القصار على قلة[٣], والأحاديث الثلاثة التي احتج بها ابن فضال قصار, وفي ذلك دليل على أنه مؤيد للذين توسطوا في هذا الأمر.

ب– لا مراء في أن القياس لا تقل أهميته عن السماع؛ إذ لجأ علماء اللغة إليه منذ أن وضعوا أسس علم النحو, ومن ثم صار أصلاً مهماً من أصول

(١) انظر: الاقتراح ص٦٢–٦٦، والمزهر ١١٩/١.
(٢) انظر: خزانة الأدب ٩/١ وما بعدها.
(٣) انظر: الاقتراح ص٦٢.

النحو, فهو الدليل النحوي لإثبات القواعد الكلية؛ لأنه لا يمكن حصر الأدلة النقلية – المسموعة – على كل ما يتكلم به من التراكيب, ولذا يعد القياس ضرورياً للتعبير عن مختلف المعاني, ومع أن القياس بهذا القدر من الأهمية فإن البحث رصد موقف ابن فضال منه في كتابيه "شرح عيون الإعراب" وكتاب "النكت في القرآن" فتوصل إلى أن اعتماده على القياس لم يكن في كثرة اعتماده على السماع؛ إذ إنه لم يتخذ القياس دليلاً لإثبات قاعدة, أو حكم نحوي في كثير من المسائل التي تناولها في هذين الكتابين, وقد عُرض في هذه الدراسة بعض النماذج للمسائل القليلة التي استدل فيها ابن فضال بالقياس.

ج–لم يكثر ابن فضال – في كتابيه – من الاستدلال بالإجماع, واستصحاب الحال, أما قلة استدلاله بالإجماع فيرجع إلى أن أغلب المسائل النحوية التي تناولها – فيهما – من مسائل الخلاف بين النحويين, ومن ثم لم يعد من الإجماع إلا الأحكام النحوية؛ أو الصرفية التي لم يورد فيها خلافاً, وذلك تأتى في عدد قليل من المسائل, يضاف إلى ذلك أنه صرح – على قلة – بإجماع النحويين على بعض الأحكام، وأما استصحاب الحال فإن استدلاله به قليل في "شرح عيون الإعراب", ونادر في "النكت في القرآن"، أما عن الأدلة النحوية الأخرى فإن ابن فضال لم يعتمد على الاستدلال بها بقدر اعتماده على الأدلة الغالبة المعتبرة, وإنما لجأ إلى الاستدلال بـ "الاستحسان", وبـ" بيان العلة" في مواضع قليلة جداً في كتابيه المذكورين.

ثالثاً: وقف البحث على موقف ابن فضال من مجالات الفكر النحوي الممثلة في أصول النحو المحكومة بأدلته التي اعتمد عليها في الاحتجاج والاستشهاد؛ باستقراء كتابين فقط من كتبه المطبوعة وهما كتاب:"شرح عيون الإعراب" وكتاب "النكت في القرآن", وهذان الكتابان هما–أيضاً– مصدر الاستقراء لتقصي موقف ابن فضال من مظاهر التفكير النحوي, وإبراز معالم منهج تفكيره النحوي, ومن ثم يعد هذان الكتابان المرجع الرئيس لتقويم ابن فضال من خلال استعراض ملامح تفكيره النحوي, ومنهجية هذا التفكير عنده.

رابعاً: مظاهر التفكير النحوي تتمثل في طريقة تقسيم المؤلف لكتابه من حيث الأبواب والفصول, وما إلى ذلك, وفي ما يتميز به أسلوبه, والإلمام بجوانب المادة العلمية المتناولة في مؤلفه من حيث المصطلحات, والأحكام, والحيثيات التي تتعلق بالتراكيب النحوية وتؤثر في ملامحها؛ كالعلة النحوية, والعامل وما يتطلبه من الإعراب, والتأويل النحوي, وما إلى ذلك, وبتقويم ما تم دراسته من

هذه العناصر التي تفصح عن مظاهر التفكير النحوي عند ابن فضال يستنتج ما يلي:-

أ-التزم ابن فضال في كتاب" شرح عيون الإعراب" بالمنهج الذي سار عليه الفزاري صاحب المتن المشروح في تبويبه حيث قسّم الفزاري كتابه" عيون الإعراب"- المتن- إلى أربعة وثلاثين باباً في النحو, فالتزم ابن فضال-في شرحه-بأصول هذه الأبواب, وقسم موضوعات الشرح حسب أبواب المتن, وعلى عادة شراح المتون قدم ابن فضال لشرحه بنص المتن في كل باب, ثم تناوله بالشرح بطريقته التربوية التي تقوم على السؤال والجواب في عدد من المسائل, وبناء على ذلك قسم ابن فضال كتابه"شرح عيون الإعراب" إلى أبواب ومسائل, فتألف من أربعة وثلاثين باباً(٣٤), وسبع وأربعين ومائتي مسألة(٢٤٧) أتبعها بخاتمة قصيرة.

وأما كتاب"النكت في القرآن" فإن المادة المدروسة في هذا الكتاب لم تخضع لعنصر تبويب الموضوعات النحوية؛ لأن منهج الدراسة-فيه-يقوم على تناول بعض الآيات المشكلة في القرآن الكريم من ثلاثة جوانب رئيسة:"اللغة" و"النحو" و"التفسير", فموضوعات هذا الكتاب مختارة حسب ما تم تناوله من الآيات المشكلة في جميع سور القرآن الكريم بحسب ترتيب المصحف, فأفضى ذلك إلى عدم تقسيمه إلى أبواب, إلا أن مؤلفه تناول المشكل من الآيات نحوياً؛ أو صرفياً في فصول؛ أو مسائل متفرقة في معرض شرح الآيات المشكلة المختارة.

ب-تفرد ابن فضال بطريقة رتب بها المادة النحوية المدروسة في الكتابين, ونسقها, وجعلها في صورة السؤال والجواب, وقد أفضت هذه الطريقة إلى أن أسلوبه الذي عرض به مادة الكتابين النحوية والصرفية تميز بحسن السبك, وعمق المعنى, وسهولة التراكيب, وتواصل الفقرات, لا إطالة فيه؛ ولا حشو, ولا عوج فيه؛ ولا تعقيد؛ إذ إنه قد اختار ألفاظه بدقة فجاءت عباراته خالية من التكلف؛ نائية عن المجادلات المملة التي تصرف الدارس أو القارئ عن لب الموضوع المتناول بالدراسة إلى قشوره, بل تيسر للمتلقي أن يسترسل في القراءة دون أن يتوقف في فهم عبارة أو رأي.

جـ- تناول البحث بالعرض والدراسة والتحليل بعض النماذج من الكتابين, وقد أبرزت هذه النماذج عنايته البالغة بالعامل الإعرابي وأثره في معموله, وما يترتب على تأثير العامل من الثوابت والأحكام النحوية, وكشفت عن اهتمامه بالعلة النحوية ومراعاته لها في معرض احتجاجه لما ارتضاه من قواعد النحو

وأحكامه, فضلاً عن عنايته بالتأويل النحوي, فكل هذه الأمور من العناصر الرئيسة في مظاهر التفكير النحوي, وذلك يؤكد التزامه بهذه العناصر التي أثرت فكره النحوي.

د- لموقف ابن فضال من الحدود والمصطلحات النحوية دور في تقويم فكره النحوي, وبتقصي موقفه منهما تم التوصل إلى أنه لم يعن بالحدود والتعريفات إلا في عدد من أبواب كتاب:"شرح عيون الإعراب", وذلك لأن الاتجاه الغالب عليه- في هذا الكتاب-الاهتمام بتتبع آراء من سبقه من النحويين في مسائل الكتاب, ومناقشتها وتمحيصها في ضوء ما أثبته البحث له من مظاهر التفكير النحوي, أما كتاب"النكت في القرآن" فإن عدم تقسيمه إلى أبواب أفضى إلى أن يخلو من وضع حد أو تعريف, إذ المألوف في المصنفات النحوية أن تساق الحدود والتعريفات في مفتتح الأبواب النحوية, أو بين ثنايا أقسامها.

أما عن المصطلحات النحوية فإن أكثرها استعمالاً في الكتابين كانت مصطلحات بصرية, ومال-أحياناً- إلى بعض المصطلحات الكوفية, فاستعملها مقتصراً عليها تارة, وجامعاً بينها وبين مصطلحات البصريين تارة أخرى, وانفرد ابن فضال بخمسة مصطلحات لم تكن مألوفة في كتب النحو؛ إذ لم تعرف لغيره من النحويين, وانفرد الفزاري-صاحب المتن-بمصطلحين من تسميته, فوافقه ابن فضال وتبعه في استعمالهما, فالمصطلحات التي انفرد بها هي:"المتشبث" وهو مصطلح أطلقه على نحو: "أب" و"أخ" و"ابن", و"غير المتشبث", وهو مصطلح أطلقه على كل اسم يدل على نفسه فقط؛ نحو: "عصا" و"رحى", و"كون حرف الجواب(إن) بمعنى (أجل)" ,و"تسمية الحال-أحياناً-بـ(المفعول فيه)", و"إطلاق مصطلح (الإضافة) على (الإلصاق) الذي يعد معنى من معاني (الباء) الجارة", و"إطلاق مصطلح (القطع) على ما يعرف عند جميع النحويين بـ(الاستئناف)".

أما المصطلحان اللذان استعملهما ابن فضال تبعاً للفزاري فهما مصطلح "أفعال الهواجس", وهو اسم ترجم به الفزاري لباب" أفعال القلوب", ومصطلح "المفعول دونه" وهو ما ترجم به الفزاري لباب" الاستثناء".

خامساً:من خلال تتبع معالم منهج ابن فضال في تصنيف هذين الكتابين اتضح بأنه مستقل الفكر, عميق التأمل, مبتكر الرأي, حريص على تأكيد مستوى الصواب في الأداء؛ إذ عرض الأفكار بطريقة تحليلية مستندة إلى الحوار المحكم, وقد رصد البحث الملامح المنهجية التي تعضد حقيقة هذه السمات في فكر ابن فضال وتناولها بالعرض والتحليل المدعم بالنماذج المختارة من الكتابين, وهذه الملامح متمثلة في:التجديد في منهج التأليف وطريقته, والتيسير في عرض

ما تم تناوله من موضوعات النحو ومسائله, والدقة في الأسلوب الذي التزمه في عرض المادة النحوية, وحسن التعبير مع العناية بالتسلسل المنطقي, واللجوء إلى الاستطراد الهادف في المسائل التي تقتضي الاستيفاء, ومزج النحو بالصرف, والتفسيرات اللغوية, وإيراد الآراء النحوية المختلفة, مع الترجيح والاختيار؛ فضلاً عن الاهتمام بالتأويلات والتعليلات والمصطلحات النحوية, والعناية بالعامل وأثره الإعرابي.

سادساً: من معالم منهجية التفكير النحوي التي يحتكم إليها في تقويم فكر ابن فضال النحوي آراء من سبقه من النحويين وأقوالهم التي نقلها عنهم, ومصادرهم التي استقى منها المادة النحوية المتناولة في كتابيه المذكورين, وقد تتبع البحث آراء النحويين الذين أخذ عنهم ورجحها, أو استحسنها,أو خالفها,أو ردها وضعفها,وباستقصاء ذلك استنبط أنه قد حشد كتابيه بقدر كبير من آراء سابقيه من علماء اللغة والنحو, وقد تنوع أخذه عنهم, فتارة أخذ بالنقل حرفياً من مصادرهم أو مما حفظ من أقوالهم؛ مع ذكر صاحب القول, وتارة أخذ بالمعنى مع ذكر الرأي الذي ارتضاه والإشارة إلى صاحبه, وتارة أخرى أخذ بالنقل حرفياً؛ أو بالمعنى دون الإشارة إلى صاحب الرأي المنقول عنه, وقد لوحظ أن أكثر الآراء والأقوال التي نقلها وأخذ بها للنحويين البصريين, وبخاصة سيبويه, وأخذ– أيضاً– عن الفراء والكسائي من الكوفيين, وأخذ عن ابن السراج والزجاج من البغداديين, أما المصنفات التي اعتمد عليها في نقل الآراء والأقوال فأبرزها "كتاب سيبويه" و"المقتضب" و"الأصول في النحو", و"معاني القرآن" للفراء, و"معاني القرآن وإعرابه" للزجاج, فأصحاب الآراء والأقوال الذين أخذ عنهم, والمصنفات التي نقل منها؛ كلاهما أثروا فكره النحوي.

سابعاً: من العوامل التي تسهم في تقويم فكر ابن فضال النحوي الاتجاه الغالب عليه في مذهبه النحوي, وقد أوضحت هذه الدراسة أن ابن فضال اعتمد الوجهة البصرية في مذهبه النحوي, وذلك من خلال الأسس التي اعتمدها, والمصطلحات التي استعملها, ومنهجه الذي سار عليه, والآراء التي ارتضاها؛ إذ قال بقول البصريين في كثير من المسائل التي تناولها في كتابيه: "شرح عيون الإعراب" و"النكت في القرآن", فضلاً عن أنه صرح في بعض المواضع من الكتابين بما يؤكد انتماءه إلى البصريين, كما أنه كان ينتصر في الغالب للمذهب البصري في مسائل الخلاف بين النحويين.

وبعد عرض هذه النتائج التي أبرزها البحث وأسفرت عنها الدراسة والتي جعلتها خاتمة لهذا البحث, يحدوني الأمل في أن تكون الأخطاء–فيها– محدودة,

والهفوات معدودة, وأرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء هذا العالم حقه, وفي تحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة, فإن كان ذلك فلله الحمد والمنة, وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت, والله–تعالى– من وراء القصد, وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد, وعلى آله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم.**
٢- ابن يعيش النحوي، د.عبد الإله نبهان، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق ١٩٩٧م.
٣- إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق:عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٥- الإشارة إلى تحسين العبارة، لابن فضال المجاشعي، تحقيق:د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٦- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣م.
٧- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٨- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
٩- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار المعارف، حلب، الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.
١٠- أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١١- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام(ت٢٢٤هـ)، تحقيق:د.عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن القفطي (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٥- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق:د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الأولى والثانية ١٤٠٨هـ.
١٦- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ.
١٧- البحر المحيط (التفسير الكبير)، لأبي حيان (ت٧٤٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
١٨- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الشافعي (ت٧٧٤هـ)، طبعة مصر ١٣٥١هـ-١٣٥٨هـ.
١٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
٢٠- البلغة في أصول اللغة، محمد صديق حسن خان القِنّوجي (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق: نذير محمد مكتبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢١- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٢٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق:محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، مصر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
٢٣- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية.
٢٤- التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق وتعليق:د.عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٥- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة.
٢٦- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق:د.فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر.

٢٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٢٩- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٠- دراسة في النحو الكوفي (رسالة ماجستير)، تأليف: المختار أحمد ديره، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٣١- ديوان امرىء القيس، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٣٧٧هـ.
٣٢- ديوان حسان بن ثابت، شرح:عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠١هـ.
٣٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٤- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد بن باقر الموسوي الخونساري (ت١٣١٣هـ)، طهران، الطبعة الثانية، ١٣٦٧هـ.
٣٥- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تعليق:عزت عبيد الدعاس، مطابع الفجر الحديثة، حمص، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.
٣٦- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق:شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٤٠٥هـ.
٣٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٣٨- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٩- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٠هـ.
٤٠- شرح عيون الإعراب، لابن فضال المجاشعي، تحقيق:حسناء بنت عبد

العزيز القنيعير، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، وبتحقيق الدكتور:عبد الفتاح سليم، طبع مكتبة الآداب، القاهرة.
٤١- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك الطائي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
٤٢- شرح الكافية في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ، وبتحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٤٣- شرح كتاب الحدود، للفاكهي الإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، القاهرة، الطبعة الثانية.
٤٤- شرح اللمع، لأبي القاسم العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق:د.فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٤٥- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٤٦- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق:د.مصطفى الشويمي، مؤسسة أ.بدران، بيروت ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
٤٧- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.
٤٨- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ.
٤٩- ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، نشر دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٥٠- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
٥١- طبقات المفسرين، لشمس الدين محمد بن علي الداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق:علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
٥٢- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

٥٣- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق:د.أحمد بن علي سير المباركي، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٥٤- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، المعروف بابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق:محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٠م.
٥٥- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق:محمد أبو الفضل والسيد شحاته، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
٥٦- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ، وطبعة عالم الكتب، بيروت، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٥٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف:حاجي خليفة، تحقيق:محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي(نسخة مصورة عن الطبعة القديمة).
٥٨- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٥٩- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، حيدر آباد ١٣٣١هـ.
٦٠- اللمع في العربية، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٦١- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ.
٦٢- المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، مصر، القاهرة ١٩٧٦م.
٦٣- المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي، طبعة جامعة بغداد ١٩٨٦م.
٦٤- مراتب النحويين، لأبي الطيب عبدالواحد الحلبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
٦٥- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق:علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ.

٦٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر.
٦٧- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
٦٨- مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٦٩- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق:ياسين السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٧٠- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د.عوض بن حمد القوزي، نشر عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٧١- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
٧٢- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٧٣- معجم الأدباء، لأبي عبدالله شهاب الدين الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار المأمون، مصر، ١٣٥٧هـ.
٧٤- المعونة في الجدل، لأبي إسحاق إبراهيم الفيروز أبادي الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق:د.علي بن عبد العزيز العميريني، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، وبتحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٧٦- المفصل في علم العربية، لجار الله أبي القاسم الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.
٧٧- المقتضب، لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، مطبعة دار التحرير، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ، ونشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
٧٨- المقدمة في النحو، لابن فضال المجاشعي، تحقيق:د.حسن شاذلي فرهود،

المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، د.ت.
٧٩- المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق:أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
٨٠- من أسرار اللغة، د.إبراهيم أنيس، طبع دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٠٥م.
٨١- المنهاج في ترتيب الحجاج، لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)، تحقيق:عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.
٨٢- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.
٨٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن عبد الله بن تغري بردي الأتابكي الحنفي (ت٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٤٨هـ-١٣٧٥هـ.
٨٤- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، تأليف:الملخ حسن خميس سعيد، طبع دار الشروق، الأردن-عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
٨٥- النكت في القرآن، لابن فضال المجاشعي، دراسة وتحقيق:د.إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٨٦- النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تصحيح:سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت.
٨٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، طبعة استانبول، سنة ١٩٥٥م.
٨٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ، وبتحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.